شرح ابن عقيل

على

ألفية ابن مالك

القاضي

بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل

٦٩٨ - ٧٦٩ هـ

ومعه كتاب

منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف العلامة

محمد محيي الدين عبد الحميد

وبذيله

فوائد منتقاة من كتب النحاة

علي محمد زينو

مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث

مؤسسة الرسالة ناشرون

الحمد لله الذي أنزل القرآنَ بلسان العرب الصُّرحاء، وأبقاه مناراً لهدايةِ ألسُن الفُصَحاء، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ إمام الصُّلحاء، وعلى آله الطاهرين وأصحابه النُّصَحاء، وبعدُ.

فإنّ حرصَ مؤسسة الرسالة ناشرون على تقديم تراث هذه الأمة مخدوماً الخدمةَ اللائقة كان ـ ولا يزال ـ حاديَها إلى إعادة نشر أُمّات أسفارِ العلوم الإسلامية، وكُبرَيات دواوين فنون العربيّة.

ويلحَظُ الناظرُ أنه قد كان لعلوم اللغة وآدابها نصيبٌ من الاهتمام غير منقوص، وذَنوبٌ من العناية ليس بمغموص.

وها هي ذي تَضَعُ بين يدي القراء الأفاضل، والدارسين الأماثل، جوهرةً من جواهر النحو العربيّ، هي «شرحُ ابن عقيل على ألفيةِ ابن مالك» مشفوعاً بتحقيقاتٍ للعلاّمة الكبير مُحيي الدين عبد الحميد رحمه الله.

وطلباً من المؤسسة ـ أمدّها اللهُ بتوفيقه ـ أنْ يكون ما تنشره مُفعماً بالفوائد، مليئاً بالعوائد، فقد عُهِد إليَّ ـ أيُّها العبدُ الضعيفُ ـ أن أقوم بإثراء هذا السِّفْر بمختاراتٍ من كتب النَّحْويين تَسُرُّ الناظرين، وتنفع القارئين، وتُيسّر على الدارسين.

وتالله، لقد أُسنِد إليَّ ما لم أكن لأجرُؤَ عليه لولا لزوم الاستجابة لرغبة المؤسسة الكريمة! فاستعنتُ بمن هو وحدَهُ المستعان، واتّكلتُ على من لا يكون إلا عليه التُّكلان، سائلاً إياه ـ جلّ في علاه ـ أن يكون عليَّ فاتحاً، ولصدري شارحاً.

وكنتُ إذا أمسكت القلم اعتَرَتْني رهبة، وأخذتني رِعدة، فكيف لمثلي أن يخطَّ سطراً بجوار ما كتبه العلاّمةُ المُجيد مُحيي الدين عبد الحميد؟

ولقد قلتُ في ذلك:

ومن أنا حتّى يُقْرَنَ اسْمِيَ باسمِهِ ... ولكنّني باسمٍ لهُ أتشرَّفُ

هو الشمسُ في كبْدِ السماءِ منيرةً ... كذلك نورُ الشمس للنجم يكسِفُ

ولكنه استنهضَ الهمّةَ، وقوى العزيمة، تذكُّري قولَ أبي تمام ومن اقتفاه:

كم ترك الأولُ للآخِرِ

وشدَّ من الأَزْر ما مرّ بي في بعض «رسائل الجاحظ»:

وقالوا: ليس مما يستعملُ الناسُ كلمةٌ أضرُّ بالعلم والعلماء، ولا أضرُّ بالخاصّة والعامّة من قولهم: «ما ترك الأول للآخر شيئاً»، ولو استعمل الناسُ معنى هذا الكلام؛ فتركوا جميعَ التكلُّف، ولم يتعاطَوا إلا مقدار ما كان في أيديهم؛ لفقدوا علماً جمّاً، ومَرافقَ لا تُحصى، ولكنْ أبى اللهُ إلا أن يقسِمَ نِعَمَهُ بينَ طبقاتِ جميعِ عبادِهِ قسمةَ عدلٍ، يُعطي كلَّ قرنٍ وكلّ أُمّةٍ حصَّتَها ونصيبَها؛ على تمام مراشدِ الدين، وكمال مصالح الدنيا. اهـ.

ولقد رسمتُ لنفسي في هذا العمل منهجاً يهدف إلى إضافةِ ما يكون توضيحاً لمعنى غامض، أو تبياناً لمُرادٍ بين الكلمات خافٍ، أو إيراداً لفائدةٍ تزيدُ صورة المبحث الذي يكون بين يَدَيِ الناظر إليه وضوحاً، أو تُتحِفُ ذلك المبحثَ بشيءٍ جديدٍ له به علاقة، وبينه وبينه صلة، فيحصل من ذلك على منفعة.

ولم أشَأْ حرمانَ القارئ الفاضل من بيان نسبة ما يُذكَرُ من القراءات القرآنية إلى أصحابها، وإيضاحِ أحوال الأحاديث النبوية الشريفة، فقمتُ ـ بحمد الله ـ بتخريج الوارد من ذلك مُركِّزاً على المخارج التي روَتْ مواضعَ الشواهد التي سيقت هذه القراءات، وتلك الأحاديث؛ لأجلها.

ولقد قام العمل على أساس التنقيب في عددٍ من أهمّ شروح الألفيّة، وعددٍ آخرَ من غيرها من كتب النحو، اخترتُها على سبيل الاصطفاء والاكتفاء، وإنه ليستعصي على أحدٍ في مثل هذا المقام أن يستقصي، وإنني لو فعلتُ ذلك لأخَذَ مني التخليصُ دهوراً لا شهوراً، ناهيك عن خروج العمل عن جادّته المفضِيَةِ به إلى غاياته المرسومة، ومقاصده المنشودة.

وبذلك يكون عملي في انتقاء باقة الفوائد ـ وسائرِ خدمتي لهذا السّفر ـ إتماماً لعمل إخوتي وأحبابي في مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث، الذين شمّروا عن سواعد الجدّ في خدمة هذا الكتاب، فاعتَنَوا به وأعدُّوهُ، ووضعوا خلاصاته المشجَّرة وقابلوه، واستدركوا قصور بعض طبعاتِهِ وصحَّحوه، وفي هذه الحلّة القشيبة أخرجوه، فلهم ـ بعد الله جلَّ وعزَّ ـ حمدي وافراً، وإنني لهم ما فتئتُ شاكراً.

وأنا أعلم أن بضاعتي في هذه السطور بضاعةٌ مُزجاة، لكنني أطمع أن تنفَعَني بسببها ـ بظهر الغيب من أخٍ صالحٍ تسرُّهُ ـ دعوةٌ مهداة.

فإن أصبتُ فيما كتبتُ فبفضل الذي إليه المصير، وإن أسأتُ فمن نقصي ومما بي من تقصير، وأرجو ممن يطلع على زلّة أن يتكرّم بالصَّفْح، ويتفضّل بالنُّصْح، وكلّ ابنِ آدم خطّاءٌ نسّاء، والكمال لخالق الأرض والسماء، ومن له العزّة والكبرياء.

هذا والله أعلم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم،

والحمد لله رب العالمين

علي محمد زينو

إجازة في اللغة العربية والدراسات الإسلامية

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله المنعوتِ بِجَمِيلِ الصفات، وصلى الله على سيدنا محمد أشرفِ الكائنات، المبعوث بالهدى ودينِ الحق لِيُظْهِرَهُ على الدين كُلِّه، وعلى آله وصحبه الذين نَصَبُوا أنفسهم للدفاع عن بَيْضَةِ الدِّين، حتى رَفَعَ الله بهم مَنَارَهُ، وأعلى كلمتَهُ، وجعله دِينَهُ المرضيَّ، وَطَرِيقَهُ المستقيم.

وبعد...

قد كان مما جَرَى به القضاء أني كتبتُ منذ أربع سنينَ تعليقاتٍ على كتاب الخلاصة (الألفية) الذي صَنَّفه إمامُ النحاة، أبو عبد الله جمالُ الدين محمدُ بنُ مالكٍ، المولودُ بِجَيَّانَ سنةَ ستمائة من الهجرة، والمتوفى في دمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة، وعلى شرحه الذي صَنَّفه قاضي القضاة بهاءُ الدين عبدُ الله بن عَقِيل، المصري، الهاشمي، المولود في سنة ثمان وتسعين وستمائة، والمتوفى في سنة تسع وستين وسبعمائة من الهجرة، ولم يكن يَدُور بخَلَدي ـ علم الله ـ أن تعليقاتي هذه ستحوز قبولَ القَرَأَةِ ورضاهم، وأنها سَتَحُلُّ من أنفسهم المحلَّ الذي حَلَّتْهُ، بل كنتُ أقول في نفسي: «إنه أثر يذكرني به الإخوان والأبناء، ولعله يجلب لي دعوة رجل صالح فأكون بذلك من الفائزين».

ثم جَرَت الأيام بغير ما كنت أرتقب؛ فإذا الكتابُ يروق قُرَّاءَهُ، وينال منهم الإعجابَ كلَّ الإعجاب، وإذا هم يطلبون إليَّ في إلحاح أن أعيد طبعه، ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان، ولم أشأ أن أجيب هذه الرغبة إلا بعد أن أعيد النظر فيه، فأصلح ما عسى أن يكون

قد فَرَطَ مِنِّي، أو أتمم بحثاً، أو أُبْدِلَ عبارةً بعبارة أسْهَلَ منها وَأَدْنَى إلى القَصْد، أو أضبط مثالاً أو كلمة غفلتُ عن ضَبْطها، أو ما أشْبَه ذلك من وُجُوهِ التحسين التي أستطيع أن أُكافئ بها هؤلاء الذين رَأَوْا في عملي هذا ما يستحقُّ التشجيعَ والتنويه به والإشَادَةَ بذكره، وما زالت العَوَائِقُ تدفعني عن القيام بهذه الأُمْنيَّةِ الشريفة وتَذُودُني عن العمل لتحقيقها، حتى أَذِنَ الله تعالى، فَسَنَحَت لي الفرصة، فلم أتأخر عن اهْتِبَالهَا، وعمدت إلى الكتاب، فأعملْتُ في تعليقاتي يَدَ الإصلاح والزيادة والتهذيب، كما أعملتُ في أصله يَدَ التصحيح والضَّبْطِ والتحرير، وسيجد كل قارئ أثر ذلك واضحاً إن شاء الله.

والله ـ سبحانه وتعالى! ـ المسئول أن يوفقني إلى مَرْضاتِهِ، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه، وأن يكتبني ويكتبه عندهُ من المقبولين، آمين.

كتبه المعتز بالله تعالى

محمد محيي الدين عبد الحميد

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله على نَعْمَائِهِ، وصلاته وسلامُه على خاتم أنبيائه، وعلى آله وأصحابه وأوليائه.

اللهم إني أحمدكَ أرْضى الحمد لك، وأحَبَّ الحمد إليك، وأفْضَلَ الحمد عندك، حَمْداً لا ينقطع عَدَدُه، ولا يَفْنَى مَدَدُه.

وأسألك المَزِيدَ من صلواتك وسلامك على مَصْدَر الفضائل، الذي ظَلّ ماضياً على نفَاذ أمرك، حتى أضاءَ الطريق للخابط، وهَدَى الله به القلوب، وأقام به مُوضِحَاتِ الأعلام: سيدنا محمد بن عبد الله، أفضل خلق الله، وأكرمهم عليه، وأعلاهم منزلَةً عنده، صلى الله عليه وعلى صحابته الأخيار، وآله الأبرار.

ثم أما بعد: فلعلك لا تجد مؤلِّفاً ـ ممن صنَّفوا في قواعد العربية ـ قد نال من الحُظْوَةِ عند الناس، والإقبال على تصانيفه: قراءةً، وإقراءً، وشرحاً، وتعليقاً، مثل أبي عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك، صَاحبِ التآليف المفيدة، والتصنيفات المُمْتِعَةِ، وأفْضَلِ مَنْ كتب في علوم العربية من أهل طبقته علماً، وأوسعهم اطِّلاَعاً، وأقدرهم على الاستشهاد لما يَرَى من الآراء بكلام العرب، مع تَصَوُّن، وعفَّة، ودين، وكمال خُلُق.

فلابن مالك مؤلفاتٌ في العربية كثيرة: متعددة المشارب، مختلفة المَنَاحي، وقَلَّ أن تجد من بينها كتاباً لم يتناوله العلماء منذ زَمَنِهِ إلى اليوم: بالقراءة، والبحث، وبيان معانيه: بوضع الشروح والتعليقات عليه.

ومن هذه المؤلفات كتابه «الخُلَاصَة» الذي اشتهر بين الناس باسم «الألفية»[١] والذي جمع فيه خلاصة علمي النحو والتصريف، في أرجوزة ظريفة، مع الإشارة إلى مذاهب العلماء، وبيان ما يختاره من الآراء، أحياناً.

وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص، حتى طُويت مُصنَّفات أئمة النحو من قبله، ولم ينتفع مَنْ جاء بعدهُ بأن يحاكوه أو يَدَّعُوا أنهم يزيدون عليه وينتصفون منه، ولو لم يُشِرْ في خطبته إلى ألفية الإمام العلامة يحيى زين الدين بن عبد النور الزَّوَاوِي الجزائري، المتوفى بمصر في يوم الإثنين آخر شهر ذي القعدة من سنة ٦٢٧ هـ، والمعروف بابن مُعْطٍ ـ لَمَا ذكرهُ الناسُ، ولا عَرَفُوه.

وشروحُ هذا الكتاب أكثر من أن تَتَّسعَ هذه الكلمة الموجَزَةُ لتعدادها، وبيان مزاياها، وما انفرد به كل شرح منها، وأكثرها لأكابر العلماء ومبرّزيهم: كالإمام أبي محمدٍ عبدِ الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري الشافعي الحنبلي، المتوفى ليلةَ الجمعة، الخامس من شهر ذي القعدة من سنة ٧٦١ هـ، والذي يقول عنه ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية، يقال له ابن هشام، أنْحى من سيبويه» اهـ.

وقد شرح ابنُ هشام الخلاصَةَ مرتين: إحداهما في كتابه «أوضح المسالك إلى ألفيَّةِ ابن مالك»[٢]، والثانية في كتاب سماه «دَفْع الخَصَاصة عن قُرّاء الخُلَاصة» ويقال: إنه أربع مجلدات، ويقول السيوطي بعد ذكر هذين الكتابين: «وله عدة حواش على الألفية والتسهيل» اهـ.

وممن شرح الخلاصة العلامةُ محمد بدرُ الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك، المتوفى بدمشق في يوم الأحد، الثامن من شهر المحرم سنة ٦٨٦هـ، وهو ابن الناظم.

---

(١) تسمية الألفية مأخوذة من قوله في أولها:

وأستعين الله في ألفيَّهْ ... مقاصد النحو بها محويَّهْ

وتسمية الخلاصة مأخوذة من قوله في آخرها:

حوى من الكافية الخلاصهْ ... كما اقتضى رضاً بلا خصاصهْ

(٢) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجاً جيداً، وشرحناه ثلاثة شروح، أخرجنا منها الوجيز والوسيط، وقد شرعنا في إخراج زبدة البسيط؛ الذي أودعناه مالا يحتاج طالب علم العربية إلى ما وراءه.

ومنهم العلامة الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بن عمر، المرادي، المصري، المتوفى في يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩هـ.

ومنهم الشيخ عبد الرحمن زين الدين أبو بكر، المعروف بابن العيني الحنفي، المتوفى سنة ٨٤٩هـ.

ومنهم الشيخ عبد الرحمن بن علي بن صالح المكُوديُّ، المتوفى بمدينة فاس سنة ٨٠١هـ.

ومنهم أبو عبد الله محمد شمس الدين بن أحمد بن علي بن جابر، الهَوَّاري، الأندلسي، المرسيني، الضرير.

ومنهم أبو الحسن علي نور الدين بن محمد المصري، الأشموني، المتوفى في حدود سنة ٩٠٠هـ[1].

ومنهم الشيخ إبراهيم برهان الدين بن موسى بن أيوب، الأبناسِيُّ، الشافعي، المتوفى في شهر المحرم من سنة ٨٠٢هـ.

ومنهم الحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر السِّيُوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ.

ومنهم الشيخ محمد بن قاسم الغزّيُّ، أحد علماء القرن التاسع الهجري.

ومنهم أبو الخير محمد شمس الدين بن محمد، الخطيب، المعروف بابن الجَزَرِي، المتوفى في سنة ٨٣٣هـ.

ومنهم قاضي القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عَقيل، القرشي، الهاشمي، العقيلي ـ نسبة إلى عَقيل بن أبي طالب ـ الهمداني الأصل، ثم البالسي، المصري، المولود في يوم الجمعة، التاسع من شهر المحرم من سنة ٦٩٨هـ، والمتوفى بالقاهرة في ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول من سنة ٧٦٩هـ، وشَرْحُه هو الذي نعاني إخراجه للناس اليوم.

---

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجاً دقيقاً، وشرحناه شرحاً شاملاً جامعاً لأشتات الفن وأدلة مسائله، وظهر منه ـ منذ عهد بعيد ـ أربع مجلدات ضخام، والله المسئول أن يوفق لإكمال إظهاره بمنِّه وفضله.

وقد شرح الكتابَ ـ غيرَ هؤلاء ـ الكثيرُ من العلماء، ولَسْتَ تجد شرحاً من هذه الشروح لم يتناوله العلماء: بالكتابة عليه، وبيان ما فيه من إشارات، وإكمال ما عسى أن يشتمل عليه من نقص، وكُلُّ ذلك ببركة صاحب الأصل المشروح، وبما ذاع له بين أساطين العلم من شهرة بالفقه في العربية وسَعَةِ الباع.

وهذه الشروح مختلفة؛ ففيها المختصر، وفيها المطول، وفيها المتعقبُ صاحبهُ للنَّاظم يتحامل عليه، ويتلمسُ له المزَالق، وفيها المتحيز له، والمصحح لكل ما يَجيء به، وفيها الذي اتخذ صاحبه طريقاً وسطاً بين الإيجاز والإطناب، والتحامل والتحيز.

ومن هؤلاء الذين سلكوا طريقاً بين الطريقين بهاءُ الدين بن عَقِيل؛ فإنه لم يعمد إلى الإيجاز حتى يترك بعض القواعد الهامَّة، ولم يقصد إلى الإطناب؛ فيجمع من هنا ومن هنا، ويبين جميع مذاهب العلماء ووجوه استدلالهم، ولم يتعسف في نقد الناظم: بحق، وبغير حق، كما لم يَنْحَزْ له بحيث يتقبل كل ما يجيء به: وافق الصواب، أو لم يوافقه.

ولصاحب هذا الشرح ـ من الشهرة في الفن والبراعة فيه، ومن البركة والإخلاص ـ ما دفع علماء العربية إلى قراءة كتابه والاكتفاءِ به عن أكثر شروح الخلاصة.

وقد أردت أن أقوم لهذا الكتاب بعملٍ أتقرب به إلى الله تعالى، فرأيت ـ في أول الأمر ـ أن أُتَمِّم ما قصر فيه من البحث: فأبيِّن اختلاف النحويين واستدلالاتهم، ثم نظرت فإذا ذلك يخرج بالكتاب عن أصل الغرض منه، وقد يكون الإطناب باعثاً على الازورار عنه، ونحن في زمن أقلُّ ما فيه من عَابٍ أنك لا تجد راغباً في علوم العرب إلا في القليل النادر؛ لأنهم قوم ذهبت مدنيتهم، ودالت دولتهم، وأصبحت الغَلَبة لغيرهم.

فاكتفيت بما لا بد منه، من إعراب أبيات الألفية، وشرح الشواهد شرحاً وسطاً بين الاقتصار والإسهاب، وبيان بعض المباحث التي أشار إليها الشارح أو أغفلها بتّةً في عبارة واضحة وفي إيجاز دقيق، والتذييلِ بخلاصة مختَصَرَة في تصريف الأفعال؛ فإن ابن مالك قد أغفل ذلك في «ألفيته»، ووضع له لاميةً خاصة، سماها «لامية الأفعال».

وأريد أن أنبِّهك إلى أنني وُفِّقْتُ في تصحيح هذه المطبوعة تصحيحاً دقيقاً؛ فإنَّ نُسَخَ الكتاب التي في أيدي الناس ـ رغم كثرتها، وتعدد طبعها ـ ليس فيها نسخة بلغت من الإتقان حداً ينفي عنك الريب والتوقف؛ فإنك لتجد في بعضها زيادة ليست في بعضها الآخر، وتجد بينها تفاوُتاً في التعبير، وقد جمع الله تعالى لي بين اثنتي عشرة نسخة مختلفة، في زمان الطبع ومكانه، ويَسَّرَ لي ـ سبحانه! ـ مُعَارَضةَ بعضها ببعض، فاستخلَصْتُ لك من بينها أكملَهَا بياناً، وأصَحَّهَا تعبيراً، وأدناها إلى ما أُحِبُّ لك، فجاءت ـ فيما أعتقد ـ خَيْرَ ما أُخْرِجَ للناس من مطبوعات هذا الكتاب.

وقد وضعنا زيادات بعض النسخ بين علامتين هكذا [ ].

والله ـ سبحانه! ـ المسئول أن ينفع بهذا العمل على قدر العَنَاء فيه، وأن يجعله في سبيل الإخلاص فيه لوجهه؛ إنه الرب المعين، وعليه التكلان.

محمد محيي الدين عبد الحميد

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

١ ـ قَالَ مُحَمَّدٌ هو ابْنُ مالِكِ أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مالِكِ[١]

٢ ـ مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفى وَآلِهِ المُسْتَكملينَ الشَّرَفا[٢]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، وصلاته وسلامه على من لا نبي بعده.

(١) «قال» فعل ماض «محمد» فاعل «هو» مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ «مالك» مضاف إليه، وكان حق «ابن» أن يكون نعتاً لـ«محمد» ولكنه قطعه عنه، وجعله خبراً لضميره، والأصل أن ذلك إنما يجوز إذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت حقيقة أو ادعاءً، كما أن الأصل أنه إذا قُطع النعت عن إتباعه لمنعوته في إعرابه ينظر في الداعي إليه؛ فإن كان النعت لمدح أو ذم وجب حذف العامل، وإن كان لغير ذلك جاز حذف العامل وذكره، والجملة هنا ـ وهي قوله: «هو ابن مالك» ـ ليست للمدح ولا للذم، بل هي للبيان، فيجوز ذكر العامل وهو المبتدأ، وإذاً فلا غبار على عبارة الناظم حيث ذكر العامل وهو المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله، «أحمد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، «ربي» رب: منصوب على التعظيم، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمة بحركة المناسبة، رب مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، «الله» عطف بيان لـ«رب»، أو بدل منه، منصوب بالفتحة الظاهرة، «خير» منصوب بعامل محذوف وجوباً تقديره: أمدح، وقيل: حال لازمة، و«خير» مضاف، و«مالك» مضاف إليه، والجملة من «أحمد» وفاعله وما تعلق به من المعمولات في محل نصب مفعول به لقال، ويقال لها: مقول القول.

(٢) «مصلياً» حال مقدرة، ومعنى كونها مقدرة أنها تحدث فيما بعد، وذلك لأنه لا يصلي على النبي صلوات الله عليه في وقت حمده لله، وإنما تقع منه الصلاة بعد الانتهاء من الحمد، وصاحبها الضمير المستتر وجوباً في «أحمد»، «على النبي» جار ومجرور متعلق بالحال، «المصطفى» نعت للنبي، وهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، «وآله» الواو عاطفة، «آل» معطوف على النبي، و«آل» مضاف، والهاء مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر، «المستكملين» نعت لـ«آل» مجرور بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها، لأنه جمع مذكر سالم، وفيه ضمير مستتر هو فاعله، «الشرفا» ـ بفتح الشين ـ مفعول به=

٣ ـ وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ[١]

٤ ـ تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ موجَزِ وَتَبْسُطُ البَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ[٢]

٥ ـ وَتَقْتَضِي رِضاً بِغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِ[٣]

٦ ـ وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلا مُسْتَوجِبٌ ثَنَائِيَ الجَمِيلا[٤]

= لـ«المستكملين»، منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق، أو بضم الشين نعت ثان للآل مجرور بكسرة مقدرة على الألف، إذ هو مقصور من الممدود ـ وأصله «الشرفاء» جمع شريف ككرماء وظرفاء وعلماء وبخلاء ونجباء في جمع كريم وظريف وعليم وبخيل ونجيب ـ وعلى هذا الوجه يكون مفعول قوله: «المستكملين» محذوفاً، وكأنه قد قال: مصلياً على الرسول المصطفى وعلى آله المستكملين أنواع الفضائل الشرفاء.

(١) «وأستعين» الواو حرف عطف، «أستعين»: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الله» منصوب على التعظيم، وجملة الفعل وفاعله وما تعلق به من المعمولات في محل نصب معطوفة على الجملة السابقة الواقعة مفعولاً به لـ«قال» «في ألفيه» جار ومجرور متعلق بـ«أستعين» «مقاصد» مبتدأ، و«مقاصد» مضاف، و«النحو» مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بـ«محويه» «محويه» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر نعت أول لألفية.

(٢) «تقرب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «ألفية» «الأقصى» مفعول به لـ«تقرِّب» «بلفظ» جار ومجرور متعلق بتقرِّب «موجز» نعت للفظ «وتبسط» الواو حرف عطف، تبسط: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «ألفية» أيضاً «البذل» مفعول به «لتبسط» «بوعد» جار ومجرور متعلق «بتبسط» «منجز» نعت لـ«وعد»، وجملتا الفعلين المضارعين اللذين هما «تقرب» و«تبسط» مع فاعليهما الضميرين المستترين وما يتعلق بكل منهما في محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتاً لألفية، والجملتان نعتان ثان وثالث لألفية.

(٣) «وتقتضي» الواو حرف عطف، «تقتضي»: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «ألفية» «رضاً» مفعول به لـ«تقتضي» «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لـ«رضاً»، و«غير» مضاف، و«سخط» مضاف إليه «فائقة» حال من الضمير المستتر في «تقتضي»، وفاعل «فائقة» ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «ألفية» مفعول به لاسم الفاعل الذي هو «فائقة» و«ألفية» مضاف، و«ابن» مضاف إليه، و«ابن» مضاف، و«معط» مضاف إليه، وجملة «تقتضي» مع فاعله وما تعلق به من المعمولات في محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتاً «لألفية» أيضاً.

(٤) «وهو» الواو للاستئناف، و«هو»: ضمير منفصل مبتدأ «بسبق» جار ومجرور متعلق بـ«حائز» الآتي بعد، والباء للسببية «حائز» خبر المبتدأ «تفضيلا» مفعول به لـ«حائز»، وفاعله ضمير مستتر فيه «مستوجب» خبر ثان لـ«هو»، وفاعله ضمير مستتر فيه «ثنائي» ثناء: مفعول به لـ«مستوجب»، و«ثناء» مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «الجميلا» نعت لـ«ثناء»، والألف للإطلاق.

٧ ـ واللهُ يَـقْـضـي بِـهِـبـاتٍ وافِـرَهْ لـي ولَـهُ فـي دَرَجـاتِ الآخِـرَهْ[١]

(١) «والله» الواو للاستئناف، ولفظ الجلالة مبتدأ «يقضي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «الله»، والجملة من الفعل الذي هو «يقضي» وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «بهبات» جار ومجرور متعلق بـ«يقضي» «وافره» نعت لـ«هبات» «لي، وله، في درجات» كل واحد منهن جار ومجرور وكلهن متعلقات بيقضي، و«درجات» مضاف، و«الآخره» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وسكَّنه لأجل الوقف. وكان من حق المسلمين عليه أن يعمَّهم بالدعاء ليكون ذلك أقربَ إلى الإجابة.

تنبيه: ابن معط هو الشيخ زين الدين أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي ـ نسبة إلى زواوة، وهي قبيلة كبيرة كانت تسكن بظاهر بجاية من أعمال إفريقيا الشمالية ـ الفقيه الحنفي.

وُلد في سنة ٥٦٤ هـ، وأقرأ العربية مدة بمصر ودمشق، وروى عن القاسم ابن عساكر وغيره، وهو أجلُّ تلامذة الجزولي، وكان من المنفردين بعلم العربية، وهو صاحب الألفية المشهورة وغيرِها من الكتب الممتعة، وقد طُبعت ألفيته في أوروبا، وللعلماء عليها عدة شروح. وتُوفي في شهر ذي القعدة من سنة ٦٢٨هـ بمصر، وقبره قريب من تربة الإمام الشافعي رضي الله عنهم جميعاً.

انظر ترجمته في «شذرات الذهب» لابن العماد ٥/ ١٢٩، وفي «بغية الوعاة» للسيوطي ص٤١٦، وانظر: «النجوم الزاهرة» ٦/ ٢٧٨.

الكلامُ وما يتألفُ منْهُ(١)

٨ ـ كَلَامُنا لَفْظٌ مُفيدٌ كـ«اسْتَقِمْ» واسمٌ وَفِعْلٌ ثمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ(٢)

٩ ـ واحِدُهُ كَلِمَةٌ والقَوْلُ عَمْ وَكِلْمَةٌ بِها كَلَامٌ قَدْ يُؤَمْ(٣)

(١) «الكلام» خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين، وأصل نظم الكلام «هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه» فحذف المبتدأ ـ وهو اسم الإشارة ـ ثم حذف الخبر ـ وهو الباب ـ فأقيم «شرح» مقامه، فارتفع ارتفاعه، ثم حذف «شرح» أيضاً وأقيم «الكلام» مقامه، فارتفع كما كان الذي قبله «وما» الواو عاطفة و«ما» اسم موصول معطوف على الكلام بتقدير مضاف، أي: شرح ما يتألف، و«يتألف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «الكلام»، و«منه» جار ومجرور متعلق بـ«يتألف»، والجملة من الفعل الذي هو «يتألف» والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) «كلامنا» كلام: مبتدأ، وهو مضاف، ونا مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «لفظ» خبر المبتدأ «مفيد» نعت لـ«لفظ»، وليس خبراً ثانياً «كاستقم» إن كان مثالاً فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كاستقم، وإن كان من تمام تعريف الكلام فهو جار ومجرور أيضاً متعلق بمحذوف نعت لـ«مفيد» «واسم» خبر مقدم «وفعل، ثم حرف» معطوفان عليه الأول بالواو والثاني بـ«ثم» «الكلم» مبتدأ مؤخر، وكأنه قال: كلام النحاة هو اللفظ الموصوف بوصفين أحدهما الإفادة والثاني التركيب المماثل لتركيب «استقم»، والكلم ثلاثة أنواع: أحدها الاسم وثانيها الفعل وثالثها الحرف، وإنما عطف الفعل على الاسم بالواو لقرب منزلته منه حيث يدل كل منهما على معنى في نفسه، وعطف الحرف بـ«ثم» لبعد رتبته.

(٣) «واحده كلمة» مبتدأ وخبر، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب «والقول» مبتدأ «عم» يجوز أن يكون فعلاً ماضياً، وعلى هذا يكون فاعله ضميراً مستتراً فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «القول»، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون «عم» اسم تفضيل ـ وأصله أعم ـ حُذفت همزته كما حُذفت من خير وشر لكثرة استعمالهما وأصلهما أخير وأشر؛ بدليل مجيئهما على الأصل أحياناً، كما في قول الراجز:

بِلَالٌ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ

وقد قُرئ: (سيعلمون غداً من الكذاب الأشر) بفتح الشين وتشديد الراء، وعلى هذا يكون أصل «عم» أعم كما قلنا، وهو على هذا الوجه خبر للمبتدأ «وكلمة» مبتدأ أول «بها» جار ومجرور متعلق بـ«يؤم» الآتي «كلام» مبتدأ ثان «قد» حرف تقليل «يؤم» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «كلام»، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ومعنى «يُؤم» يُقصد، وتقدير البيت: ولفظ =

الكلامُ المُصْطَلَحُ عليه عند النحاة عبارة عن: «**اللفظِ المفيدِ فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها**».

«**فاللفظُ**»: جنسٌ[1] يشمل الكلامَ، والكلمة، والكلمَ.

ويشمل المُهْمَل كـ«ديز»، والمستعمَلَ كـ«عَمْرٍو».

«**ومفيد**»: أخرج المهمَلَ.

و«**فائدة يحسنُ السكوتُ عليها**»، أخرج الكلمة، وبعضَ الكلم ـ وهو ما تركَّبَ من ثلاثِ كلماتٍ فأكثر ولم يَحْسُنِ السكوت عليه ـ نحو: «إنْ قامَ زَيْدٌ».

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين، نحو: «زيدٌ قائمٌ»، أو من فعل واسم، كـ«قامَ زَيْدٌ»، وكقول المصنف: «اسْتَقِمْ»؛ فإنه كلام مركب من فعل أمر وفاعلٍ مستتر، والتقدير: استقم أنت، فاستغنى بالمثال عن أن يقول: «فائدة يحسنُ السكوتُ عليها»، فكأنه قال: «الكلام: هو اللَّفظُ المفيدُ فائِدَةً كفائدةِ استقم».

وإنما قال المصنف: «كلامنا»؛ ليُعلمَ أنَّ التعريفَ إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين، لا في اصطلاح اللغويين، وهو في اللغة: اسمٌ لكل ما يُتَكَلَّمُ به، مفيداً كان أو غيرَ مفيد.

والكَلِمُ: اسمُ جِنْسٍ[2] واحدُه كلمةٌ، . . . . . .

= كلمة معنى الكلام قد يقصد بها، يعني أن لفظ الكلمة قد يُطلق ويُقصد بها المعنى الذي يدل عليه لفظ الكلام، ومثال ذلك ما ذكر الشارح من أنهم قالوا: «كلمة الإخلاص» وقالوا: «كلمة التوحيد» وأرادوا بهذين قولنا: «لا إله إلا الله» وكذلك قال عليه الصلاة والسلام: «**أفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد**» وهو يريد قصيدة لبيد بن ربيعة العامري التي أولها:

أَلاَ كُـلُّ شَـيْءٍ مـا خَـلاَ اللهَ بَـاطِـلُ ... وَكـلُّ نَـعِـيـمٍ لا مَـحَـالَـةَ زائـلُ

(١) لفظٌ: أي: صوتٌ معتمدٌ على مقطعٍ، فَخَرَجَ به ما ليس بلفظٍ من الدَّوالِّ، كالإشارة، والخطّ، والرمز. يُنظر: «البهجة المرضية» ص٣٨، «توضيح المقاصد» ١/ ٢٦٧، «شرح الأشموني» ١/ ٥٦.

(٢) **اسم الجنس على نوعين: أحدهما** يقال له: اسم جنس جمعي، **والثاني** يقال له: اسم جنس إفرادي. فأما اسم الجنس الجمعي، فهو «ما يدل على أكثر من اثنين ويفرَّق بينه وبين واحده بالتاء»، والتاء غالبًا تكون في المفرد، كبقرة وبقر، وشجرة وشجر، ومنه: كلم وكلمة، وربما كانت زيادة التاء في الدالِّ على الجمع، مثل كمء للواحد وكمأة للكثير، وهو نادر، وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء، كزنج وزنجي، =

وهي: إما اسم، وإما فعل، وإما حرف[1]؛ لأنها

إن دَلَّتْ على مَعنىً في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم. وإن اقترنت بزمان فهي الفعل. وإن لم تدلَّ على معنىً في نفسها ـ بل في غيرها ـ فهي الحرف.

والكَلِمُ: ما تركَّب من ثلاثِ كلماتٍ فأكثرَ، كقولك: «إنْ قامَ زَيْدٌ».

والكلمة: هي اللفظُ الموضوعُ لمعنىً مفردٍ، فقولنا: «الموضوع لمعنًى» أخرج المهمَلَ كـ«ديز»، وقولنا: «مفرد» أخرج الكلام، فإنه موضوع لمعنًى غيرِ مفرَدٍ[2].

ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى أنَّ القولَ يَعُمُّ الجميعَ، والمراد: أنه يقعُ على الكلام أنه قول، ويقعُ أيضاً على الكَلِمِ والكلمة أنه قول. وزَعَمَ بعضُهم أن الأصْلَ استعمالُه في المفرد.

= وروم ورومي. وأما اسم الجنس الإفرادي فهو «ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد»، كماء وذهب وخل وزيت.

فإن قلت: فإني أجد كثيرًا من جموع التكسير يفرق بينها وبين مفردها بالتاء، كما يفرق بين اسم الجنس الجمعي وواحده، نحو قرى وواحده قرية، ومُدى وواحده مُدية، فبماذا أفرِّق بين اسم الجنس الجمعي وما كان على هذا الوجه من الجموع؟

فالجواب على ذلك أن تعلم أن بين النوعين اختلافًا من وجهين: **الوجه الأول**: أن الجمع لابد أن يكون على زنة معينة من زنات الجموع المحفوظة المعروفة، فأما اسم الجنس الجمعي فلا يلزم فيه ذلك، أفلا ترى أن بقرًا وشجرًا وثمرًا لا يوافق زنة من زنات الجمع! **والوجه الثاني**: أن الاستعمال العربي جرى على أن الضمير وما أشبهه يرجع إلى اسم الجنس الجمعي مذكرًا، كقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠] وقولهِ جلَّ شأنُه: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، فأما الجمع، فإن الاستعمال العربي جرى على أن يعود الضمير إليه مؤنثًا، كما تجد في قوله تعالى: ﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ﴾ [الزمر: ٢٠]، وقوله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [العنكبوت: ٥٨]، وكقول الشاعر:

في غُرَفِ الجَنَّةِ العُلَيا التي وَجَبَت ... لَهُم هُنَاكَ بِسَعيي كانَ مَشكُورِ

(1) قيل: إن أول من قسم الكلمةَ إلى هذه القسمة، وسماها بهذه الأسماء أمير المؤمنين عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه. يُنظَر: «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» للمرادي ١/ ٢٧١. شرح وتحقيق: عبد الرحمن ابن علي سليمان. دار الفكر العربي. القاهرة. ط١: ١٤٢٢/ ٢٠٠١.

(2) كالمضاف والمضافِ إليه عندما يُتلفَّظُ بهما منفردَين، كقولك: «قلمُ الكاتب» فهو ليس بكَلِمٍ، ولا كلمةٍ، ولا كلام.

ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يُقْصَد بها الكلامُ[(١)]، كقولهم في «لا إلهَ إلَّا الله»: «كلمة الإخلاص».

وقد يجتمع الكلامُ والكَلِمُ في الصِّدْقِ، وقد ينفرد أحدهما.

فمثال اجتماعهما: «قد قام زَيْدٌ» فإنه كلام؛ لإفادته مَعْنىً يحسنُ السكوتُ عليه، وكلمٌ؛ لأنه مركَّبٌ من ثلاث كلمات.

ومثالُ انفرادِ الكَلِمِ: «إنْ قامَ زَيْدٌ»[(٢)].

ومثالُ انفرادِ الكلامِ: «زَيْدٌ قائمٌ»[(٣)].

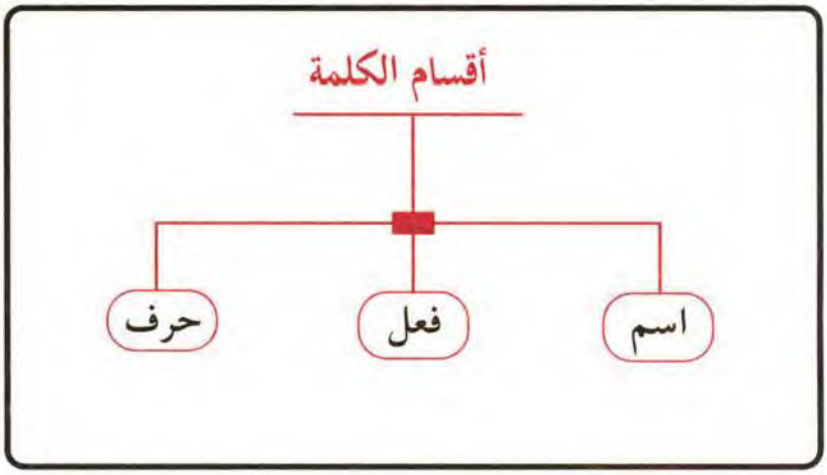

(١) وهذا من باب تسمية الشيء باسم جُزئه، أو بعضِه.

يُنظر: «البهجة المرضية» ص٤٠، و«توضيح المقاصد» ١/ ٢٧٤، و«شرح الأشموني» ١/ ٦٩.

(٢) لم يكن هذا المثال ونحوه كلامًا لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه.

(٣) لم يكن هذا المثال ونحوه كَلِمًا لأنه ليس مؤلفًا من ثلاث كلمات.

علامات الاسم

١٠ ـ بالجرِّ والتَّنْوينِ والنِّدا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْييزٌ حَصَلْ[1]

ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ في هذا البيت علاماتِ الاسم[2].

فمنها الجرُّ، وهو يشمل الجرَّ بالحرفِ، والإضافةِ، والتبعيةِ[3]، نحو: مَرَرْتُ بِغُلامِ زَيْدٍ الفاضِلِ، فالغلام: مجرور بالحرف، وزَيْدٍ: مجرور بالإضافة، والفاضِلِ: مجرور بالتَّبَعية[4]، وهو أَشْمَلُ من قول غيره: «بحرف الجرِّ»، لأن هذا لا يَتَناوَلُ الجَرَّ بالإضافة، ولا الجَرَّ بالتبعية.

---

(١) «بالجر» جار ومجرور متعلق بقوله: «حصل» الآتي آخر البيت، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف خبر مقدم مبتدؤه المؤخر هو قوله: «تمييز» الآتي «والتنوين، والندا، وأل، ومسند» كلهن معطوفات على قوله: «الجر»، «للاسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم إن جعلت قوله: «بالجر» معلقاً بـ«حصل»، فإن جعلت «بالجر» خبراً مقدماً ـ وهو الوجه الثاني ـ كان هذا الجار والمجرور متعلقاً «بحصل» «تمييز» مبتدأ مؤخر، وقد عرفت أن خبره واحد من اثنين «حصل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «تمييز»، والجملة في محل رفع نعت لـ«تمييز»، وتقدير البيت: التمييز الحاصل بالجر والتنوين والندا وأل والإسناد كائن للاسم، أو التمييز الحاصل للاسم عن أخويه الفعل والحرف كائن بالجر والتنوين والنداء وأل والإسناد، أي: كائن بكل واحد من هذه الخمسة.

(2) بدأ بالاسم لشَرَفه باستغنائه عن الحرف والفعل بقَبوله الإسنادَ بطرَفيه، واحتياجِ كلٍّ من الفعل والحرف إليه. يُنظر: «البهجة» ص٤٠، و«حاشية الصبان» ١/ ٧٠.

وقد قال البصريون: إنه مشتقٌّ من «السُّمُوّ»، وقال الكوفيون: إنه مشتقٌّ من السِّمَةِ، والأول أرجح وهو يدلُّ على المسمى دلالة الإشارة دونَ الإفادة. فإذا قلت: «سعيدٌ» فكأنك أشرتَ إليه، وليس في ذلك إفادةٌ، وتتحقَّقُ الإفادة بكون الاسم في جملة مفيدة.

وقد يكون الاسم حسّيّاً مثل «محمد» و«جبل»، وقد يكون معنوياً مثل «شرف» و«حكمة».

(3) وزاد بعضُهم: الجرّ بالمجاورة. كقولهم: هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ.

(4) واجتمعت في قولك: «بسم الله الرحمن الرحيم»: اسم: مجرور بالحرف، ولفظ الجلالة: مجرور بالإضافة، والرحمن الرحيم: مجروران بالتبعيّة.

ومنها التنوين[1]، وهو على أربعة أقسام[2]:

١ ـ **تنوينُ التمكين**: وهو اللَّاحق للأسماء المُعْرَبة[3]، كـ«زَيْدٍ»، و«رَجُلٍ»، إلا جَمْعَ المؤنَّث السالم، نحو «مُسْلِماتٍ»، وإلا نحو «جَوارٍ» و«غَواشٍ» وسيأتي حكمهما.

٢ ـ **وتنوين التنكير**: وهو اللَّاحق للأسماء المبنية فَرْقاً بين مَعْرِفتها ونكرتها[4]، نحو «مررتُ بسيبويهِ وبسيبويْهٍ آخَرَ».

٣ ـ **وتنوينُ المُقابلة**: وهو اللَّاحق لجمعِ المؤنَّث السالم، نحو «مُسْلِماتٍ»، فإنه في مقابلة النون في جمع المذكَّر السالم، كَمُسْلِمينَ.

٤ ـ **وتنوين العِوَضِ**: وهو على ثلاثة أقسام:

أ ـ عوض عن جملة، وهو الذي يلحق «إذْ» عِوَضاً عن جملة تكونُ بعدها، كقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤][5] أي: حين إذْ بَلَغَتِ الرُّوحُ الحُلْقومَ، فحذف «بلغت الروح الحلقوم» وأتى بالتنوين عوضاً عنه.

ب ـ وقسم يكون عوضاً عن اسمٍ، وهو اللَّاحق لـ«كلٍّ» عوضاً عمَّا تضافُ إليه، نحو «كلٌّ

---

(1) وهو إلحاقُ نونٍ ساكنةٍ زائدةً بآخِرِ الأسماء لفظاً لا خطّاً لغير توكيد.
ينظر: «أوضح المسالك» ١/ ٢٩ وسيصرّح المصنف بكونه أربعة أقسام، وسيعدُّ ستة أقسام، فلا تستغرب.
إذ إنه سيذكُرُ بعد قليل أن الأربعةَ هي من خواص الاسم، والاثنان الزائدان يكونان في الاسم والفعل والحرف. وقد زاد بعضُهم: «تنوين الاضطرار» كقوله: سلام الله يا مطرٌ علينا.

(٢) في نسخة: «وهو أقسام» بدون ذكر العدد، والمراد ـ على ذكر العدد ـ أن المختص بالاسم أربعة أقسام.

(3) ليدلّ على بقاء الاسم على حالة الصرف، ولذا سمّوه تنوين الصرف.
وقال الأشموني في «شرحه» ١/ ٧٦: ليدل على شدة تمكنُّه في باب الاسمية، أي: أنه لم يُشبِهِ الحرفَ فيُبنَى، ولا الفعل فيُمنَعَ من الصرف.

(4) قال المرادي ١/ ٢٧٦: ويطَّردُ في ما آخرُهُ «ويه».
وهو في اسم الفعل واسم الصوت سماعيٌّ. «حاشية الصبان» ١/ ٧٦.

(5) حينَ: ظرف زمان متعلق بـ«تنظرون».
إذْ: ظرف مبني على السكون في محلّ جر بالإضافة، وحُرّك بالكسر تخلُّصاً من التقاء الساكنين: الذال والنون أو التنوين.

قائِمٌ» أي: «كلُّ إنْسانٍ قائِمٌ» فحذف «إنسان» وأتي بالتنوين عوضاً عنه[١].

ج - وقسم يكون عوضاً عن حرف، وهو اللَّاحق لـ«جَوارٍ، وغَواشٍ» ونحوهما رفعاً وجرًّا، نحو «هؤلاءِ جَوارٍ، ومرَرْتُ بِجَوارٍ» فحُذِفَت الياءُ وأتي بالتنوين عوضاً عنها.

٥ - **وتنوينُ الترنم**[٢]: وهو الذي يلحقُ القوافي المُطْلَقَة بحرْفِ عِلَّة[3]، كقوله: [الوافر]

ش١ - أقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابَنْ وَقولي إنْ أصبتُ لَقَدْ أَصابَنْ[٤]

---

(١) ومنه قول الله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، وقوله جل شأنه: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [الروم: ٢٦]، وقوله تباركت كلماته: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ﴾ [الإسراء: ٢٠]، ومثل «كل» في هذا الموضوع كلمة «بعض». ومن شواهد حذف المفرد الذي من حق «بعض» أن يضاف إليه والإتيان بالتنوين عوضًا عنه قولُ رُؤبةَ بنِ العجَّاج في مطلع أُرجوزة طويلة يمدح فيها تميماً:

دايَنْتُ أرْوَى والدُّيُونُ تُقْضَى فَمَطَلَتْ بَعضًا وأدَّت بَعْضا

يريد: فمطلَتْ بعضَ الدَّين وأدَّتْ بعضه الآخر.

(٢) هذا النوع خامس، ولا يختص بالاسم، وقد ذكره وما بعده استطرادًا.

(3) وذلك في لغةِ تميمٍ وقيسٍ. «توضيح المقاصد» ١/ ٢٧٧.

(٤) هذا بيت من الطويل [بل هو من الوافر] لجرير بن عطية بن الخطفي، أحد الشعراء المجيدين، وثالث ثلاثة أُلقيت إليهم مقادة الشعراء في عصر بني أمية، وأولهم الفرزدق، وثانيهم الأخطل.

اللغة: «أقلي» أراد منه في هذا البيت معنى: اتركي، والعرب تستعمل القلَّة في معنى النفي بتة، يقولون: قلَّ أن يفعل فلان كذا، وهم يريدون أنه لا يفعله أصلاً «اللوم» العذل والتعنيف «عاذل» اسم فاعل مؤنث بالتاء المحذوفة للترخيم، وأصله: عاذلة، من العذل، وهو اللوم في تسخط، و«العتاب» التقريع على فعل شيء أو تركه.

المعنى: اتركي أيتها العاذلة هذا اللوم والتعنيف، فإني لن أستمع لما تطلبين من الكفِّ عما آتي من الأمور والفعلِ لمَا أَذَرُ منها، وخير لك أن تعترفي بصواب ما أفعل.

الإعراب: «**أقلي**» فعل أمر من الإقلال، مسند للياء التي لمخاطبة الواحدة مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع «**اللوم**» مفعول به لأقلي «**عاذل**» منادى مرخم حُذفت منه ياء النداء، مبني على ضم الحرف المحذوف في محل نصب، وأصله: يا عاذلة «**والعتابا**» الواو عاطفة، العتابا: معطوف على اللوم «**وقولي**» فعل أمر، والياء فاعله «**إن**» حرف شرط «**أصبت**» فعل ماض فعل الشرط، وتاء المتكلم أو المخاطبة فاعله. وهذا اللفظ يروى بضم التاء على أنها للمتكلِّم، وبكسرها على أنها للمخاطبة «**لقد أصابا**» جملة في محل نصب مقول القول، وجواب الشرط محذوف يدلُّ عليه ما قبلَه، والتقدير: إنْ أصبتُ فقولي: لقد أصابا، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله. =

فجيء بالتنوين بَدَلاً من الألف لأجل الترنم[1]، وكقوله: [الكامل]

ش٢ ـ أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكابَنا لَـمَّـا تَـزُلْ بِـرِحـالِـنـا وَكَـأَنْ قَـدِنْ[2]

= **الشاهد فيه:** قوله: «**والعتابن، وأصابن**» حيث دخلهما ـ في الإنشاد ـ تنوين الترنم، وآخرهما حرف العلة، وهو هنا ألف الإطلاق، والقافية التي آخرها حرف علَّة تُسمَّى مطلقة.

(١) قال المرادي ١/ ٢٧٨: وقولهم: تنوين الترنُّم. قال المصنّف: هو على حذف مضافٍ، أي: تنوين ذي ترنُّم، وإنما هو عوضٌ من الترنُّم؛ لأن الترنُّم: مدُّ الصوت بمدّةٍ تُجانسُ حرفَ الرويّ.

(٢) هذا البيت للنابغة الذبياني، أحدِ فحول شعراء الجاهلية وثالث شعراء الطبقة الأولى منهم، والحَكَمُ في سوق عُكاظ، من قصيدة له يصفُ فيها المتجرِّدة زوجَ النعمان بن المنذر، ومطلعها:

مِـن آلِ مَـيَّـةَ رائِـحٌ أو مُـغـتَـدِي عَـجْـلانَ ذا زَادٍ وغَـيـرَ مُـزَوَّدِ

اللغة: «رائح» اسم فاعل من راح يروح رواحًا، إذا سار في وقت العشيِّ «مغتدي» اسم فاعل من اغتدى الرجل يغتدي، إذا سار في وقت الغداة، وهي من الصبح إلى طلوع الشمس، وأراد بالزاد في قوله: «عجلان ذا زاد» ما كان من تسليم ميَّة عليه أو ردِّها تحيتَه «أزِفَ» دنا وقرب، وبابه طرب، ويروى «أَفِدَ» وهو بوزنه ومعناه «الترحُّل» الارتحال «تَزُل» مضموم الزاي مضارع زال، وأصله تزول، فحذفت الواو عند الجزم للتخلص من التقاء الساكنين.

المعنى: يقول في البيت الذي هو المطلع: أتمضي أيها العاشق مفارقًا أحبابك اليوم مع العشي، أو غدًا مع الغداة؟! وهل يكون ذلك منك وأنت عجلان، تزودت منهم أو لم تتزود. ثم يقول في البيت الشاهد: لقد قرب موعد الرحيل، إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحبابنا بما عليها من الرحال، وكأنها قد زالت لقرب موعد الفراق.

الإعراب: «**أزف**» فعل ماض «**الترحل**» فاعل «**غير**» نُصب على الاستثناء «**أن**» حرف توكيد ونصب «**ركابنا**» ركاب: اسم أن، والضمير المتصل مضاف إليه «**لما**» حرف نفي وجزم «**تزل**» فعل مضارع مجزوم بـ«لمَّا» «**برحالنا**» برحال: جار ومجرور متعلق بـ«تزُل» ورحال مضاف، و«نا» مضاف إليه «**كأن**» حرف تشبيه ونصب، واسمها ضمير شأن محذوف، وخبرها جملة محذوفة تقديرها: «وكأن قد زالت» فحذف الفعل وفاعله المستتر فيه وأبقى الحرف الذي هو «قد».

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان للنحاة؛ أولهما دخول التنوين الذي للترنم على الحرف، وهو «قد»؛ فذلك يدلُّ على أن تنوين الترنُّم لا يختصُّ بالاسم؛ لأن الشيء إذا اختصَّ بشيء لم يجئ مع غيره. والثاني في تخفيف «كأن» التي للتشبيه، ومجيء اسمها ضمير الشأن، والفصل بينها وبين خبرها بـ«قد»؛ لأن الكلام إثبات. ولو كان الكلام نفيًا لكان الفصل بـ«لم»، كما في قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَآ﴾ [الأعراف: ٩٢]، ومثل هذا البيت في الاستشهاد على ذلك قولُ الشاعر:

لا يَـهُـولَـنَّـكَ اصـطِـلاءُ لَـظَـى الـحَـر بِ فَـمَـحـذُورُهـا كـأنْ قَـد أَلَـمَّـا

وسيأتي شرح ذلك في باب إنَّ وأخواتها.

٦ ـ **والتنوين الغالي**، وأثبَتَه الأخْفشُ[1]: وهو الذي يَلْحَقُ القَوافي المُقَيَّدَةَ، كقوله: [الرجز]

ش٣ ـ وَقاتِمِ الأعْماقِ خاوي المُخْتَرَقْنْ[2]

وظاهر كلام المصنِّف أنَّ التنوينَ كُلَّهُ من خواصِّ الاسم، وليس كذلك، بل الذي يختصُّ به الاسمُ إنما هو تنوينُ التمكينِ، والتنكيرِ، والمقابلةِ، والعِوَضِ، وأما تنوين

(١) وأنكره السيرافيُّ والزَّجَّاج. «توضيح المقاصد» ١/ ٢٧٦.

(٢) هذا البيت لرؤبة بن العجاج، أحد الرجَّاز المشهورين وأمضغهم للشيح والقيصوم، والذي أخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة، وكان في عصر بني أمية، وبعده:

مُشتَبِهِ الأعلام لَمَّاعِ الخَفَقْنْ

اللغة: «القاتم» كالأقتم: الذي تعلوه القُتمة، وهي لون في غُبرة وحُمرة، و«أعماق» جمع عمق، بفتح العين وتضم، وهو ما بَعُدَ من أطراف الصحراء، و«الخاوي» الخالي، و«المخترق» مهب الرياح، وهو اسم مكان من قولهم: خرق المفازة واخترقها، إذا قطعها ومرَّ فيها، و«الأعلام» علامات كانوا يضعونها في الطريق للاهتداء بها، واحدها عَلَم، بفتح العين واللام جميعًا، و«الخفق» اضطراب السَّراب، وهو الذي تراه نصفَ النهار كأنه ماء، وأصله بسكون الفاء، فحرَّكها بالفتح ضرورة.

المعنى: كثير من الأمكنة التي لا يهتدي أحد إلى السير فيها لشدة التباسها وخفائها، قد أعملتُ فيها ناقتي وسرتُ فيها، يريد أنه شجاع شديد الاحتمال، أو أنه عظيم الخبرة بمسالك الصحراء.

الإعراب: «**وقاتم**» الواو واو ربَّ، قاتم: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وقاتم مضاف، و«**الأعماق**» مضاف إليه «**خاوي**» صفة لقاتم، وخاوي مضاف، و«**المخترق**» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف، وخبر المبتدأ جملة من فعل ماض وفاعل في محل رفع، وذلك في قوله بعد أبيات:

تَنَشَّطَتْهُ كُلُّ مِغلَاةِ الوَهَقْ

الشاهد فيه: قوله: «المخترقن» و«الخفقن» حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بأل، ولو كان هذا التنوين مما يختصُّ بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بأل، وإذا كان آخر الكلمة التي في آخر البيت حرفًا صحيحًا ساكنًا كما هنا، تُسمَّى القافيةُ حينئذٍ «قافية مقيدة».

الترنُّم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف[1].

ومن خواص الاسم:

النداءُ،[2] نحو: «يا زَيْدُ» **والألف واللام**، نحو: «الرَّجلُ»، **والإسناد إليه**، نحو: «زَيْدٌ قائِمٌ».

فمعنى البيت: حَصَلَ للاسم تمييزٌ عن الفعل والحرف: بالجرِّ، والتنوين، والنداء، والألف واللام، والإسناد إليه: أي الإخبار عنه.

واستعمل المصنف «أل» مكان الألف واللام[3]، وقد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدمين، وهو الخليل، واستعمل المصنف «مُسْنَد» مكان «الإسناد له»[4].

(١) هذا الاعتراض لا يرد على الناظم؛ لأن تسمية نون الترنم والنون التي تلحق القوافي المطلقة تنوينًا إنما هي تسمية مجازية، وليست من الحقيقة التي وُضع لها لفظ التنوين؛ فأنت لو أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقي الذي وُضع له لم يشملهما، والأصل أن يُحمل اللفظ على معناه الحقيقي، ولذلك نرى أنه لا غبار على كلام الناظم.

(2) أي: صلاحيتُه لأن يُنادى. «البهجة» ص٤٠.

والنداء: هو الدعاء بـ«يا» النداء أو إحدى أخواتها، وهو من خواص الاسم؛ لأن المنادى مفعولٌ به، والمفعول به لا يكون إلا اسماً؛ لأنه مخبرٌ عن المعنى. «توضيح المقاصد» ١/ ٢٨٣.

(3) المراد «ال» التعريف، لا الموصولة. فافطَنْ.

والموصولة تدخل على الفعل كما سيذكر المصنفُ من بعدُ.

(4) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ٣٥:

الإسنادُ إليه: أن تنسب إليه ما تحصل به الفائدة.

وقال صاحب «ضياء السالك إلى أوضح المسالك» موضّحاً عبارة ابن هشام:

أي: الإخبار عنه بشيءٍ، وجعلُهُ متحدَّثاً عنه؛ لأنه لا يُتَحَدَّثُ إلا عن الاسم.

«ضياء السالك إلى أوضح المسالك» وهو «صفوة الكلام على توضيح ابن هشام» تأليف محمد عبد العزيز النجار. مؤسسة الرسالة ناشرون. بيروت. ط١: ١٤٢٢/ ٢٠٠١.

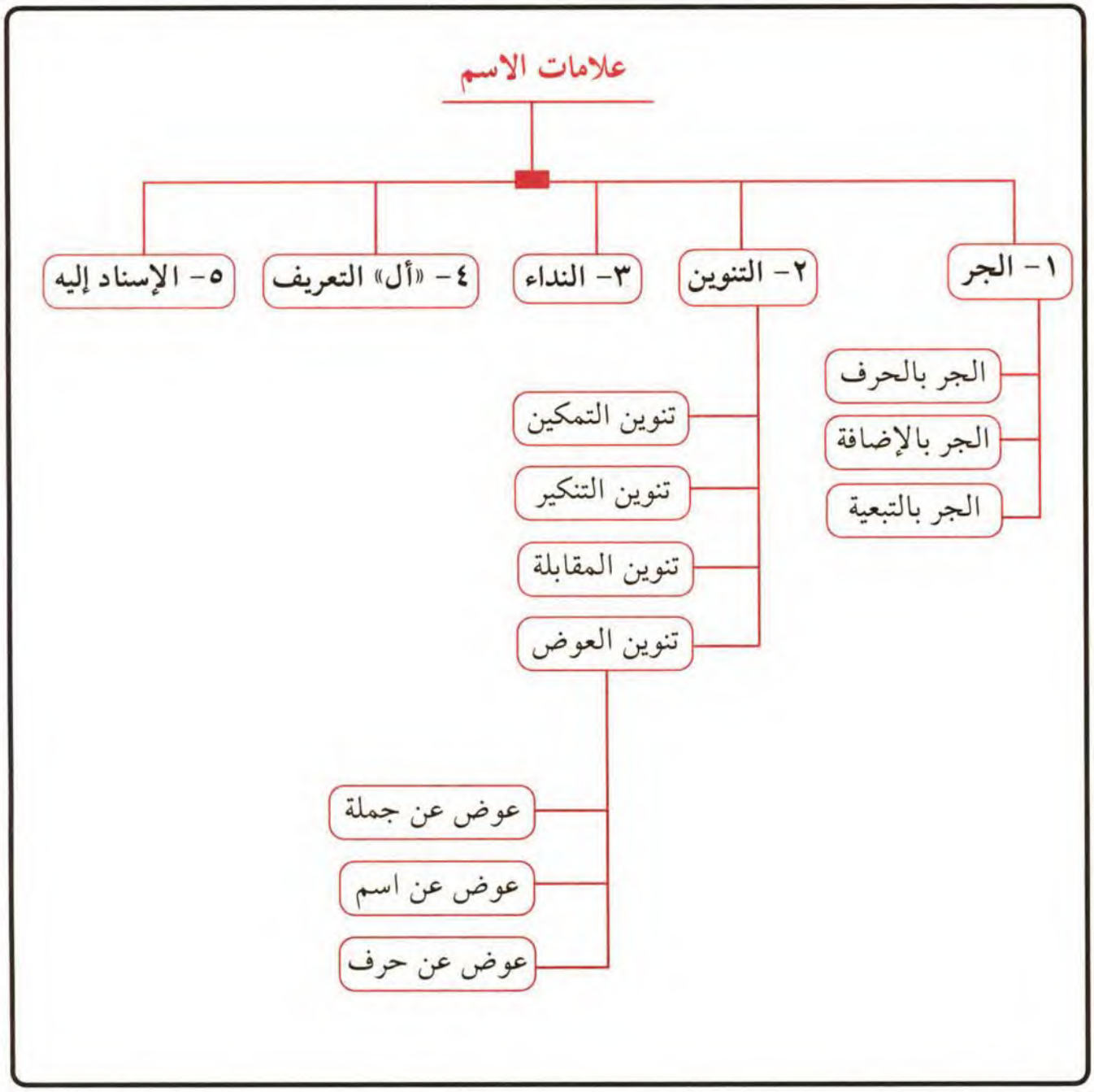
علامات الاسم
١- الجر
٢- التنوين
٣- النداء
٤- «أل» التعريف
٥- الإسناد إليه
الجر بالحرف
الجر بالإضافة
الجر بالتبعية
تنوين التمكين
تنوين التنكير
تنوين المقابلة
تنوين العوض
عوض عن جملة
عوض عن اسم
عوض عن حرف

علامات الفعل

١١ ـ بِتا فَعَلْتُ وَأَتَتْ وَيا افْعَلي وَنونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلي[1]

ثم ذكر المصنِّف أنَّ الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء «فَعَلْتُ» والمراد بها تاء الفاعل، وهي المضمومةُ للمتكلِّم، نحو: «فعلتُ» والمفتوحةُ للمخاطَبِ، نحو: «تَبارَكْتَ» والمكسورةُ للمخاطَبةِ، نحو: «فعلتِ».

ويمتاز أيضاً بتاء «أَتَتْ»، والمراد بها تاء التأنيث الساكنة، نحو: «نِعْمَتْ» و«بِئْسَتْ» فاحترزنا بالساكنة[2] عن اللَّاحقة للأسماء، فإنها تكون متحركة بحركة الإعراب، نحو «هذه مسلمةٌ ورأيتُ مسلمةً، ومرَرْتُ بمسلمةٍ» ومن اللَّاحقة للحرف، نحو: «لَاتَ، ورُبَّتَ، وثُمَّتَ»[3] وأما تسكينها مع ربَّ وثمَّ فقليل، نحو: «رُبَّتْ وثُمَّتْ».

---

(١) «بتا» جار ومجرور متعلق بـ«ينجلي» الواقع هو وفاعله الضمير المستتر فيه في محل رفع خبراً عن المبتدأ، فإن قلتَ: يلزم تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو لا يجوز، قلتُ: إن ضرورة الشعر هي التي ألجأته إلى ذلك، وإن المعمول لكونه جارًّا ومجروراً يحتمل فيه ذلك التقدم الذي لا يسوغ في غيره، وتا مضاف، و«فعلت» قصد لفظه: مضاف إليه «وأتت» الواو حرف عطف، أتت: قصد لفظه أيضاً: معطوف على فعلت «ويا» معطوف على تاء، ويا مضاف، و«افعلي» مضاف إليه، وهو مقصود لفظه أيضاً «ونون» الواو حرف عطف، نون: معطوف على تاء، وهو مضاف، و«أقبلن» قصد لفظه: مضاف إليه «فعل» مبتدأ «ينجلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(2) المراد الساكنة أصلاً وإن تحرّكت لسبب عارضٍ كالتقاء الساكنين؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤].

(٣) أما دخول التاء على «لا» فأشهر من أن يُستدل عليه، بل قد استُعملت «لات» حرف نفي بكثرة، وورد استعماله في فصيح الكلام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، وأما دخولها على رُبَّ، ففي نحو قول الشاعر:

وَرُبَّتَ سَائِلٍ عَنِّي حَفِيٍّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

ونحو قول الآخر:

مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالمِيسَمِ

وأما دخولها على «ثم» ففي نحو قول الشاعر:

ولَقَد أمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني فَمَضَيتُ ثُمَّتَ قُلتُ لا يَعْنِينِي

ويمتاز أيضاً بياء «افْعَلي» والمراد بها ياء الفاعلة، وتلحقُ فعلَ الأمرِ، نحو: «اضْرِبي» والفعلَ المضارع، نحو: «تَضْرِبينَ»، ولا تلحقُ الماضيَ.

وإنما قال المصنِّف: «يا افعلي» ولم يقُلْ: «ياء الضمير»؛ لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلِّم، وهي لا تختصُّ بالفعل، بل تكون فيه، نحو: «أكْرَمَني» وفي الاسم، نحو: «غُلَامي» وفي الحرف، نحو: «إنِّي» بخلاف ياء «افْعَلي» فإن المراد بها ياء الفاعلة على ما تقَدَّم، وهي لا تكون إلا في الفعل.

ومما يُميِّز الفعلَ نونُ «أَقْبِلَنَّ» والمرادُ بها نونُ التوكيد: خفيفةً كانت أو ثقيلةً، فالخفيفة نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥] والثقيلة نحو قوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ﴾ [الأعراف: ٨٨].

فمعنى البيت: ينجلي الفعلُ بتاء الفاعل، وتاءِ التأنيث الساكنة[1]، وياءِ الفاعلة[2]، ونونِ التوكيد[3].

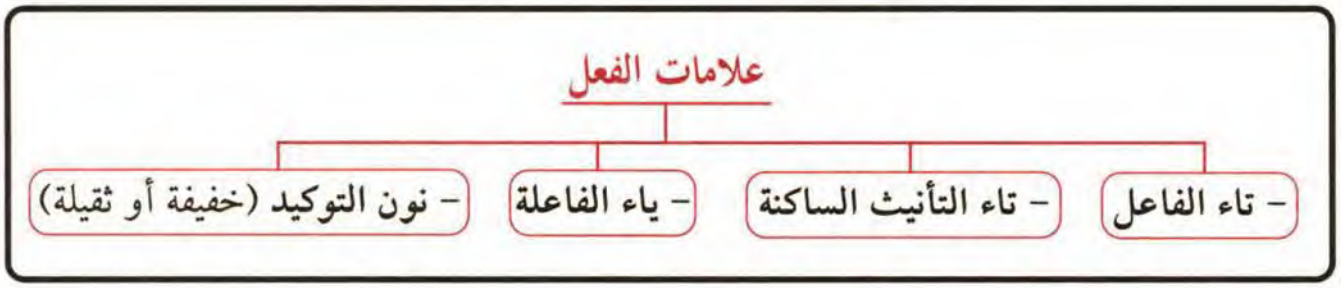

---

(١) بقبول تاء التأنيث وتاء الفاعل أبطل الجمهور مذهب القائل بأن «ليس» حرف، ومذهبَ القائل بأن «عسى» حرف، وبقبول تاء التأنيث وحدها أبطلوا مذهب القائل بأن «نعم» و«بئس» اسمان.

(2) بقَبول ياء المخاطَبَة رُدَّ على من قال: إن «هاتِ» و«تعالَ» اسما فعلَيْنِ.
يُنظَرُ «أوضح المسالك» ١/ ٣٧. والقائل الزمخشري كما في «حاشية الصبان» ١/ ٨٦.

(3) قال في «البهجة المرضية» ص٤٢: ولا يقدح في ذلك دخولُ النونِ على الاسم في قوله:

أقائلُنَّ أحضِروا الشهودا

لأنه ضرورة.
والرجز منسوب لرؤبة في ملحقات «ديوانه» ص١٧٣، ولرجل هُذَلي في «شرح أشعار الهذليين» ٢/ ٦٥١.
وقال في «توضيح المقاصد» ١/ ٢٩١: دخولها على اسم الفاعل مما لا يُلتَفَتُ إليه لنُدُورِهِ.
قال الصبان في «حاشيته» ١/ ٨٨: وسهَّل شذوذَه مشابهته للمضارع لفظاً ومعنى.

الحرف وأقسام الأفعال

١٢ ـ سِواهُما الحَرْفُ كَهَلْ وَفي وَلَمْ فِعْلٌ مُضارِعٌ يَلي لَمْ كَيَشَمْ[١]

١٣ ـ وَماضيَ الأَفْعالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ إنْ أَمْرٌ فُهِمْ[٢]

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخُلوِّه عن علاماتِ الأسماء وعلاماتِ الأفعال، ثمَّ مَثَّلَ بـ«هل وفي ولم» مُنَبِّهاً على أنَّ الحرف ينقسم إلى قسمين: مختصٌّ، وغيرِ مُختصٍّ، فأشار بهل إلى غير المختص، وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال، نحو: «هَلْ زَيْدٌ قائِمٌ» و«هَلْ قامَ زَيْدٌ».

---

(١) «سواهما» سوى: خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «الحرف» مبتدأ مؤخر، ويجوز العكس، لكن الأولى ما قدمناه «كهل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كهل، «وفي، ولم» معطوفان على هل «فعل» مبتدأ «مضارع» نعت له «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل مضارع، والجملة خبر المبتدأ «لم» مفعول به لـ«يلي»، وقد قصد لفظه «كيشم» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كيشم، وتقدير البيت كله: الحرف سوى الاسم والفعل، وذلك كهل وفي ولم، والفعل المضارع يلي لم، وذلك كائن كيشم، ويشم فعل مضارع ماضيه قولك: شممت الطيب ونحوه ـ من باب فرح ـ إذا نشقته، وفيه لغة أخرى من باب نصر ينصر حكاها الفراء.

(٢) «وماضي» الواو للاستئناف، ماضي: مفعول به مقدم لقوله: مز، الآتي، وماضي مضاف، و«الأفعال» مضاف إليه «بالتا» جار ومجرور متعلق بمز «مز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وسم» الواو عاطفة أو للاستئناف، سم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالنون» جار ومجرور متعلق بسم «فعل» مفعول به لسم، وفعل مضاف، و«الأمر» مضاف إليه «إن» حرف شرط «أمر» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقديره: إن فهم أمر «فهم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أمر، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية، وجواب الشرط محذوف يدل عليه المذكور، وتقديره «إن فهم أمر فسم بالنون... إلخ».

وتقدير البيت: ميز الماضي من الأفعال بقبول التاء التي ذكرنا أنها من علامات كون الكلمة فعلاً، وعلِّم فعل الأمر بقبول النون إن فُهم منه الطلب.

ومز: أمر من ماز الشيء يميزه ميزاً ـ مثل باع يبيع بيعاً ـ إذا ميزه، وسم: أمر من وسم الشيء يسمه وسماً ـ مثل وصفه يصفه وصفاً ـ إذا جعل له علامة يعرفه بها، والأمر في قوله: «إن أمر فهم» هو الأمر اللغوي، ومعناه الطلب الجازم على وجه الاستعلاء.

وأشار بـ«في» و«لم» إلى المختص، وهو قسمان: مختص بالأسماء كـ«في»، نحو: «زيد في الدار»، ومختص بالأفعال كـ«لم»، نحو: «لَمْ يَقُمْ زيد».

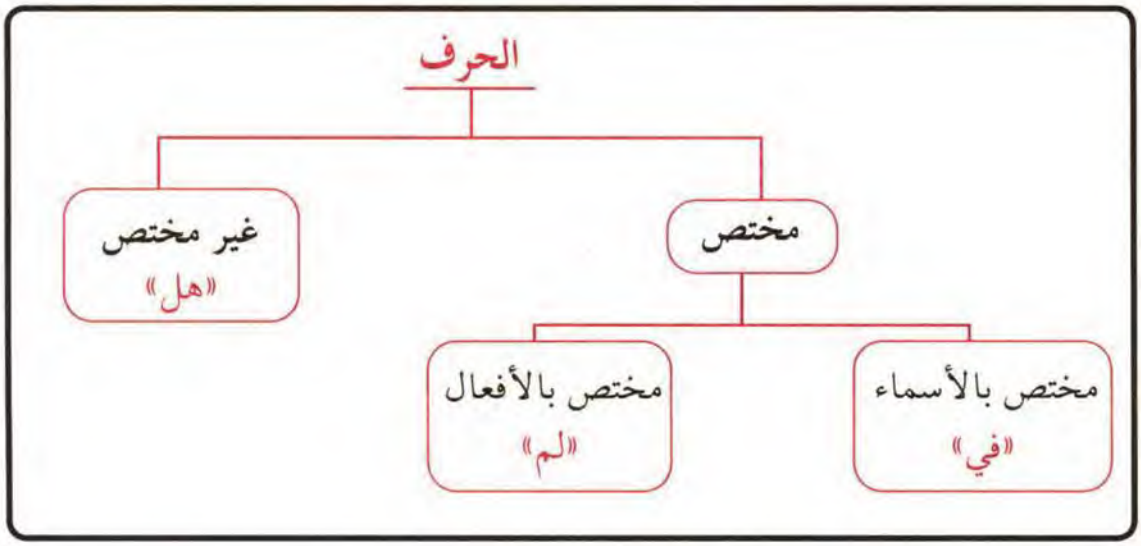

ثم شرع في تبيين أن الفعل[1] ينقسم إلى ماضٍ، ومضارعٍ، وأمرٍ، فجعل علامة المضارع[2] صحةَ دخول «لم» عليه، كقولك في يَشَمُّ: «لَمْ يَشَمَّ» وفي يضرب: «لَمْ يَضْرِبْ» وإليه أشار بقوله: فعل مضارع يَلي لم كـ«يَشَم».

ثم أشار إلى ما يميِّز الفِعلَ الماضيَ بقوله: «وماضيَ الأفعال بالتَّا مِزْ» أي: مَيِّزْ ماضي الأفعالِ بالتاء، والمراد بها تاءُ الفاعل، وتاءُ التأنيث الساكنة، وكلٌّ منهما لا يدخل إلا على ماضي اللفظ، نحو: «تَبارَكْتَ يا ذا الجَلالِ والإكْرامِ» و«نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ» و«بِئْسَتِ المرأةُ دَعْدٌ».

ثم ذكر في بقيَّة البيت أنَّ علامة فعل الأمر: **قبولُ نون التوكيد، والدلالة على الأمر**[3] بصيغته، نحو: «اضْرِبَنَّ، واخْرُجَنَّ».

---

(1) قال في «ضياء السالك» ١/ ٣٩: هو كلمةٌ تدلُّ على مَعْنى. أي: حدثٍ. وزمنٍ.

(2) قال في «البهجة المرضية» ص٤٣: وقدم المضارع لشرفه بالإعراب.

(3) قال الأشموني ١/ ٩٢: وهو الطلبُ.
وقال في «البهجة» ص٤٣: طلبُ إيجاد الشيء.
وقال في «ضياء السالك» ١/ ٤١: هو كلمةٌ تدلُّ بصيغتها. من غير زيادةٍ. على معنى مطلوبٍ تحقيقُه في المستقبل.

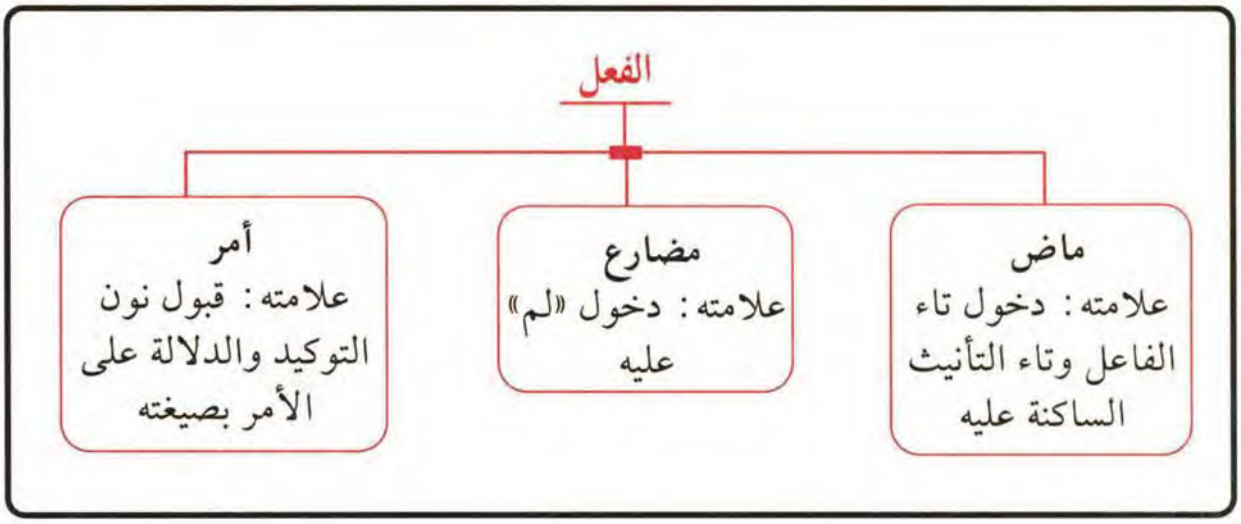

فإن دَلَّتِ الكلمة على الأمر ولم تقبل نونَ التوكيد، فهي اسْمُ فِعْلٍ(١)، وإلى ذلك أشار بقوله:

١٤ ـ والأمْرُ إنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ فيهِ هو اسْمٌ نَحْوُ «صَهْ» وَ«حَيَّهَلْ»(٢)

---

(١) وكذا إذا دلَّت الكلمةُ على معنى الفعل المضارع ولم تقبل علامته، وهي لم، فإنها تكون اسم فعل مضارع، نحو: أوه، وأف، بمعنى: أتوجع، وأتضجَّر، وإنْ دلَّت الكلمةُ على معنى الفعل الماضي وامتنع قَبولها علامته امتناعًا راجعًا إلى ذات الكلمة، فإنها تكون اسم فعل ماض، نحو: هيهات، وشتان، بمعنى: بَعُدَ، وافترق، فإن كان امتناع قبول الكلمة الدالة على الماضي لا يرجع إلى ذات الكلمة، كما في فعل التعجب نحو: «ما أحسنَ السماءَ!» وكما في: «حبذا الاجتهاد» فإن ذلك لا يمنع من كون الكلمة فعلاً.

(٢) «والأمر» الواو عاطفة أو للاستئناف، الأمر: مبتدأ «إن» حرف شرط «لم» حرف نفي وجزم «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، وأصله يكن «للنون» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك مقدماً «محل» اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة، وسُكِّن لأجل الوقف «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمحل «هو اسم» مبتدأ وخبر، والجملة منهما في محل جزم جواب الشرط، وإنما لم يجئ بالفاء للضرورة، والجملة من الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ، أو تجعل جملة «هو اسم» في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «الأمر» في أول البيت، وتكون جملة جواب الشرط محذوفة دلت عليها جملة المبتدأ وخبره، والتقدير على هذا: والدال على الأمر هو اسم إن لم يكن فيه محل للنون فهو اسم، وحذف جواب الشرط عندما لا يكون فعل الشرط ماضياً ضرورة أيضاً؛ فالبيت لا يخلو من الضرورة «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«صه» مضاف إليه، وقد قصد لفظه «وحيهل» معطوف على صه.

فصَهْ وحَيَّهَلْ: اسمان وإن دَلَّا على الأمر، لعدم قَبولهما نونَ التوكيد، فلا تقول: صَهَنَّ، ولا: حَيَّهَلَنَّ، وإن كانت «صَهْ» بمعنى اسكُتْ، وحَيَّهَل بمعنى أقْبِلْ، فالفارق[1]

---

(١) **أربع فوائد:**

الأولى: أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع: النوع الأول: ما هو واجب التنكير، وذلك نحو: ويهًا وواهًا، **والنوع الثاني**: ما هو واجب التعريف، وذلك نحو: نزالِ وتَراكِ وبابهما، **والثالث**: ما هو جائز التنكير والتعريف، وذلك نحو: صه، ومه؛ فما نُوِّنَ وجوبًا أو جوازًا فهو نكرة، وما لم يُنوَّن فهو معرفة.

والفائدة الثانية: توافِقُ أسماءُ الأفعال الأفعالَ في ثلاثة أمور؛ أولها: الدلالة على المعنى، **وثانيها**: أن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذي يكون بمعناه في التعدي واللزوم غالبًا، **وثالثها**: أنه يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار الفاعل وإضماره؛ ومن غير الغالب في التعدي نحو: «آمين» فإنه لم يُحفظ في كلام العرب تعديه لمفعول، مع أنه بمعنى: استجب، وهو فعل متعد، وكذا «إيه» فإنه لازم مع أن الفعل الذي بمعناه ـ وهو زدني ـ متعد.

وتخالفهما في سبعة أمور:

الأول: أنه لا يبرز معها ضمير، بل تقول: «صه» بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث، بخلاف «اسكت» فإنك تقول: اسكتي، واسكتا، واسكتوا، واسكتن.

والثاني: أنها لا يتقدم معمولها عليها؛ فلا تقول: «زيدًا عليك» كما تقول: «محمدًا الزم».

والثالث: أنه يجوز توكيد الفعل توكيدًا لفظيًّا باسم الفعل؛ تقول: انزل نَزالِ، وتقول: اسكت صه، كما تقول: انزل انزل؛ واسكت اسكت، ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل.

والرابع: أن الفعل إذا دل على الطلب جاز نصب المضارع في جوابه، فتقول: انزل فأُحدِّثَك، ولا يجوز نصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو كان دالًّا على الطلب، كصه ونزال.

والخامس: أن أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة، بحيث تُحذف ويبقى معمولها، ولا متأخِّرةً عن معمولها؛ بل متى وجدتَ معمولاً تقدم على اسم فعل، تعيَّن عليك تقديرُ فعل عامل فيه؛ فنحو قول الشاعر:

يـا أيُّـهـا الـمـائِـحُ دَلـوِي دُونَـكَـا ... إنِّـي رأيـتُ الـنّـاسَ يَـحـمَـدُونَـكَـا

يقدَّر: خذ دلوي، ولا يجوز أن يكون قوله: «دلوي» معمولاً لدونكا الموجود، ولا لآخَرَ مثله محذوف على الأصح.

والسادس: أن أسماء الأفعال غير متصرفة؛ فلا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، بخلاف الأفعال.

والسابع: أنها لا تقبل علامات الأفعال، كالنواصب والجوازم ونون التوكيد وياء المخاطبة وتاء الفاعل، وهو ما ذكره الشارح في هذا الموضع؛ فاحفظ هذا كلَّه، وكن منه على ثَبتٍ، والله يتولاك. =

بينهما قَبولُ نون التوكيدِ وَعَدَمُه، نحو: «اسْكُتَنَّ، وَأَقْبِلَنَّ»، ولا يجوز ذلك في: «صه، وحيَّهل»[1].

= **والفائدة الثالثة**: اختلف النُّحاة في أسماء الأفعال؛ فقال جمهور البصريين: هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل، ولا تتصرف تصرفَ الأفعال بحيث تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، ولا تصرفَ الأسماء بحيث يُسند إليها إسنادًا معنويًّا فتقع مبتدأ وفاعلاً؛ وبهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين. وقال جمهور الكوفيين: إنها أفعال؛ لأنها تدل على الحدث والزمان، كل ما في الباب أنها جامدة لا تتصرف؛ فهي كـ«ليس وعسى» ونحوهما. وقال أبو جعفر بن صابر: هي نوع خاص من أنواع الكلمة؛ فليست أفعالاً وليست أسماء؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء، ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا علامة الأفعال، وأعطاها أبو جعفر اسمًا خاصًّا بها حيث سمَّاها «خالفة».

والفائدة الرابعة: ما ذكره الناظم ـ من أن الفعل ثلاثة أقسام: ماض ومضارع وأمر ـ هو مذهب البصريين من النحاة، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل قسمان: ماض، ومضارع، وأما ما نسميه: فعل الأمر، فهو عندهم من المضارع ومقتطع منه، فأصل «اضرب» عندهم «لتضرب» بلام الأمر، فحذفت اللام، ثم حذف حرف المضارع، ثم جيء بهمزة الوصل توصُّلاً إلى النطق بالضاد الساكنة، وهو تكلُّف لا داعي له.

(1) وفائدةٌ خامسة:

الأصلُ أن الحرف غير المختصّ لا يعمل، وشذّت «ما» و«لات»، و«لا».

والأصل أن الحرف المختصّ يعمل، وشذت «قد» و«سين الاستقبال» و«سوف» المُختصّةُ بالفعل ولا تعمل فيه.

وشذت ـ كذلك ـ «ال» المختصة بالاسم ولا تعملُ فيه.

المُعْرَبُ والمَبْني[1] [من الأسماء]

١٥ ـ والاِسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْني لِشَبَهٍ مِنَ الحروفِ مُدْني[2]

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين:

أحدهما المعرب[3]، وهو: ما سَلِمَ من شَبَهِ الحروف.

والثاني المبني[4]، وهو: ما أَشْبَهَ الحروف، وهو المعنيُّ بقوله: «**لِشَبَهٍ من الحروف مُدْني**» أي: لشبه مُقَرِّبٍ من الحروف[5]، فعِلَّةُ البناء منحصرةٌ عندَ المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ في شَبَهِ الحَرف.

---

(١) أي: هذا باب المعرب والمبني، وإعرابه ظاهر.

(٢) «والاسم» الواو للاستئناف، الاسم: مبتدأ أول «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «معرب» مبتدأ مؤخر، والجملة منه ومن خبره خبر المبتدأ الأول، «ومبني» مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير «ومنه مبني» ولا يجوز أن تعطف قوله: «مبني» على معرب؛ لأنه يستلزم أن يكون المعنى أن بعض الاسم معرب ومبني في آن واحد، أو يستلزم أن بعض الاسم معرب ومبني وبعضه الآخر ليس بمعرب ولا مبني، وهو قول ضعيف أباه جمهور المحققين من النحاة «لشبه» جار ومجرور متعلق بمبني، أو متعلق بخبر محذوف مع مبتدئه، والتقدير: «وبناؤه ثابت لشبه»، «من الحروف» جار ومجرور متعلق بشبه أو بمدني «مدني» نعت لشبه، وتقدير البيت: والاسم بعضه معرب وبعضه الآخر مبني؛ وبناء ذلك المبني ثابت لشبه مدنٍ له من الحرف، ومدني: اسم فاعل فعله أدنى؛ تقول: أدنيت الشيء من الشيء، إذا قربته منه، والياء فيه هنا ياء زائدة للإشباع، وليست لام الكلمة؛ لأن ياء المنقوص المنكر غير المنصوب تحذف وجوباً.

وتضمن هذا البيت على هذا الإعراب والتفسير قضيتين: الأولى: أن الاسم منحصر في قسمين المعرب والمبني، والثانية: أن سبب بناء المبني منه منحصر في شبهه للحرف لا يتجاوزه.

(3) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ٤٤:

مُعْرَبٌ، وهو الأصل، ويُسمَّى متمكّناً.

قلت: وله قسمان أمكنُ وغير أمكن سيذكرهما المصنف قريباً.

وقال المرادي ١/ ٢٩٦: الإعراب تغيير أواخِرِ الكلِم؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً.

(4) قال في «أوضح المسالك»: ومبنيٌّ، وهو الفرع، ويُسمَّى غير متمكّن.

(5) قال في «البهجة المرضية» ص٤٤:

واحترز به من غير المُدني، وهو ما عارضه ما يقتضي الإعراب، كـ«أيّ» في الاستفهام والشرط، فإنها أشبهت الحرفَ في المعنى، لكنْ عارضَهُ لزومُها الإضافةَ. =

ثم نَوَّعَ المصنِّفُ وُجوه الشبه في البيتين اللذين بعدَ هذا البيت، وهذا قريب من مذهب أبي عليٍّ الفارسي، حيث جعل البناء منحصراً في شَبَهِ الحَرْفِ، أو ما تضمَّن معناه، وقد نصَّ سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ على أن علَّة البناء كُلَّها ترجع إلى شبه الحرف[(١)]، وممَّن ذكره ابن أبي الرَّبيع[(٢)].

= قلت: والإضافةُ من خصائص الاسم.

وانظر «أوضح المسالك» ١/ ٤٥ ـ ٤٦.

(١) ليس نصه واضحاً عند ذِكره المبنيَّ، يُنظَرُ «الكتاب» ١/ ٢٠.

تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. ط٣: ١٤٠٨/ ١٩٨٨. الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

(٢) **اعلم أنهم اختلفوا في سبب بناء بعض الأسماء**: أهو شيء واحد يوجد في كلِّ مبنيٍّ منها، أو أشياء متعددة يوجد واحد منها في بعض أنواع المبنيات وبعض آخر في نوع آخر وهكذا؟

فذهب جماعة إلى أن السبب متعدد، وأن من الأسباب مشابهةَ الاسم في المعنى للفعل المبني، ومثاله عند هؤلاء من الاسم: «نزال وهيهات» فإنهما لما أشبها «انزل وبعد» في المعنى، بُنيا.

وهذا السبب غير صحيح؛ لأنه لو صحَّ للزم بناء نحو: «سقيًا لك» و«ضربًا زيدًا» فإنهما بمعنى فعل الأمر، وهو مبني. وأيضًا يلزمه إعراب نحو: «أف» و«أوه» ونحوهما من الأسماء التي تدلُّ على معنى الفعل المضارع المعرب، ولم يقل بذلك أحد، وإنما العِلَّة التي من أجلها بُني «نزال» و«شتان» و«أوه» وغيرها من أسماء الأفعال هي مشابهتها الحرفَ في كونها عاملةً في غيرها غيرَ معمولة لشيء، ألا ترى أنك إذا قلت: نزال، كان اسم فعل مبنيًّا على الكسر لا محل له من الإعراب، وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل، ولا يكون اسم الفعل أبدًا متأثرًا بعامل يعمل فيه، لا في لفظه ولا في محلِّه.

وقال قوم منهم ابن الحاجب: إن من أسباب البناء عدمَ التركيب، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها في الجمل مبنية.

وهو ظاهر الفساد، والصواب أن الأسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معربة ولا مبنية؛ لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب، ألا ترى أنهم يعرِّفون الإعراب بأنه: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل. أو يعرفونه بأنه: تغير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها، والبناء ضده، فما لم يكن تركيب لا يجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا ببنائها.

وقال آخرون: إن من أسباب البناء أن يجتمع في الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف، وعلَّلوه بأن السببين يمنعان من صرف الاسم، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرة، ومثلوا لذلك بـ«حَذام، وقَطام» =

١٦ ـ كالشَّبَهِ الوَضْعيِّ في اسْمَيْ جِئْتَنا والـمَـعْـنَـويِّ فـي مَـتَـى وَفـي هُـنـا[١]

١٧ ـ وَكَـنـيـابَـةٍ عَـنِ الـفِـعْـلِ بِـلَا تَـأَثُّـرٍ وَكَـافـتِـقـارٍ أُصِّـلا[٢]

ذكر في هذين البيتين وُجوهَ شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع:

(فالأول) شَبَهُهُ له في الوَضْعِ، كأن يكون الاسْمُ موضوعاً على حرف، كالتاء في «ضَرَبْتُ»، أو على حرفين، كـ«نا» في «أكْرَمْنا»، وإلى ذلك أشار بقوله: «في اسْمَيْ جِئْتَنا» فالتاء في «جئتنا» اسم؛ لأنه فاعل، وهو مبني؛ لأنه أشبه الحرفَ في الوضع في كونه على

= ونحوِهما، وادَّعَوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العَلَمية والتأنيث والعدلِ عن حاذمة وقاطمة.

وهو فاسد؛ فإنا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف وهو مع ذلك معرب، ومثاله «أذربيجان» فإن فيه العَلَميةَ والتأنيث والعُجمة والتركيب وزيادة الألف والنون، وليس بناء حذام ونحوه لِمَا ذكروه، بل لمضارعته في الهيئة نزال ونحوَه مما بُني لشبهه بالحرف في نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل.

وقال قوم منهم الذين ذكرهم الشارح: إنه لا علَّة للبناء إلا مشابهة الحرف، وهو رأي الحذَّاق من النحويين، كل ما في الأمر أن شبه الحرف على أنواع.

(١) «كالشبه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كالشبه «الوضعي» نعت للشبه «في اسمي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للوضعي، واسمي مضاف، و«جئتنا» قصد لفظه: مضاف إليه «والمعنوي» معطوف على الوضعي «في متى، وفي هنا» جاران ومجروران متعلقان بمحذوف نعت للمعنوي، وتقدير البيت: والشبه المُدني من الحروف مثل الشبه الوضعي الكائن في الاسمين الموجودين في قولك: «جئتنا» وهما تاء المخاطب و«نا»، ومثل الشبه المعنوي الكائن في «متى» الاستفهامية والشرطية، وفي «هنا» الإشارية.

(٢) «وكنيابة» الواو عاطفة، والجار والمجرور معطوف على «كالشبه»، «عن الفعل» جار ومجرور متعلق بنيابة «بلا تأثر» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير مجرور بالباء، وظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لنيابة، ولا مضاف، وتأثر مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية التي يقتضيها ما قبله «وكافتقار» الواو حرف عطف، والجار والمجرور معطوف على كنيابة «أُصِّلا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على افتقار، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر نعت لافتقار، وتقدير البيت: ومثل النيابة عن الفعل في العمل مع أنه لا يتأثر بالعامل، ومثل الافتقار المتأصل، والافتقار المتأصل: هو الافتقار اللازم له الذي لا يفارقه في حالة من حالاته.

حرفٍ واحدٍ، وكذلك «نا» اسْمٌ؛ لأنها مفعول، وهو مبني؛ لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين[(١)].

(والثاني) شَبَه الاسم له في المعْنَى، وهو قسمان:

أحدهما: ما أشبه حرفاً موجوداً، **والثاني**: ما أشبه حرفاً غيرَ موجودٍ.

فمثالُ الأول: «مَتَى» فإنها مبنية لشبهها الحَرْفَ في المعنى، فإنها تستعمل للاستفهام، نحو: «مَتَى تَقومُ؟» وللشرط، نحو: «مَتَى تَقُمْ أَقُمْ» وفي الحالتين هي مُشْبِهة لِحَرفٍ موجودٍ؛ لأنها في الاستفهام كالهمزة، وفي الشرط كـ«إنْ».

ومثالُ الثاني: «هُنا» فإنها مبنية لشبهها حرفاً كان ينبغي أن يوضَعَ فَلم يوضَعْ، وذلك لأن الإشارة مَعْنًى من المعاني، فحقُّها أن يوضع لها حرفٌ يدلُّ عليها، كما وضعوا للنفي «ما»،

---

(١) الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد، كـ«باء الجر ولامه وكافه وفاء العطف وواوه وألف الاستفهام» وما شاكل ذلك، أو على حرفي هجاء ثانيهما لين، كـ«لا وما» النافيتين، والأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعدًا، كما لا يحصى من الأسماء.

فما زاد من حروف المعاني على حرفين من حروف الهجاء، مثل: إن وليت وإلا وثم ولعل ولكن، فهو خارج عن الأصل في نوعه، وما نقص من الأسماء عن ثلاثة الأحرف، كـ«تاء الفاعل ونا» وأكثرِ الضمائر، فهو خارج عن الأصل في نوعه.

وما خرج من الحروف عن الأصل في نوعه قد أشبه الأسماء، وما خرج من الأسماء عن الأصل في نوعه أشبه الحروف، وكلا الشبهين راجع إلى الوضع، وكان ذلك يقتضي أن يأخذ المشبه حكم المشبه به في الموضعين، إلا أنهم أعطَوا الاسم الذي يشبه الحرف حكم الحرف ـ وهو البناء ـ ولم يعطوا الحرف الذي أشبه الاسم حكم الاسم ـ وهو الإعراب ـ لسببين:

أولهما: أن الحرف حين أشبه الاسم قد أشبهه في شيء لا يخصه وحده، فإن الأصل في وضع الفعل أيضًا أن يكون على ثلاثة أحرف، بخلاف الاسم الذي قد أشبه الحرف؛ فإنه قد أشبهه في شيء يخصه ولا يتجاوزه إلى نوع آخر من أنواع الكلمة.

والسبب الثاني: أن الحرف لا يحتاج في حالة ما إلى الإعراب؛ لأن الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمة ما يقع في مواقع متعددة من التراكيب بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب، والحرف لا يقع في هذه المواقع المتعددة، فلم يكن ثَمَّةَ ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم حين يشبهه.

ومعنى هذا الكلام أن في مشابهة الحرف للاسم قد وجد المقتضي ولكن لم ينتفِ المانع؛ فالمقتضي هو شبه الاسم، والمانع هو عدم توارد المعاني المختلفة عليه، وشرط تأثير المقتضي أن ينتفيَ المانع.

وللنهي «لا»، وللتمنِّي «لَيْتَ»، وللترجِّي «لَعَلَّ» ونحوَ ذلك، فبُنيت أسماءُ الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مُقَدَّراً[1][2].

(والثالث) شبهُه له[3] في النِّيابة عن الفعل[4] وعدمِ التأثُّر بالعامل، وذلك كأسماء الأفعال، نحو «دَراكِ زَيْداً» فدَراكِ مبنيٌّ؛ لشبهه بالحرف في كونه يَعْملُ ولا يَعْمَلُ فيه غيرُه[5]، كما أنَّ الحرفَ كذلك.

---

(١) نقل ابن فلاح عن أبي علي الفارسي أن أسماء الإشارة مبنية؛ لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفًا موجودًا، وهو أل العهدية؛ فإنها تشير إلى معهود بين المتكلم والمخاطب، ولما كانت الإشارة في «هنا» ونحوها حسية وفي أل العهدية ذهنية، لم يرتضِ المحققون ذلك، وذهبوا إلى ما ذكره الشارح من أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها في المعنى حرفًا مقدرًا.

ونظير «هنا» فيما ذكرناه «لدى» فإنها دالة على الملاصقة والقرب زيادةً على الظرفية، والملاصقة والقرب من المعاني التي لم تضع العرب لها حرفًا، وأيضًا «ما» التعجبية، فإنها دالة على التعجب، ولم تضع العرب للتعجب حرفًا، فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبهه في المعنى حرفًا مقدرًا، فافهم ذلك.

(2) قال في «البهجة» ص٤٥: وإنما أُعرب «ذانِ» و«تانِ»؛ لأن شَبَهَ الحرفِ عارَضَهُ ما يقتضي الإعراب، وهو التثنية التي هي من خصائص الأسماء.

ويُنظر: «أوضح المسالك» ١/ ٤٦، و«شرح الأشموني» ١/ ١٠٧ ـ ١٠٨.

(3) ويُسمى: الشبه الاستعمالي.

«أوضح المسالك» ١/ ٤٦، و«البهجة المرضية» ص٤٥، و«شرح الأشموني» ١/ ١٠٥.

(4) أي: في العمل.

يُنظر الأشموني ١/ ١٠٤ ـ ١٠٥. وقال الصبان: زاد في «التصريح»: والمعنى.

وينظر: «توضيح المقاصد» ١/ ٣٠٠، و«البهجة المرضية» ص٤٥.

(٥) اسم الفعل ما دام مقصودًا معناه لا يدخل عليه عامل أصلاً، فضلاً عن أن يعمل فيه، وعبارة الشارح كغيره توهم أن العوامل قد تدخل عليه ولكنها لا تؤثر فيه، فكان الأولى به أن يقول: «ولا يدخل عليه عامل أصلاً» بدلاً من قوله: «ولا يعمل فيه غيره» وقولنا: «ما دام مقصودًا منه معناه» نريد به الإشارة إلى أن اسم الفعل إذا لم يُقصد به معناه ـ بأن يقصد لفظه مثلاً ـ فإن العامل قد يدخل عليه، وذلك كما في قول زهير بن أبي سلمى المزني:

ولَـنِـعْـمَ حَـشْـوُ الـدِّرْعِ أنْـتَ إذَا ... دُعِـيَـتْ نَـزَالِ وَلُـجَّ فِـي الـذُّعـرِ

فنزال في هذا البيت مقصود بها اللفظ، ولذلك وقعت نائب فاعل، فهي مرفوعة بضمة مقدرة على آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي، ومثله قول زيد الخيل:

وقَـدْ عَـلِـمَـتْ سَـلاَمَـةُ أنَّ سَـيـفِـي ... كَـرِيـهٌ كُـلَّـمَـا دُعِـيَـتْ نَـزالِ =

واحترز بقوله: «**بلا تأثر**» عمَّا ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل، نحو: «ضَرْباً زَيْداً» فإنه نائب مَنابَ «اضْرِبْ» وليس بمبني، لتأثُّرِه بالعامل، فإنه منصوب بالفعل المحذوف، بخلاف «دَرَاكِ» فإنه وإن كان نائباً عن «أَدْرِك» فليس متأثراً بالعامل[(١)].

وحاصلُ ما ذكره المصنِّف أن المصدَرَ الموضوعَ مَوْضِعَ الفعلِ وأسماءَ الأفعال اشتركا في النيابة مَنابَ الفعل، لكنَّ المصدر متأثرٌ بالعامل، فأُعرِبَ لعدم مشابهته الحرفَ، وأسماء الأفعال غير متأثِّرة بالعامل، فبُنيت لمشابهتها الحرفَ في أنها نائبةٌ عن الفعل وغيرُ متأثرة به.

وهذا الذي ذكره المصنف مبنيٌّ على أنَّ أسماء الأفعال لا محلَّ لها من الإعراب، والمسألة خلافية[(٢)]، وسنذكر ذلك في باب أسماء الأفعال.

= ونظيرهما قول جريبة الفقعسي:

عَرَضْنَا نَزالِ فَلَم يَنزِلُوا ... وَكَانَتْ نَزَالِ عليهم أَطَمّ

(١) قال المرادي ١/ ٣٠٠:

تنبيهٌ: ما ذَكَرَ من أن أسماء الأفعال لا تتأثر بالعوامل لا لفظاً، ولا محلاً، هو مذهب أبي الحسن الأخفش، ومن وافقه عليه، وعليه بنى الناظم.

ونسبه [أبو علي الفارسي] في «الإيضاح» إلى الجمهور.

وقال الأشموني بشأن أسماء الأفعال: إنها تعمل نيابةً عن الأفعال، ولا يعمل غيرُها فيها بناءً على الصحيح من أنّ أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب. «شرحه» ١/ ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٢) **إذا قلت**: «**هيهات زيد**» مثلاً **فللعلماء في إعرابه ثلاثة آراء**:

الأول ـ وهو مذهب الأخفش، وهو الصحيح الذي رجَّحه جمهور علماء النحو ـ أن هيهات اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وزيد: فاعل مرفوع بالضمة، وهذا الرأي هو الذي عليه قولُ الناظم: إن سبب البناء في أسماء الأفعال كونها نائبة عن الفعل وغير متأثرة بعامل، لا ملفوظ به ولا مقدر.

والثاني ـ وهو رأي سيبويه ـ أن هيهات: مبتدأ مبنيٌّ على الفتح في محل رفع؛ فهو متأثر بعامل معنوي، وهو الابتداء، وزيد: فاعل سد مسد الخبر.

والثالث ـ وهو رأي المازني ـ أن هيهات: مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه، وزيد: فاعل به، وكأنك قلت: بَعُدَ بعدًا زيد، فهو متأثر بعامل لفظي محذوف من الكلام، ولا يجري كلام الناظم على واحد من هذين القولين: الثاني والثالث.

وعلَّة بناء اسم الفعل على هذين القولين تضمن أغلب ألفاظه ـ وهي الألفاظ الدالة على الأمر منه ـ معنى لام الأمر، وسائره محمول عليه، يعني أن اسم الفعل ـ على هذين الرأيين ـ أشبه الحرف شبهًا معنويًّا لا نيابيًّا.

(والرابع) شَبَهُ الحرف في الافتقار اللازم[1]، وإليه إشار بقوله: «وَكافْتِقارٍ أصِّلا» وذلك كالأسماء الموصولة، نحو «الذي» فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصِّلَةِ، فأشبهت الحرفَ في ملازمة الافتقار، فبنيت[2][3].

وحاصِل البيتين: أنَّ البناء يكون في ستة أبواب: المضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، والأسماء الموصولة.

١٨ ـ وَمُعْرَبُ الأَسْماءِ ما قَدْ سَلِما مِنْ شَبَهِ الحَرفِ كَأَرْضٍ وَسُما[4]

---

(1) قال الأشموني في «شرحه» ١/ ١٠٦ ـ ١٠٧: الشبه الافتقاري، وهو أن يفتقرَ الاسم إلى الجملةِ افتقاراً مؤصّلاً ـ أي: لازماً ـ كالحرف، كما في «إذ» و«إذا» و«حيث» والموصولات الاسمية.
أما ما افتقر إلى مُفرَدٍ كـ«سبحان»، أو إلى جملة لكنِ افتقاراً غير مؤصّلٍ ـ أي: غير لازم ـ كافتقار المضاف في نحو ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] إلى الجملة بعدَه فلا يُبنى؛ لأن افتقار «يوم» إلى الجملة بعده ليس لذاته، وإنما هو لعارض كونه مضافاً إليها.

(٢) زاد ابن مالك في «شرح الكافية» الكبرى نوعًا خامسًا سمَّاه الشبه الإهمالي، وفسَّره بأن يشبه الاسم الحرف في كونه لا عاملاً ولا معمولاً، ومثل له بأوائل السور نحو: «الٓمٓ»، «قٓ»، «صٓ» وهذا جارٍ على القول بأن فواتح السور لا محلَّ لها من الإعراب؛ لأنها من المتشابه الذي لا يُدرَك معناه، وقيل: إنها في محل رفع على أنها مبتدأ خبره محذوف، أو خبر مبتدؤه محذوف، أو في محل نصب بفعل مقدر، كـ: اقرأ ونحوه، أو في محل جرٍّ بواو القسم المحذوفة. وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب، وأسماء الهجاء المسرودة، وأسماء العدد المسرودة.
وزاد ابن مالك أيضًا نوعًا سادسًا سماه: الشبه اللفظي، وهو: أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعاني، وذلك مثل «حاشا» الاسمية؛ فإنها أشبهت «حاشا» الحرفية في اللفظ.
واعلم أنه قد يجتمع في اسم واحد مبني شبهان فأكثر، ومن ذلك المضمرات؛ فإن فيها الشبه المعنوي، إذ التكلُّم والخطاب والغَيبة من المعاني التي تتأدَّى بالحروف، وفيها الشبه الافتقاري؛ لأنَّ كل ضمير يفتقر افتقارًا متأصلاً إلى ما يفسِّره، وفيها الشبه الوضعي، فإن أغلب الضمائر وضع على حرف أو حرفين، وما زاد في وضعه على ذلك فمحمول عليه، طردًا للباب على وتيرة واحدة، وقد نصَّ على ذلك ابن مالك في متن «التسهيل».

(3) وانظر للشبه الإهماليّ: «توضيح المقاصد» ١/ ٣٠١، و«شرح الأشموني» ١/ ١٠٩ ـ ١١٠، و«البهجة المرضية» ص٤٥.

(٤) «ومعرب» مبتدأ، ومعرب مضاف، و«الأسماء» مضاف إليه «ما» اسم موصول في محل رفع خبر المبتدأ «قد سلما» قد: حرف تحقيق، وسلم: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والألف في «سلما» للإطلاق «من شبه» جار ومجرور=

يريد أن المعربَ خِلَافُ المَبْنيِّ، وقد تقدَّم أنَّ المبني ما أشْبَهَ الحَرف، فالمعربُ ما لم يُشْبِهِ الحَرْفَ، **وينقسم إلى صحيح**، وهو: ما ليس آخره حرفَ علَّةٍ، كأرْضٍ، **وإلى معتلٍّ**، وهو: ما آخرُه حرفُ عِلَّة، كَسُماً ـ وسُماً: لغةٌ في الاسم، وفيه ستُّ لغات: «اِسم» بضم الهمزة وكسرها، و«سُمٌ» بضم السين وكسرها، و«سِماً» بضم السين وكسرها أيضاً.

وينقسم المعرب أيضاً إلى **متمكن أمْكَنَ**، وهو المنصرف، كزَيْدٍ وعَمْرو، وإلى **متمكن غير أمكن**، وهو غير المنصرف، نحو: أحمدَ ومساجدَ ومصابيحَ، فغير المتمكن هو المبنيُّ، والمتمكن: هو المعرب، وهو قسمان: متمكِّن أمْكَنُ، ومتمكِّن غير أمكن[1].

= متعلق بقوله: سلم، وشبه مضاف، و«الحرف» مضاف إليه «كأرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كأرض «وسما» الواو حرف عطف، سما: معطوف على أرض، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، وهو ـ بضم السين مقصوراً ـ إحدى اللغات في اسم كما سيذكره الشارح، ونظيره في الوزن هدى وعلا وتقى وضحا.

وههنا سؤال، وهو أن الناظم في ترجمة هذا الباب بدأ بالمعرب وثنى بالمبني فقال: «المعرب والمبني» وحين أراد التقسيم بدأ بالمعرب أيضاً فقال: «والاسم منه معرب ومبني» ولكنه حين بدأ في التفصيل وتعريف كل واحد منهما بدأ بالمبني وأخر المعرب، فما وجهه؟

والجواب عن ذلك أنه بدأ في الترجمة والتقسيم بالمعرب لكونه أشرف من المبني بسبب كونه هو الأصل في الأسماء، وبدأ في التعريف بالمبني لكونه منحصراً، والمعرب غير منحصر، ألا ترى أن خلاصة الكلام في أسباب البناء قد أنتجت أن المبني من الأسماء ستة أبواب ليس غير؟!

(١) والمتمكن الأمكن هو الذي يدخله التنوين إذا خلا من أل ومن الإضافة، ويجر بالكسرة، ويسمَّى المنصرف، والمتمكن غير الأمكن هو الذي لا ينوَّن، ولا يجرُّ بالكسرة إلا إذا اقترن بأل أو أضيف، ويسمَّى الاسم الذي لا ينصرف.

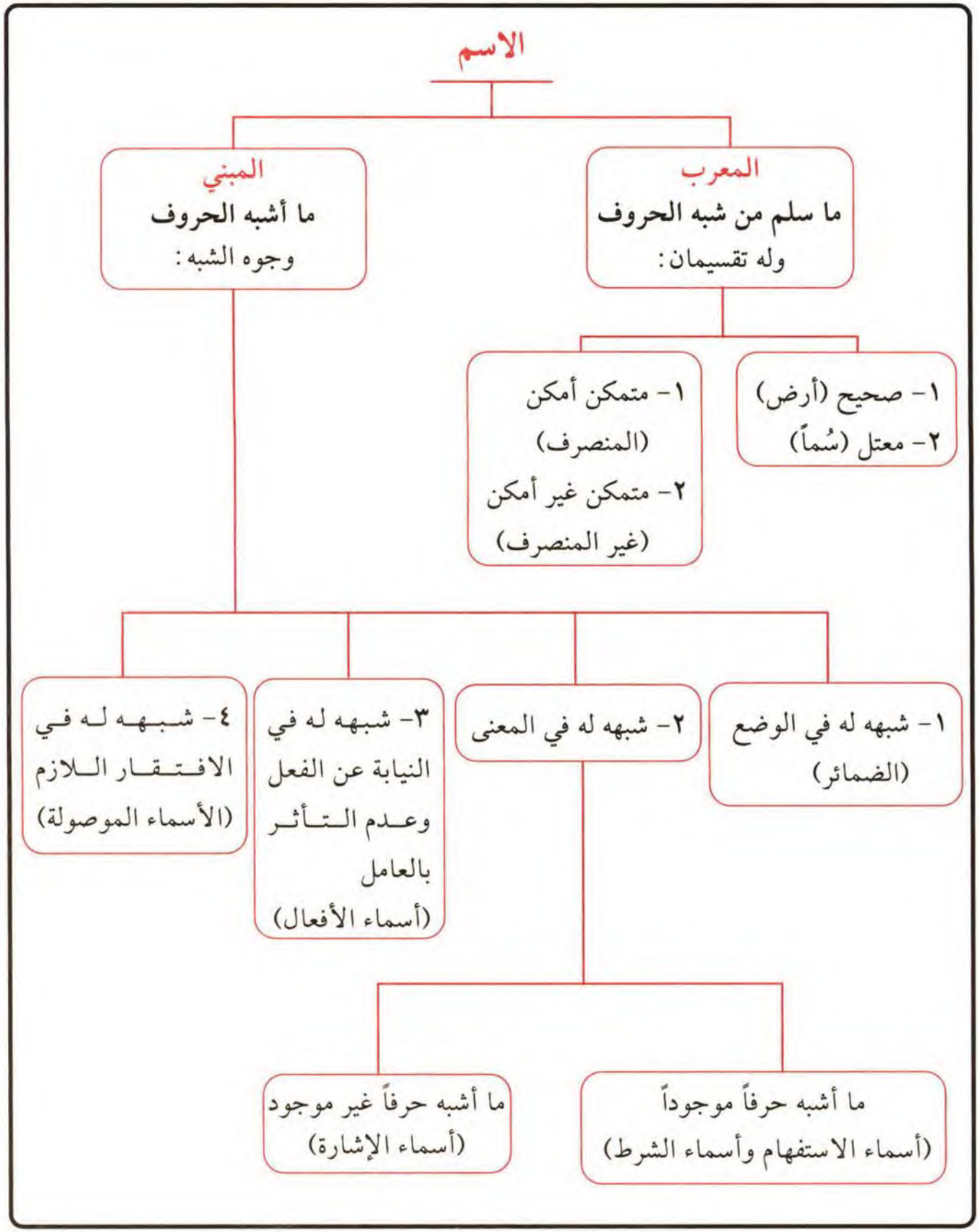
الاسم
المعرب
ما سلم من شبه الحروف
وله تقسيمان:
المبني
ما أشبه الحروف
وجوه الشبه:
١- صحيح (أرض)
٢- معتل (سُماً)
١- متمكن أمكن
(المنصرف)
٢- متمكن غير أمكن
(غير المنصرف)
١- شبهه له في الوضع
(الضمائر)
٢- شبهه له في المعنى
٣- شبهه له في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل
(أسماء الأفعال)
٤- شبهه له في الافتقار اللازم
(الأسماء الموصولة)
ما أشبه حرفاً موجوداً
(أسماء الاستفهام وأسماء الشرط)
ما أشبه حرفاً غير موجود
(أسماء الإشارة)

المعرب والمبني من الأفعال

١٩ ـ وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيا ... وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيا[١]

٢٠ ـ مِنْ نونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ ... نونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ[٢]

لما فَرَغَ من بيان المعرب والمبني من الأسماء، شَرَعَ في بيان المعرب والمبنيِّ من الأفعال، ومَذْهَبُ البصريين أن الإعرابَ أَصْلٌ في الأسماء فَرْعٌ في الأفعال[٣]، فالأصل في

(١) «وفعل» مبتدأ، وفعل مضاف، و«أمر» مضاف إليه «ومضي» يُقرأ بالجر على أنه معطوف على أمر، ويقرأ بالرفع على أنه معطوف على فعل «بنيا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف التي فيه للتثنية، وهي نائب فاعل، وذلك إذا عطفت «مضي» على «فعل» فإن عطفته على «أمر» فالألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل «وأعربوا» فعل وفاعل «مضارعاً» مفعول به «إن» حرف شرط «عريا» فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، وألفه للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه، وجواب الشرط محذوف يدل عليه السابق من الكلام، أي: إن عري الفعل المضارع من النون أعرب، وعري من باب رضي بمعنى خلا، ويأتي من باب قعد بمعنى آخر، تقول: عراه يعروه عرواً ـ مثل سما يسمو سمواً ـ إذا نزل به، ومنه قول أبي صخر الهذلي:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ ... كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

(٢) «من نون» جار ومجرور متعلق بعري، ونون مضاف، و«توكيد» مضاف إليه، «مباشر» صفة لنون «ومن نون» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق، ونون مضاف، و«إناث» مضاف إليه «كيرعن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وتقديره: وذلك كائن كيرعن «من» اسم موصول مفعول به ليرعن، باعتباره فعلاً قبل أن يقصد لفظه مع سائر التركيب، مبني على السكون في محل نصب، فأما بعد أن قصد لفظ الجملة فكل كلمة منها كحرف من حروف زيد مثلاً «فتن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مَنْ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٣) لما كان الأصل عند البصريين في الأسماء الإعراب، فإن ما كان منها معربًا لا يسأل عن علَّة إعرابه؛ لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علَّته، وما جاء منها مبنيًّا يُسأل عن علَّة بنائه، وقد تقدَّم للناظم والشارح بيان علَّة بناء الاسم وأنها مشابهته للحرف؛ ولما كان الأصل في الأفعال عندهم أيضًا البناء، فإن ما جاء منها مبنيًّا لا يُسأل عن علَّة بنائه، وإنما يُسأل عن علَّة إعراب ما أعرب منه، وهو المضارع.

وعلَّة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم في أن كلَّ واحد منهما يتوارد عليه معان تركيبية لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب، فأما المعاني التي تتوارد على الاسم، فمثل الفاعلية والمفعولية والإضافة في نحو قولك: ما أحسن زيد؛ فإنك لو رفعت زيدًا لكان فاعلاً، وصار المراد نفي إحسانه، ولو =

الفعل البناء عندَهم[(١)]، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال، والأولُ هو الصحيحُ، ونَقَلَ ضياءُ الدِّين بن العِلْج في «البسيط» أن بعض النحويِّين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال، فَرْعٌ في الأسماء.

والمبنيُّ من الأفعال ضربان:

(**أحدهما**) ما اتُّفِقَ على بنائه، وهو الماضي، وهو مبني على الفتح[(٢)]، نحو: «ضَرَبَ وانْطَلَقَ» ما لم يتصل به واو جمعٍ فيضم، أو ضميرُ رفعٍ متحرك فيسكَّن.

(**والثاني**) ما اخْتُلِفَ في بنائه والراجحُ أنه مبني، وهو فعل الأمر، نحو: «اضْرِبْ» وهو مبني عند البصريين، ومُعْرَب عند الكوفيين[(٣)].

= نصبته لكان مفعولاً به، وصار المراد التعجب من حسنه، ولو جررته لكان مضافًا إليه، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه.

وأما المعاني التي تتوارد على الفعل، فمثل النهي عن الفعلين جميعًا، أو عن الأول منهما وحده، أو عن فعلهما متصاحبين في نحو قولك: لا تُعْنَ بالجَفاء وتمدح عمرًا، فإنك لو جزمت «تمدح» لكنت منهيًّا عنه استقلالاً، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تعنى بالجفاء ولا أن تمدح عمرًا، ولو رفعت «تمدح» لكان مستأنفًا غير داخل في حكم النهي، وصار المراد أنك مَنهيٌّ عن الجَفاء مأذون لك في مدح عمرو، ولو نصبته لكان معمولاً لأن المصدرية المقدرة بعد واو المعية، وصار المراد أنك منهي عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو، وأنك لو فعلت أيَّهما منفردًا جاز.

(١) صرح بذلك ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ٥١.

وعُلِّلَ بأن الفعل لا تعرضُ لهُ معانٍ مختلفةٌ يحتاج معها إلى التمييز بينها.

(٢) بني الفعل الماضي لأن البناء هو الأصل، وإنما كان بناؤه على حركة مع أن الأصل في البناء السكون؛ لأنه أشبه الفعلَ المضارع المعرب في وقوعه خبرًا وصفة وصلة وحالاً، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، وإنما كانت الحركة في الفعل الماضي خصوص الفتحة؛ لأنها أخفُّ الحركات، فقصدوا أن تتعادل خِفَّتها مع ثقل الفعل بسبب كون معناه مركَّبًا؛ لئلا يجتمع ثقيلان في شيء واحد، وتركيب معناه هو دلالته على الحدث والزمان.

(٣) عندهم أن نحو: «اضْرِبْ» مجزوم بلام الأمر مقدَّرة، وأصله: لِتَضْرِبْ، فحُذفت اللام تخفيفًا، فصار «تَضْرِبْ» ثم حُذف حرف المضارعة قصدًا للفرق بين هذا وبين المضارع غير المجزوم عند الوقف عليه، فاحتيج بعد حذف حرف المضارعة إلى همزة الوصل توصلاً للنطق بالساكن، وهو الضاد، فصار «اضْرِبْ»، وفي هذا من التكلُّف ما ليس يخفى.

والمعرب من الأفعال هو المضارع[(١)]، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نونُ التوكيدِ، أو نونُ الإناثِ، فمثال نون التوكيد المباشرة: «هَلْ تَضْرِبَنَّ» والفعلُ معها مبني على الفتح، ولا فَرْقَ في ذلك بين الخفيفة والثقيلة[(٢)]، فإن لم تتصل به لَمْ يُبْنَ، وذلك كما إذا فَصَلَ بينه وبينها ألفُ اثنين نحو: «هَلْ تَضْرِبانِّ»، وأصله: هل تَضْرِبانِنَّ، فاجتمعت ثلاثُ نونات، فحذفت الأولى ـ وهي نون الرفع ـ كراهَةَ توالي الأمثال، فصار «هل تَضرِبانِّ»[(٣)].

وكذلك يعرب الفعلُ المضارع إذا فَصَلَ بينه وبين نون التَّوكيد واوُ جمعٍ، أو ياء مخاطبةٍ، نحو: «هل تَضْرِبُنَّ يا زيدون؟» و«هل تَضْرِبِنَّ يا هند؟» وأصل «تضربُنَّ»: تضربونَنَّ، فحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال، كما سبق، فصار تضربونَّ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تَضْرِبُنَّ، وكذلك «تَضْرِبِنَّ» أصلُه: تضربينَنَّ، ففُعل به ما فعل بتضربونَنَّ.

---

(١) والمضارعَةُ: المشابَهَةُ.

وقال الأشموني: وأعربوا مضارعاً: بطريق الحمل على الاسم؛ لمشابهته إياه في الإبهام والتخصيص، وقَبول لام الابتداء، والجريان على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف، وتعيين الحروف الأصول والزوائد. «حاشيته» ١/ ١١٣ ـ ١١٤.

وقال ١/ ١١٥: والمضارع يُغنيه عن الإعراب وضعُ اسمٍ مكانَهُ.

وينظر: «توضيح المقاصد» ١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٤، و«البهجة» ص٤٦.

(٢) لا فرق في اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع ومباشرتها له بين أن تكون ملفوظًا بها كما في مثال الشارح، وأن تكون مقدرة كما في قول الشاعر، وهو الأضبط بن قريع:

لاَ تُـهِـيـنَ الـفـقِـيـرَ عَـلَّـكَ أنْ تَـر ... كَـعَ يَـومًـا والـدَّهـرُ قَـدْ رَفَـعَـهْ

فإن أصل قوله: «لا تهينَ» لا تهينَنْ، بنونين، أولاهما لام الكلمة، والثانية نون التوكيد الخفيفة، فحُذفت نون التوكيد الخفيفة، وبقي الفعل بعد حذفها مبنيًّا على الفتح في محل جزم بلام النهي، ولو لم تكن نون التوكيد مقدرة في هذا الفعل لوجب عليه أن يقول: لا تُهِن، بحذف الياء التي هي عين الفعل تخلصًا من التقاء الساكنين، وهما الياء وآخر الفعل، ثم بكسر آخر الفعل تخلصًا من التقاء ساكنين آخرين هما آخر الفعل ولام التعريف التي في أول «الفقير» لأن ألف الوصل لا يُعتد بها، إذ هي غير منطوق بها، فلما وجدناه لم يحذف الياء، علمنا أنه قد حذف نون التوكيد وهو ينويها.

(٣) أي: بعد أن حرك نون التوكيد بالكسر بعد أن كانت مفتوحة، فرقًا بينها وبين نون التوكيد التي تتصل بالفعل المسند للواحد في اللفظ، فإن ألف الاثنين تظهر في النطق كحركة مشبعة، فلو لم تُكسر النون في المثنى، التبس المسند للاثنين في اللفظ بالمسند إلى المفرد.

وهذا هو المراد بقوله: «وأعربوا مضارعاً إن عريا، من نون توكيد مباشر» فشَرَطَ في إعرابه أن يَعْرَى من ذلك، ومفهومُه أنه إذا لم يَعْرَ منه يكون مبنيًّا.

فعلم أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يُبنَى إلا إذا باشرته نون التوكيد، نحو: «هَلْ تضربَنَّ يا زَيدُ» فإن لم تباشره أُعرب، وهذا هو مذهب الجمهور.

وذهب الأخفش إلى أنه مبنيٌّ مع نون التوكيد، سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل، ونقل عن بعضهم: أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد.

ومثال ما اتصلت به نون الإناث: «الهنداتُ يَضْرِبْنَ» والفعلُ معها مبنيٌّ على السكون، ونقل المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإناث. وليس كذلك، بل الخلاف موجود، وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عُصفور في «شرح الإيضاح»[(١)].

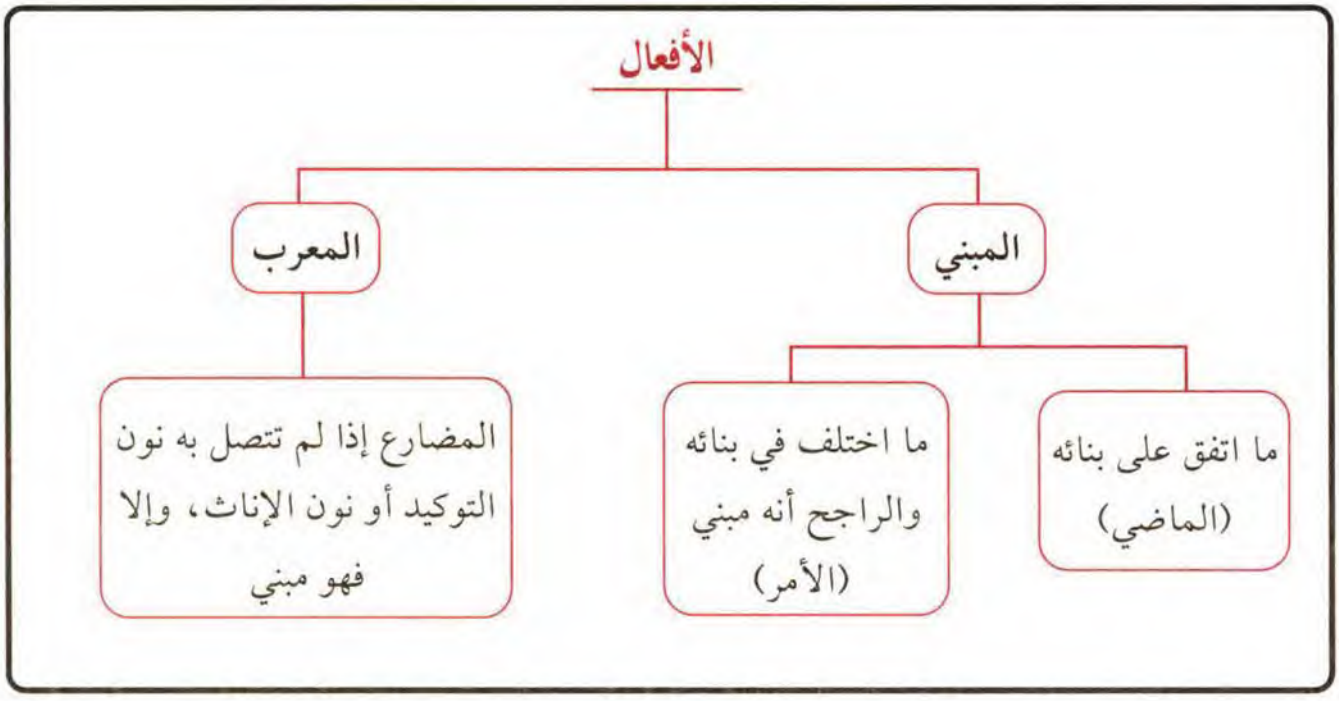

(١) ممن قال بإعرابه السهيليُّ وابن درستويه وابن طلحة. ورأيهم أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه بالماضي في صيرورة النون جزءاً منه؛ فتقول في نحو: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]: يرضعن: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها شبه يرضعن بأرضعن في أن النون قد صارت فيه جزءاً منه.

بناء الحرف
وعلامات البناء وعلامات الإعراب

٢١ ـ وكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنا والأصْلُ في المَبْنيِّ أَنْ يُسَكَّنا[١]

٢٢ ـ وَمنهُ ذو فَتْحٍ وَذو كسْرٍ وَضَمْ كأيْنَ أَمْسِ حَيْثُ والساكِنُ كمْ[٢]

الحروفُ كلُّها مَبنيَّة؛ إذ لا يعتورها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى إعرابٍ[3]، نحو: «أَخَذْتُ مِنَ الدَّراهِمِ» فالتبعيض مستفاد من لفظ «من» بدون الإعراب.

والأصلُ في البناءِ أن يكون على السكون، لأنه أخفُّ من الحركة، ولا يُحَرَّكُ المبنيُّ إلا لسبب، كالتخَلُّصِ من التقاء الساكنين[4]، وقد تكونُ الحركةُ فتحةً، كـ«أيْنَ» وَ«قامَ» و«إنَّ»،

---

(١) «كل» مبتدأ، وكل مضاف، و«حرف» مضاف إليه «مستحق» خبر المبتدأ «للبنا» جار ومجرور متعلق بمستحق «والأصل» مبتدأ «في المبني» جار ومجرور متعلق بالأصل «أن» مصدرية «يسكنا» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبني، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ، والتقدير: والأصل في المبني تسكينه، والمراد كونه ساكناً.

(٢) «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ذو» مبتدأ مؤخر مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وذو مضاف، و«فتح» مضاف إليه «وذو» معطوف على ذو السابق «كسر» مضاف إليه «وضم» معطوف على كسر بتقدير مضاف، أي: وذو ضم «كأين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «أمس حيث» معطوفان على أين بحرف عطف محذوف «والساكن» الواو عاطفة أو للاستئناف، الساكن: مبتدأ «كم» خبر المبتدأ، ويجوز العكس.

(3) «شرح الأشموني» ١/ ١١٩، «البهجة المرضية» ص٣٤٦، و«توضيح المقاصد» ١/ ٣٠٧.
وقال المرادي: واعتُرِضَ بأنَّ من الحروف ما يكونُ لمعانٍ كثيرةٍ كـ«مِن».
وأُجيبَ بأن الحرف إنما جيء به. في الأصل. ليدُلَّ على معنىً واحدٍ ليس غيرُ.

(4) وثمةَ أسبابٌ أخرى، ككون المبنيّ من حرفٍ واحدٍ، ككثيرٍ من الضمائر المتصلة، أو لكونه مُقَدَّماً في أوائلِ الكلمةِ كباء الجرّ.

وقد تكونُ كسرةً، كـ«أمْسِ» وَ«جَيْرِ»[1]، وقد تكون ضمّةً، كـ«حيث»، وهو اسم، و «مُنْذُ» وهو حرف [إذا جررت به] وأما السكون، فنحو: «كَمْ»، و«اضْرِبْ»، وَ«أَجَلْ».

وعُلِم مما مثَّلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل، بل في الاسمِ والحرف[2]، وأن البناء على الفتح أو السكون يكون في الاسم والفعل والحرف[3].

٢٣ ـ والرَّفْعَ والنَّصْبَ اجْعلَنْ إعرابا ... لاسمٍ وفِعْلٍ نحوُ لَنْ أهابا[4]

٢٤ ـ والاسمُ قَدْ خُصِّصَ بالجرِّ كَما ... قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بأنْ يَنْجَزِما[5]

---

(1) جَيْرِ: حرف جوابٍ بمعنى «نعم» مبنيٌّ على الكسر لا محلّ له من الإعراب.
قيل: إنها لم تُبْنَ على الفتح كما بُنِيَت «كيف» و«أين» لقلّة استعمالها بخلافهما.

(2) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ص٥٤ معللاً ذلك: لِثِقَلِهِما، وثِقَلِ الفِعْلِ.
وقاله الأشموني كذلك. «شرحه» ١/ ١٢٠.

(3) ذكر الناظم والشارح أن من المبنيَّات ما يكون بناؤه على السكون، ومنه ما يكون بناؤه على حركة من الحركات الثلاث.
واعلم أنه ينوب عن السكون في البناء الحذف، والحذف يقع في موضعين: الأول: الأمر المعتل الآخر، نحو: اغز وارم واسع، **والثاني**: الأمر المسند إلى ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة، نحو: اكتبا واكتبوا واكتبي.
وأنه ينوب عن الفتح في البناء شيئان: أولهما: الكسر، وذلك في جمع المؤنث السالم إذا وقع اسمًا لـ«لا» النافية للجنس، نحو: لا مسلمات، **وثانيهما**: الياء، وذلك في جمع المذكر السالم والمثنى إذا وقع أحدهما اسمًا لـ«لا» النافية للجنس أيضاً، نحو: لا مسلمين.
وأنه ينوب عن الضم في البناء شيئان: أحدهما: الألف، وذلك في المثنى إذا وقع منادى، نحو: يا زيدان، **وثانيهما**: الواو، وذلك في جمع المذكر السالم إذا وقع منادى أيضًا، نحو: يا زيدون.

(٤) «والرفع» مفعول به أول لاجعلن مقدم عليه «والنصب» معطوف عليه «اجعلن» اجعل: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إعرابا» مفعول ثان لاجعلن «لاسم» جار ومجرور متعلق بإعراباً «وفعل» معطوف على اسم «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك نحو «لن» حرف نفي ونصب واستقبال «أهابا» فعل مضارع منصوب بلن، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، ونحو مضاف، وجملة الفعل والفاعل في قوة مفرد مضاف إليه، أو المضاف إليه قول محذوف وهذه الجملة مقوله، والتقدير: نحو قولك: لن أهابا.

(٥) «والاسم» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «خصص» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بالجر» جار ومجرور متعلق بخصص =

٢٥ ـ فارْفَعْ بِضَمٍّ وانْصِبَنْ فَتْحاً وجُرْ كسراً كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرْ[١]

٢٦ ـ واجْزِمْ بِتَسْكينٍ وغَيْرُ ما ذُكِرْ يَنوبُ نَحْوُ جا أَخو بَني نَمِرْ[٢]

أنواع الإعراب أربعة: الرفع، والنصب، والجر، والجزم، فأما الرفع والنصب، فيشترك فيهما الأسماء والأفعال، نحو: «زيدٌ يَقومُ» و«إنَّ زيداً لن يَقومَ» وأما الجرُّ فيختصُّ بالأسماء، نحو: «بزيدٍ» وأما الجزم فيختصُّ بالأفعال، نحو: «لَم يَضْرِبْ».

= «كما» الكاف حرف جر، وما: مصدرية «قد» حرف تحقيق «خصص» فعل ماض مبني للمجهول «الفعل» نائب فاعله، وما مع مدخلوها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، أي: ككون الفعل مخصصاً «بأن» الباء حرف جر، وأن حرف مصدري ونصب «ينجزما» فعل مضارع منصوب بأن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل، وأن ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالباء، أي بالانجزام، والجار والمجرور متعلق بخصص.

(١) «فارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بضم» جار ومجرور متعلق بارفع «وانصبن» الواو عاطفة، انصب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وهو معطوف على ارفع «فتحاً» منصوب على نزع الخافض، أي بفتح «وجر» الواو عاطفة، جر: فعل أمر معطوف على ارفع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كسراً» مثل قوله: فتحاً، منصوب على نزع الخافض «كذكر الله عبده يسر» الكاف حرف جر ومجروره محذوف، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك، وذكر: مبتدأ، وذكر مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله، وعبد: مفعول به لذكر منصوب بالفتحة الظاهرة، وعبد مضاف، والضمير مضاف إليه، ويسر: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذكر، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ذكر.

(٢) «واجزم» الواو عاطفة، اجزم: فعل أمر معطوف على ارفع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بتسكين» جار ومجرور متعلق باجزم «وغير» الواو للاستئناف، غير: مبتدأ، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «ذكر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «ينوب» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «جا» فعل ماض قصر للضرورة «أخو» فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وأخو مضاف، و«بني» مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، وبني مضاف، و«نمر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسُكِّن لأجل الوقف، والجملة من الفعل وفاعله في قوة مفرد مجرور بإضافة «نحو» إليه، أو في محل نصب مقول لقول محذوف يقع «نحو» مضافاً له كما سبق.

والرفع يكونُ بالضمَّة، والنصبُ يكونُ بالفتحة، والجرُّ يكون بالكسرة، والجزم يكون بالسكون، وما عدا ذلك يكون نائباً عنه، كما نابت الواو عن الضمَّة في «أخو» والياءُ عن الكسرة في «بَني» من قوله: «جا أخو بني نمر» وسيذكر بعد هذا مَواضعَ النيابة.

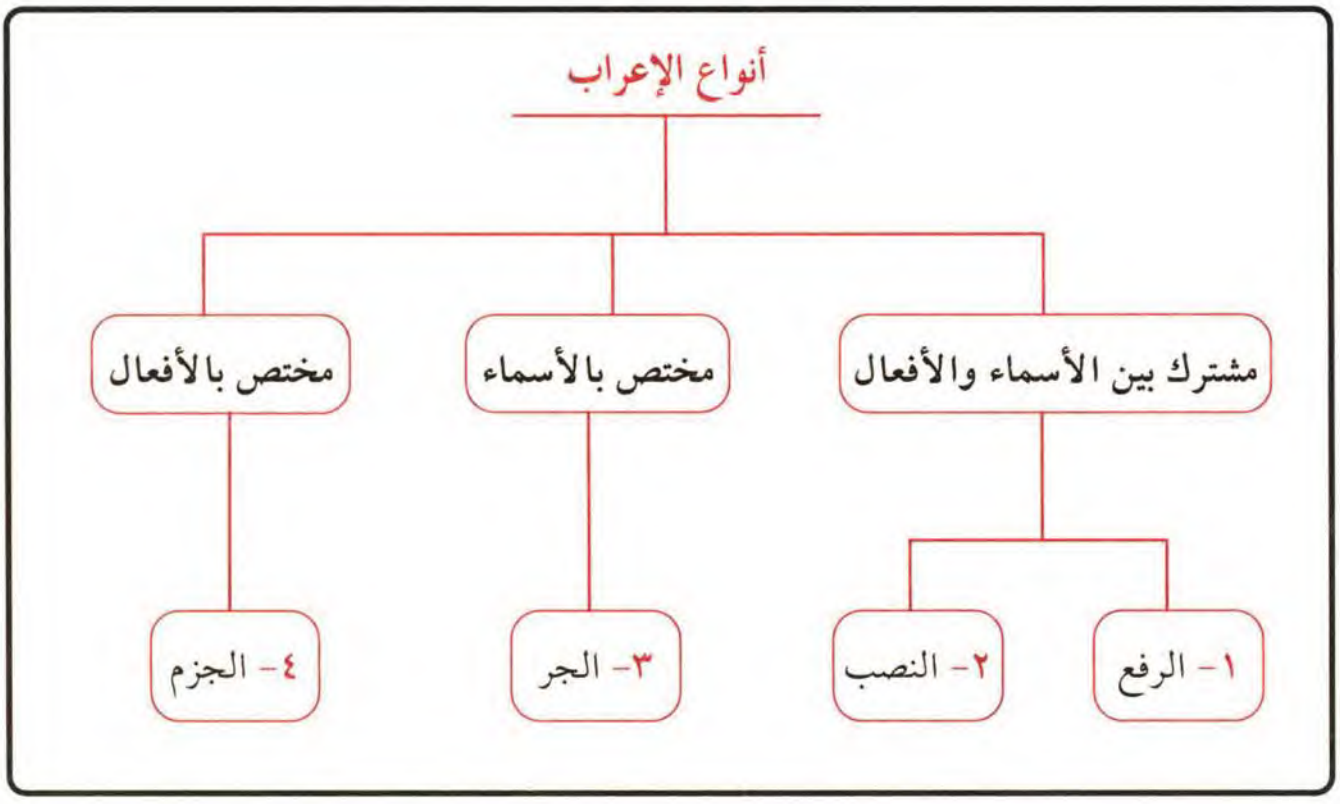

إعراب الأسماء الستَّة

٢٧ ـ وارْفَعْ بِـواوٍ وانْـصِـبَـنَّ بِـالألِـفْ واجْـرُرْ بـيـاءٍ مـا مِـنَ الأسـمـا أَصِـفْ[١]

شَرَعَ في بيان ما يُعْرَبُ بالنيابة كما سبق ذِكرُه، والمراد بالأسماء التي سيصفها **الأسماءُ الستَّة، وهي: أبٌ، وأخٌ، وحَمٌ، وهَنٌ، وفوهُ، وذو مالٍ.** فهذه ترفع بالواو، نحو: «جاء أبو زيدٍ» وتنصب بالألف، نحو: «رأيتُ أباه» وتجرُّ بالياء، نحو: «مَرَرْتُ بأبيه».

والمشهورُ أنها معربةٌ بالحروف، فالواو نائبة عن الضمَّة، والألف نائبة عن الفتحة، والياء نائبة عن الكسرة، وهذا هو الذي أشار إليه المصنِّف بقوله: «**وارفع بواو**. . . إلى آخر البيت»، **والصحيحُ أنها معربة بحركات مُقَدّرة** على الواو والألف والياء، فالرفعُ بضمَّة مقدرة على الواو، والنصب بفتحة مقدَّرةٍ على الألف، والجرُّ بكسرة مقدَّرةٍ على الياء، فعلَى هذا المذهبِ الصحيحِ لم يَنُبْ شيءٌ عن شيءٍ مما سبقَ ذِكرُه[٢].

---

(١) «وارفع» الواو للاستئناف، ارفع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بواو» متعلق بارفع «وانصبن» الواو عاطفة، انصب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو معطوف على ارفع «بالألف» جار ومجرور متعلق بانصب «واجرر» الواو عاطفة، اجرر: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو معطوف على ارفع «بياء» جار ومجرور متعلق باجرر «ما» اسم موصول تنازعه الأفعال الثلاثة «من الأسما» جار ومجرور متعلق بأصف الآتي، أو بمحذوف حال من ما الموصولة «أصف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد ضمير محذوف منصوب المحل بأصف، أي: الذي أصفه.

(٢) **في هذه المسألة أقوال كثيرة، وأشهر هذه الأقوال ثلاثة، الأول**: أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب، وهذا رأي جمهور البصريين، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قولَيه، وهو الذي ذكره الناظم هنا ومال إليه.

والثاني: أنها معربة من مكان واحد أيضًا، وإعرابها بحركات مقدَّرة على الواو والألف والياء، فإذا قلت: «جاء أبوك» فأبوك: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وهذا مذهب سيبويه، وهو الذي ذكره الشارح وزعم أنه الصحيح، ورجَّحه الناظم في كتابه «التَّسهيل»، ونسبه جماعةٌ من المتأخرين إلى جمهور البصريين.

والصحيح أن مذهب هؤلاءِ هو الذي قدَّمنا ذِكرَه، قال أتباع سيبويه: إن الأصل في الإعراب أن يكون=

٢٨ ـ مِنْ ذاكَ «ذو» إنْ صُحْبَةً أبانا والفَمُ حَيْثُ الميمُ مِنْهُ بانا[١]

أي: من الأسماء التي تُرْفَع بالواو وتُنْصَبُ بالألف وتجرُّ بالياء، ذو، وفَمٌ، ولكن يُشترطُ في «ذو» أن تكون بمعنى صاحب، نحو: «جاءني ذو مالٍ» أي: صاحبُ مالٍ، وهو المراد بقوله: «إن صُحْبَةً أبانا»أي: إن أَفْهَمَ صُحْبةً، واحترز بذلك عن «ذو» الطائية، فإنها لا تُفْهِمُ صحبة، بل هي بمعنى «الذي»، فلا تكونُ مثل «ذي» بمعنى صاحب، بل تكون مبنيّةً، وآخرُها الواو رفعاً ونصباً وجرًّا، نحو: «جاءني ذو قامَ» وَ«رَأَيْتُ ذو قامَ» وَ«مَرَرْتُ بِذو قامَ» ومنه قولُه: [الطويل]

= بحركات ظاهرة أو مقدرة، فمتى أمكن هذا الأصل لم يجز العدولُ عنه إلى الفروع، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدرة، فيجب المصير إليه.

والقول الثالث: قول جمهور الكوفيين، وحاصله أنها معربة من مكانين، قالوا: إن الحركات تكون إعرابًا لهذه الأسماء في حال إفرادها، أي قطعها من الإضافة، فتقول: هذا أب لك، وقد رأيت أخًا لك، ومَرْرتُ بحَمٍ، فإذا قلت في حال الإضافة: «هذا أبوك» فالضمَّة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد، فوجب أن تكون علامة إعراب، لأن الحركة التي تكون علامة إعراب للمفرد في حالة إفراده هي بعينها التي تكون علامة لإعرابه في حال إضافته، ألا ترى أنك تقول: «هذا غلام» فإذا قلت: «هذا غلامك» لم يتغير الحال؟ فكذا هنا.

وكذا الواو والألف والياء مع هذه الحركات في حال إضافة الأسماء الستة تجري مجرى الحركات في كونها إعرابًا، بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر، فدلَّ ذلك على أن الضمة والواو جميعًا علامة للرفع، والفتحة والألف جميعًا علامة للنصب، والكسرة والياء جميعًا علامة للجر، وإنما ألجأ العربَ إلى ذلك قلَّةُ حروف هذه الأسماء، فرفدوها في حال الإضافة التي هي من خصائص الاسم بحروف زائدة تكثيرًا لحروفها.

(١) «من ذاك» من ذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «ذو» مبتدأ مؤخر «إن» حرف شرط «صحبة» مفعول به مقدم لأبان «أبانا» أبان: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو، وألفه للإطلاق، وهو فعل شرط مبني على الفتح في محل جزم، والجواب محذوف، والتقدير: إن أبان ذو صحبة فارفعه بالواو «والفم» معطوف على ذو «حيث» ظرف مكان «الميم» مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق ببان الآتي «بانا» فعل ماض بمعنى انفصل، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الميم، وألفه للإطلاق، وجملته في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «الميم»، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة «حيث» إليها.

ش٤ ـ فَإمَّا كِرامٌ موسِرونَ لَقيتُهُمْ فَحَسْبيَ مِنْ ذو عِنْدَهُمْ ما كَفَانيا[1]

(١) هذا بيت من الطويل، وهو من كلام منظور بن سحيم الفقعسي؛ وقد استشهد به ابنُ هشام في «أوضح المسالك» (ش٧) في مبحث الأسماء الستة، وفي باب الموصول كما فعل الشارحُ هنا، واستشهد به الأُشموني (ش١٥٥) مرتين أيضاً. وقبلَ البيت المستشهَد به قوله:

ولَستُ بِهَاجٍ فِي القِرَى أهلَ مَنزلٍ عَلَى زَادِهِم أَبكِي وأُبكي البَوَاكِيَا
فَإمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقيتُهُم فَحَسبِي مِن ذُو عندَهُمْ... البيت
وإمَّا كِرَام مُعسِرُون عَذَرتُهُمْ وإمَّا لِئَامٌ فادَّخَرتُ حَيائِيَا
وعِرضِي أبقَى ما ادَّخَرتُ ذَخِيرةً وبَطْنِيَ أطْوِيهِ كَطَيِّ رِدَائِيَا

اللغة: «هاج» اسم فاعل من الهجاء، وهو الذم والقدح، تقول: هجاه يهجوه هجوًا وهجاء «القرى» بكسر القاف مقصورًا إكرامُ الضيف، و«في» هنا دالَّة على السببية والتعليل، مثلها في قوله ﷺ: «**دَخَلَتِ امرأةٌ النَّارَ في هِرَّة**» أي: بسبب هِرَّة ومن أجل ما صنعته معها، يريد أنه لن يهجوَ أحدًا ولن يذمَّه ويقدح فيه بسبب القِرى على أية حال.

وذلك لأن الناس على ثلاثة أنواع: النوع الأول: كرام موسرون، والنوع الثاني: كرام معسرون، غير واجدين ما يقدمونه لضيفانهم. والنوع الثالث: لئام بِهِم شُحٌّ وبخل وضَنَانة، وقد ذكر هؤلاء الأنواع الثلاثة وذكر مع كل واحد حاله بالنسبة له.

«كرام» جمع كريم، وأراد الطيب العنصر الشريف الآباء، وقابلهم باللئام «موسرون» ذوو ميسرة وغنى، وعندهم ما يقدمونه للضيفان «معسرون» ذوو عسرة وضيق، لا يجدون ما يقدمونه مع كرم نفوسهم وطيب عنصرهم.

الإعراب: «**إما**» حرف شرط وتفصيل مبنيّ على السكون لا محلَّ له من الإعراب «**كرام**» فاعل بفعل محذوف يفسره السِّياق؛ وتقدير الكلام: إما لقيني كرام، ونحو ذلك، مرفوع بذلك الفعل المحذوف، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «**موسرون**» نعت لكرام، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «**لقيتهم**» لقي فعل ماض مبني على فتح مقدَّر لا محلَّ له من الإعراب، والتاء ضمير المتكلم فاعل لقي مبني على الضم في محل رفع، وضمير الغائبين العائد إلى كرام مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب تفسيرية «**فحسبي**» الفاء واقعة في جواب الشرط حرفٌ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، حسب: اسم بمعنى كاف خبر مقدم، وحسب مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر «**من**» حرف جر مبني على السكون لا محل له «**ذو**» اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بمن، وإن رويت «ذي» فهو مجرور بمن، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة، والجار والمجرور متعلق بحسب «**عندهم**» عند: ظرف متعلق بمحذوف يقع صلة للموصول الذي هو ذو بمعنى الذي، وعند مضاف، وضمير الغائبين مضاف إليه مبني على السكون في=

وكذلك يُشتَرَطُ في إعراب الفم بهذه الأحْرُفِ زَوالُ الميم منه، نحو «هذا فوهُ» و«رَأيْتُ فاهُ» و«نَظَرْتُ إلى فيهِ» وإليه أشار بقوله: «**والفَمُ حَيْثُ الميمُ مِنْهُ بانا**» أي: انفصلت منه الميم، أي: زالت منه، فإن لم تَزُلْ منه أُعرب بالحركات، نحو: «هَذا فَمٌ» وَ«رَأَيْتُ فَماً» و«نَظَرْتُ إلى فَمٍ».

= محل جر «ما» اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ مؤخر مبني على السكون في محل رفع «**كفانيا**» كفى: فعل ماض مبني على فتح مقدَّر على الألف منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذي هو ما، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وجملة كفى وفاعله ومفعوله لا محلَّ لها صلة ما.

الشاهد فيه: قوله: «فحسبي من ذو عندهم» فإن «ذو» في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذي، وقد رُويت هذه الكلمة بروايتين:

فمن العلماء من روى: «فحسبي من ذي عندهم» بالياء واستدل بهذه الرواية على أن «ذا» الموصولة تعامل معاملة «ذي» التي بمعنى صاحب والتي هي من الأسماء الستة، فتُرفع بالواو وتُنصب بالألف وتُجر بالياء، كما في هذه العبارة على هذه الرواية، ومعنى ذلك أنها معربة ويتغير آخرها بتغير التراكيب.

ومن العلماء من روى: «فحسبي من ذو عندهم» بالواو، واستدل بها على أن «ذو» التي هي اسم موصول مبنية، وأنها تجيء بالواو في حالة الرفع وفي حالة النصب وفي حالة الجر جميعًا. وهذا الوجه هو الراجح عند النحاة. وسيذكر الشارح هذا البيت مرة أخرى في باب الموصول وينبِّه على الروايتين جميعًا، وعلى أن رواية الواو تدل على البناء، ورواية الياء تدل على الإعراب، لكن على رواية الياء يكون الإعراب فيها بالحروف نيابة عن الحركات على الراجح، وعلى رواية الواو تكون الكلمة فيها مبنية على السكون، فاعرف ذلك ولا تنسَه.

قال ابن منظور في لسان العرب: «وأما قول الشاعر:

فإنَّ بَيتَ تَمِيم ذُو سَمِعتَ بِهِ

فإن «ذو» هنا بمعنى الذي، ولا يكون في الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد، وليست بالصفة التي تعرب نحو قولك: مررت برجل ذي مال، وهو ذو مال، ورأيت رجلاً ذا مال. وتقول: رأيت ذو جاءك، وذو جاءاك، وذو جاؤوك، وذو جاءتك، وذو جئتك، بلفظ واحد للمذكر والمؤنث. ومن أمثال العرب: أتى عليه ذو أتى على الناس، أي: الذي أتى عليهم، قال أبو منصور: وهي لغة طيِّئ، وذو بمعنى الذي» اهـ.

وفي البيت الذي أنشده في صدر كلامه شاهدٌ كالذي معنا على أن «ذو» التي بمعنى الذي تكون بالواو ولو كان موضعها جرًّا أو نصبًا؛ فإن قول الشاعر: «ذو سمعتَ به» نعت لـ«بيت تميم» المنصوب على أنه اسم إن، ولو كانت «ذو» معربة لقال: فإن بيت تميم ذا سمعتَ به، فلما جاء بها بالواو في حال النصب، علمنا أنه يراها مبنية، وبناؤها ـ كما علمت ـ على السكون.

٢٩ ـ أبٌ أخٌ حَـمٌ كَـذاكَ وَهَـنُ والنَّقْصُ في هذا الأخيرِ أحْسَنُ[١]

٣٠ ـ وَفي أبٍ وَتاليَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُها مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ[٢]

يعني أن «أباً، وأخاً، وَحَماً» تَجْري مَجْرَى «ذو»، و«فم» اللَّذَيْنِ سبقَ ذِكرُهما، فتُرْفَع بالواو وتُنْصَبُ بالألفِ وتُجَرُّ بالياءِ، نحو: «هذا أبوه وأخوه وحَموها» و«رأيتُ أباه وأخاه وحَماها» و«مررتُ بأبيه وأخيه وحَميها» **وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة**، وسيذكرُ المصنِّفُ في هذه الثلاثة لغتين أخْرَيَيْنِ.

وأما «هَنٌ» فالفصيحُ فيه أن يُعْرَب بالحركات الظاهرة على النون، ولا يكون في آخره حرف علَّة، نحو: «هذا هَنُ زَيْدٍ» و«رأيتُ هَنَ زَيْدٍ» و«مررْتُ بِهَنِ زَيْدٍ»[(٣)(4)]. وإليه أشار بقوله: «**والنقص في هذا الأخيرِ أَحْسَنُ**» أي: النقصُ في «هَنٍ» أحْسَنُ من الإتمام، والإتمام جائز، لكنه قليل جدًّا، نحو: «هَذا هَنوهُ» و«رأيت هَناهُ» و«نظرت إلى هَنيهِ» وأنكر الفَرَّاء جوازَ إتمامه، وهو محجوجٌ بحكاية سيبويه الإتمامَ عن العرب[(5)]، ومن حَفِظَ حُجَّةٌ على مَنْ لم يحفظ.

---

(١) «أب» مبتدأ «أخ حم» معطوفان على أب مع حذف حرف العطف «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تنازعه كل من أب وما عُطف عليه «وهن» الواو عاطفة، هن: مبتدأ، وخبره محذوف، أي: وهن كذاك «والنقص» مبتدأ «في هذا» جار ومجرور متعلق بالنقص، أو بأحسن «الأخير» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو هو نعت له «أحسن» خبر المبتدأ الذي هو النقص.

(٢) «وفي أب» جار ومجرور متعلق بيندر الآتي «وتالييه» معطوف على أب «يندر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النقص «وقصرها» الواو عاطفة، قصر: مبتدأ، وقصر مضاف، والضمير مضاف إليه «من نقصهن» من نقص: جار ومجرور متعلق بأشهر، ونقص مضاف، والضمير مضاف إليه «أشهر» خبر المبتدأ الذي هو قصرها.

(٣) ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «**مَن تعزَّى بعَزاء الجاهلية فأَعضُّوه بهنِ أبيه ولا تَكنوا**» وتعزَّى بعزاء الجاهلية معناه: دعا بدعائها فقال: يا لفلان ويا لفلان، والغرض أنه يدعو إلى العصبية القَبَلية التي جهد النبيُّ ﷺ جهده في محوها. ومعنى «**أعضوه بهن أبيه**» قولوا له: اُعضض أيرَ أبيك، ومعنى «**ولا تكنوا**» قولوا له ذلك بلفظ صريح مبالغة في التشنيع عليه، ومحلُّ الاستشهاد قوله صلوات الله عليه: «**بهن أبيه**» حيث جرَّ لفظ الهن بالكسرة الظاهرة. **ومن ذلك قولُهم في المَثَل**: «مَن يطُلْ هَنُ أبيه ينتطِقْ به» يريدون: من كثر إخوته اشتدَّ بهم ظهره وقوي بهم عزُّه (وانظره في مجمع الأمثال رقم ٤٠١٥ في ٢/ ٣٠٠ بتحقيقنا).

(4) الحديث الشريف الوارد في تحقيق الشيخ أخرجه أحمد (١٦٩٦)، وأبو داود (١٤٣٩)، والترمذي (٤٧٠).

(5) «الكتاب» ٣/ ٣٦١.

وأشار المصنف بقوله: «**وفي أبٍ وتاليه يندُرُ**. . . إلى آخر البيت» إلى اللغتينِ الباقيتين في «أب» وتاليه، وهما «أخٌ» و«حَمٌ» فإحدى اللغتين النَّقْصُ، وهو حذف الواو والألف والياء والإعرابُ بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم، نحو: «هَذا أَبُهُ وأَخُهُ وحَمُها» و«رأيْتُ أَبَهُ وأَخَهُ وحَمَها» و«مررتُ بأَبِهِ وأخِهِ وحَمِها» وعليه قولُه: [الرجز]

ش٥ ـ بأَبِهِ اقْتَدَى عَديٌّ في الكَرَمْ وَمَنْ يُشابِهْ أَبَهُ فَما ظَلَمْ[1]

وهذه اللغةُ نادرةٌ في «أب» وتاليه، ولهذا قال: «**وفي أبٍ وتاليَهِ يندُرُ**» أي: يندرُ النقصُ، واللغة الأخرى[2] في «أب» وتاليَه أن يكون بالألف، رفعاً ونصباً وجرّاً، نحو: «هذا أَباهُ وأَخاهُ وحَماها»، وَ«رَأَيْتُ أَباهُ وأخاهُ وحَماها»، و«مَرَرْتُ بأَباهُ وأَخاهُ وحَماها» وعليه قولُ الشاعر: [الرجز]

---

(١) ينسب هذا البيت لرؤبةَ بن العجَّاج، من كلمة يزعمون أنه مدح فيها عَدِيَّ بن حاتم الطائي، وقبله قوله:

أَنْتَ الحَلِيمُ والأَمِيرُ المُنتَقِمْ تَصْدَعُ بِالحَقِّ وتَنفِي مِنْ ظُلَمْ

اللغة: «عدي» أراد به عدي بن حاتم الطائي الجَوَاد المشهور «اقتدى» يريد أنه جعله لنفسه قدوة فسار على نهج سيرته «فما ظلم» يريد أنه لم يظلم أمه؛ لأنه جاء على مثال أبيه الذي ينسب إليه، وذلك لأنه لو جاء مخالفًا لما عليه أبوه من السَّمت أو الشَّبه أو من الخلق والصفات، لنسبه الناس إلى غيره، فكان في ذلك ظلم لأمه واتهام لها (انظر مجمع الأمثال رقم ٤٠٢٠ في ٢/ ٣٠٠ بتحقيقنا).

الإعراب: «**بأبه**» الجار والمجرور متعلق باقتدى، وأب مضاف، والضمير مضاف إليه «**اقتدى عدي**» فعل ماض وفاعله «**في الكرم**» جارٌّ ومجرور بالكسرة الظاهرة متعلق باقتدى أيضًا، وسكن المجرور للوقف «**ومن**» اسم شرط مبتدأ «**يشابه**» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من «**أبه**» مفعول به ليشابه ومضاف إليه «**فما**» الفاء واقعة في جواب الشرط، وما نافية «**ظلم**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط، وهذا أحد ثلاثة أقوال، وهو الذي نرجِّحه من بينها وإنْ رجَّح كثير من النحاة غيرَه.

الشاهد فيه: قوله: «بأبه. . . يشابه أبه» حيث جرَّ الأول بالكسرة الظاهرة ونصب الثانيَ بالفتحة الظاهرة، وهذا يدلُّ على أن قوماً من العرب يُعربون هذا الاسم بالحركات الظاهرة على أواخره ولا يجتلبون لها حروف العِلَّة لتكون علامة إعراب.

(2) وتُسمّى: لغة القَصْر.

ش٦ ـ إنَّ أَبـاهـا وَأَبـا أَبـاهـا قَدْ بَلَغا في المَجْدِ غايَتاهـا[١]

فعلامة الرفعِ والنَّصب والجرِّ حركةٌ مُقَدَّرَةٌ على الألف، كما تَقرَّر في المقصور، وهذه اللغة أَشْهَرُ من النقص.

وحاصِلُ ما ذكره أنَّ في «أب، وأخ، وحم» **ثلاثَ لُغاتٍ: أشهرُها**: أنْ تكونَ بالواو والألف والياء، **والثانيةُ**: أن تكونَ بالألف مطلقاً[٢]، **والثالثة**: أن تُحذف منها الأحرفُ

---

(١) نسب العيني والسيد المرتضَى في «شرح القاموس» هذا البيت لأبي النَّجم العِجلي، ونسبه الجوهري لرؤبةَ ابن العجاج، وذكر العيني أن أبا زيد نسبه في «نوادره» لبعض أهل اليمن، وقد بحثت «النوادر» فلم أجد فيها هذا البيت، ولكني وجدت أبا زيد أنشد فيها عن أبي الغول لبعض أهل اليمن:

أيَّ قَـلُـوصٍ رَاكِـبٍ تَـرَاهَـا طَارُوا عَـلَـيـهُـنَّ فَـشُـلْ عَـلاَهَـا

واشْـدُدْ بِـمَـثْـنَـى حَـقَـبٍ حَـقْـوَاهَـا نَـاجِـيَـةً ونَـاجِـيًـا أَبَـاهَـا

وفي هذه الأبيات شاهد للمسألة التي معنا، وقافيتها هي قافية بيت الشاهد، ومن هنا وقع السهو للعيني، فأما الشاهد في هذه الأبيات ففي قوله: «وناجيًا أباها» فإن «أباها» فاعل بقوله: «ناجيًا» وهذا الفاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذه لغة القصر، ولو جاء به على لغة التمام لقال: «وناجيًا أبوها».

الإعراب: «**إن**» حرف توكيد ونصب «**أباها**» أبا: اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف، ويحتمل أن يكون منصوبًا بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور، وأبا مضاف، والضمير مضاف إليه «**وأبا**» معطوف على اسم إن، وأبا مضاف، وأبا من «**أباها**» مضاف إليه، وهو مضاف، والضمير مضاف إليه «**قد**» حرف تحقيق «**بلغا**» فعل ماض، وألف الاثنين فاعله، والجملة في محل رفع خبر إن «**في المجد**» جار ومجرور متعلق بالفعل قبله وهو بلغ «**غايتاها**» مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثنى الألف، أي: منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وغايتا مضاف، وضمير الغائبة مضاف إليه، وهذا الضمير عائد على المجد، وإنما جاء به مؤنثًا ومن حقه التذكير لأنه اعتبر المجد صفة أو رتبة أو منزلة، والمراد بالغايتين المبدأ والنهاية، أو نهاية مجد النسب ونهاية مجد الحسب، وهذا الأخير أحسن.

الشاهد فيه: الذي يتعين الاستشهاد به في هذا البيت لِمَا ذكر الشارح هو قولُه: «أباها» الثالثة؛ لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيحة، كما رأيت في الإعراب، فيكون نصبها بالألف، أما الثالثة، فهي في موضع الجر بإضافة ما قبلها إليها، ومع ذلك جاء بها بالألف، والأرجح إجراء الأوليين كالثالثة؛ لأنه يبعد جدًّا أن يجيءَ الشاعر بكلمة واحدة في بيت واحد على لغتين مختلفتين.

(٢) هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب، واشتهرت نسبتها إلى بني الحارث وخثعم وزبيد، وكلهم ممن يُلزمون المثنى الألف في أحواله كلِّها، وقد تكلَّم بها في الموضعين النبيُّ ﷺ، وذلك في قوله: «**ما صَنَعَ أبا جَهْلٍ؟**»، وقولِهِ: «**لا وِتْرانِ في لَيْلة**»، وعلى هذه اللغة قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه: «لا قَوَدَ في مُثَقَّل ولو ضَرَبَه بأبا قُبيس» وأبو قبيس: جبل معروف.

الثلاثة، وهذا نادر[1]، وأن في «هَنٍ» لغتين: إحداهما النقص، وهو الأشْهَرُ، والثانية الإتْمامُ، وهو قليل[2].

٣١ ـ وَشَرْطُ ذا الإعْرابِ أَنْ يُضَفْنَ لَا لِلْيا كَجا أَخو أَبيكَ ذا اعْتِلَا[3]

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحُروفِ شروطاً أربعة:

(أحدها): أن تكون مضافة، واحتُرز بذلك من ألا تُضاف، فإنها حينئذ تُعرب بالحركات الظاهرة، نحو «هذا أَبٌ» وَ«رَأَيْتُ أباً» و«مَرَرْتُ بأَبٍ».

(الثاني): أن تضافَ إلى غير ياءِ المتكلِّم، نحو: «هذا أَبو زَيْدٍ وَأَخوهُ وَحَموه»، فإن

---

(1) قال الأشموني: وزاد في «التسهيل» في «أب» التشديد، فيكون فيه أربع لغات، وفي «أخ» التشديد، و«أخْ» بإسكان الخاء، فيكون فيه خمس لغات.

وفي «حم»: «حمو» كـ«قرو» و«حمء» كـ«قرء» و«حمأ» كـ«خطأ»؛ فيكون فيه ست لغات.

«التسهيل» للناظم كما في «شرحه» له ١/ ٤٣، وعنه «شرح الأشموني» ١/ ١٣١، وانظر «توضيح المقاصد» ١/ ٣١٩.

(2) زاد في «همع الهوامع» ١/ ١٣٠: «هنّ» بتشديد النون جاعلاً الأفصَحَ القصر، ثم النقص، ثم التشديد. وانظر «حاشية الصبان» ١/ ١٣٢.

(٣) «وشرط» الواو للاستئناف، شرط: مبتدأ، وشرط مضاف، و«ذا» مضاف إليه «الإعراب» بدل أو عطف بيان أو نعت لذا «أن» حرف مصدري ونصب «يضفن» فعل مضارع مبني للمجهول وهو مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل نصب بأن، وأن ومدخولها في تأويل مصدر خبر المبتدأ، أي: شرط إعرابهن بالحروف كونهن مضافات، و«لا» حرف عطف «لليا» معطوف على محذوف، والتقدير: لكل اسم لا لليا «كجا» الكاف حرف جر، ومجروره محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك، وجا: أصله جاء: فعل ماض «أخو» فاعل جاء مرفوع بالواو، وأخو مضاف، وأبي من «أبيك» مضاف إليه مجرور بالياء، وأبي مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «ذا» حال منصوب بالألف نيابة عن الفتحة، وهو مضاف، و«اعتلا» مضاف إليه، وأصله اعتلاء، فقصره للاضطرار. وتقدير البيت: وشرط هذا الإعراب (الذي هو كونها بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً) في كل كلمة من هذه الكلمات كونها مضافة إلى اسم؛ أي اسم من الأسماء لا لياء المتكلم، ومثال ذلك قولك: جاء أخو أبيك ذا اعتلاء، فأخو: مثال للمرفوع بالواو وهو مضاف لما بعده، وأبيك: مثال للمجرور بالياء وهو مضاف لضمير المخاطب، وذا: مثال للمنصوب بالألف وهو مضاف إلى «اعتلا» وكل واحد من المضاف إليهن اسم غير ياء المتكلم كما ترى.

أُضيفت إلى ياء المتكلِّم أُعربت بحركات مُقَدَّرَة[1]، نحو: «هذا أبي» و«رأيت أَبي»، و«مررتُ بأبي»، ولم تعرب بهذه الحُروف، وسيأتي ذِكرُ ما تعرب به حينئذ.

(الثالث): **أن تكون مُكَبَّرَة**، واحترز بذلك من أن تكون مُصَغَّرَةً، فإنها حينئذٍ تعربُ بالحركات الظاهرة، نحو: «هذا أُبَيُّ زَيْدٍ وَذُوَيُّ مالٍ، ورأيت أُبَيَّ زيدٍ وذُوَيَّ مالٍ» و«مررت بأُبيِّ زيدٍ وذُوَيِّ مالٍ».

(الرابع): **أن تكون مفردة**، واحتُرز بذلك من أنْ تكونَ مجموعةً أو مُثَنّاةً، فإن كانت مجموعةً أعربت بالحركات الظاهرة[2]، نحو: «هؤلاء آباءُ الزَّيدِينَ» و«رأيت آباءَهُم» و«مررت بآبائِهِم» وإن كانت مُثَنَّاة أعربت إعْرابَ المثنَّى، بالألف رفعاً، وبالياء جرًّا ونصباً، نحو: «هذان أبَوَا زيدٍ» و«رأيت أبَوَيْهِ» و«مررتُ بأبَوَيْهِ».

ولم يذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ من هذه الأربعة سوى الشرطين الأوَّلَيْنِ، ثم أشار إليهما بقوله: «**وشَرْطُ ذا الإعراب أنْ يُضَفْنَ لا لِلْيا**» أي: شَرْطُ إعرابِ هذه الأسماءِ بالحروف أنْ تُضافَ إلى غير ياءِ المتكلِّم، فعُلِم من هذا أنَّه لابدَّ من إضافتها، وأنه لابدَّ أن تكون [إضافتها] إلى غير ياءِ المتكلِّم.

ويمكن أن يُفهَمَ الشرطان الآخران من كلامه، وذلك أنَّ الضمير في قوله: «يُضَفْنَ» راجعٌ إلى الأسماء التي سَبَقَ ذكرها، وهو لم يذكرها إلا مفردةً مكبَّرة، فكأنَّه قال: «وشَرْطُ ذا الإعرابِ أنْ يضاف أبٌ وأخواتهُ المذكورةُ إلى غير ياءِ المتكلِّم».

---

(١) على ما قبل ياء المتكلم، وتكون الياء حينئذٍ في محل جرٍّ بالإضافة.

(٢) المراد جمع التكسير كما مثّل، فأما جمع المذكر السالم فإنها لا تُجمع عليه إلا شذوذًا، وهي حينئذٍ تُعرب إعرابَ جمع المذكر السالم شذوذًا، بالواو رفعًا، وبالياء المكسور ما قبلَها نصبًا وجرًّا، ولم يجمعوا منها جمع المذكر إلا الأب وذو.

فأما الأب فقد ورد جمعه في قول زياد بن واصل السلمي:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أصواتَنَا ... بَكَينَ وفَدَّينَنَا بالأبِينَا

وأما «ذو» فقد ورد جمعه مضافًا مرتين: إحداهما إلى اسم الجنس، والأخرى إلى الضمير شذوذًا، وذلك في قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني:

صَبَحنَا الخَزرَجِيَّة مُرهَفَاتٍ ... أبَارَ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذَوُوها

ففي «ذووها» شذوذ من ناحيتين: إضافته إلى الضمير، وجمعه جمعَ المذكر السالم.

واعلم أن «ذُو» لا تستعمل إلا مضافة، ولا تضاف إلى مُضْمَرٍ، بل إلى اسم جنسٍ ظاهرٍ غير صِفَة، نحو: «جاءني ذو مالٍ»، فلا يجوز: «جاءني ذو قائم»[(١)].

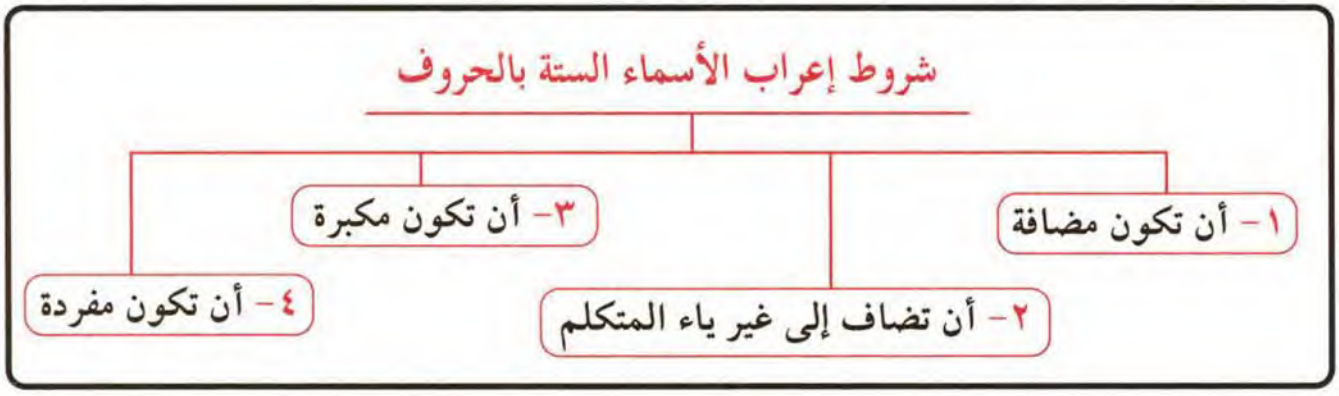

---

(١) **اِعلم أن الأصل في وضع «ذو» التي بمعنى صاحب أن يُتوصَّل بها إلى نعت ما قبلها بما بعدها، وذلك يستدعي شيئين:**

أحدهما: أن يكون ما بعدها مما لا يمتنع أن يوصف به.

والثاني: أن يكون ما بعدها مما لا يصلح أن يقع صفة من غير حاجة إلى توسط شيء، ومن أجل ذلك لازمت الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنوية، كالعِلم والماء والفضل والجاه؛ فتقول: محمد ذو علم، وخالد ذو مال، وبكر ذو فضل، وعلي ذو جاه، وما أشبه ذلك؛ لأن هذه الأشياء لا يُوصف بها إلا بواسطة شيءٍ، ألا ترى أنك لا تقول: محمد فضل، إلا بواسطة تأويل المصدر بالمشتق، أو بواسطة تقدير مضاف، أو بواسطة قصد المبالغة.

فأما الأسماء التي يمتنع أن تكون نعتًا ـ وذلك الضمير والعلم ـ فلا يُضاف «ذو» ولا مثنَّاه ولا جمعه إلى شيءٍ منها، وشذَّ قولُ كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني الذي سبق إنشاده:

صَبَحنَا الخَزرجِيَّة مُرهَفَاتٍ ... أَبَارَ ذَوِي أُرُومَتِهَا ذَوُوهَا

كما شذَّ قول الآخر:

إنَّمَا يَعرفُ ذَا الفَضـ ... ـل مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

وشذَّ كذلك ما أنشده الأصمعي قال: أنشدني أعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة لنفسه:

أهنَأُ المعرُوفِ مَا لَمْ ... تُبتَذَلْ فيهِ الوُجُوهُ

إنما يَصطَنِعُ المعـ ... ـرُوفَ في النَّاس ذَوُوهُ

وإن كان الاسم أو ما يقوم مقامه مما يصحُّ أن يكون نعتًا بغير حاجة إلى شيءٍ ـ وذلك الاسم المشتق والجملة ـ لم يصحَّ إضافة «ذو» إليه، وندر نحو قولهم: اذهب بذي تسلم، والمعنى: اذهب بطريق ذي سلامة.

فتلخَّص أن «ذو» لا تُضاف إلى واحد من أربعة أشياء: العَلَم، والضمير، والمشتق، والجملة، وأنها تُضاف إلى اسم الجنس الجامد، سواء أكان مصدرًا أم لم يكن.

إعراب المثنى

٣٢ ـ بـالألِـفِ ارْفَـعِ الـمُـثَـنَّى وكِـلَا ... إذا بِـمُـضـمَـرٍ مُـضـافـاً وُصِـلَا[١]

٣٣ ـ كِـلْـتـا كَـذاكَ اثْـنـانِ واثْـنَـتـانِ ... كـابْـنَـيْـنِ وابْـنَـتَـيْـنِ يَـجْـريـانِ[٢]

٣٤ ـ وَتَـخْـلُـفُ اليا في جَميعِها الألِفْ ... جَـرًّا ونَـصْـبـاً بَـعْـدَ فَـتْـحٍ قَـدْ أُلِـفْ[٣]

ذكر المصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ أنَّ مما تنوبُ فيه الحروفُ عن الحركات الأسماءُ الستةُ، وقد تقدَّم الكلامُ عليها، **ثم ذكر المثنَّى**، وهو مما يعرب بالحروف.

وحَدُّهُ: «لفظٌ دالٌّ على اثنين، بزيادةٍ في آخرِه، صالحٌ للتجريدِ، وعَطْفِ مِثْلِهِ عليه»[4]

---

(١) «بالألف» جار ومجرور متعلق بارفع التالي «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المثنى» مفعول به لارفع، منصوب بفتحة مقدرة على الألف «وكلا» معطوف على المثنى «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «بمضمر» جار ومجرور متعلق بـ«وُصل» الآتي «مضافاً» حال من الضمير المستتر في وصل «وصلا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف، والتقدير: إذا وُصل كلا بالضمير حال كون كلا مضافاً إلى ذلك الضمير فارفعه بالألف.

(٢) «كلتا» مبتدأ «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والكاف حرف خطاب «اثنان» مبتدأ «واثنتان» معطوف عليه «كابنين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير الذي هو ألف الاثنين في قوله: «يجريان» الآتي «وابنتين» معطوف على ابنين «يجريان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وما عُطف عليه.

(٣) «وتخلف» فعل مضارع «اليا» فاعله «في جميعها» الجار والمجرور متعلق بتخلف، وجميع مضاف، والضمير مضاف إليه «الألف» مفعول به لتخلف «جرًّا» مفعول لأجله «ونصباً» معطوف عليه «بعد» ظرف متعلق بتخلف، وبعد مضاف، و«فتح» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فتح، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر نعت لفتح.

(4) نقل في «البهجة المرضية» ص٥١ عن «التسهيل» أنه: الاسم الدالُّ على شيئين متّفقي اللفظ، بزيادة ألفٍ أو ياءٍ ونون مكسورة في آخره. والذي في «التسهيل»؛ كما في «شرحه» للناظم ١/ ٥٩: التثنية: جعلُ الاسم القابلِ دليلَ اثنين، متفقين في اللفظ غالباً، وفي المعنى على رأيٍ، بزيادة ألفٍ في آخره رفعاً، وياء مفتوح ما قبلها جرّاً ونصباً، تليهما نونٌ مكسورة.

وعرَّفه في «توضيح المقاصد» ١/ ٣٢٣ بأنه: الاسم الدال على اثنين في زيادة في آخرِهِ صالحةٍ للتجريد. =

فيدخُلُ في قولنا: «لفظ دالٌّ على اثنين» المثنى، نحو: «الزيدان» والألفاظُ الموضوعة لاثنين، نحو: «شَفْع»، وخرج بقولنا[(١)]: «بزيادَة» نحو: «شَفْع»، وخرج بقولنا: «صالح للتجريد» نحو «اثنان» فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه، فلا تقول: «اثْنٌ»، وخرج بقولنا: «وعَطْفِ مثله عليه» ما صَلَحَ للتجريد وعطف غيرِهِ عليه، كـ«القَمَرَيْنِ» فإنه صالح للتجريد، فتقول: «قمر»، ولكن يُعْطَف عليه مُغايره لا مثله، نحو: «قمر» و«شمس»، وهو المقصود بقولهم: «القَمَرَيْنِ»[(٢)].

وأشار المصنف بقوله: «**بالألف ارفع المثنَّى وكلا**» إلى أنَّ المثنَّى يُرْفَع بالألف، وكذلك شِبْهُ المثنَّى، وهو: كلُّ ما لا يَصْدُقُ عليه حدُّ المثنَّى، وأشار إليه المصنفُ بقوله: «وكِلَا»، فما لا يصدقُ عليه حدُّ المثنَّى مما دلَّ على اثنين بزيادة أو شبهها، فهو مُلْحَقٌ بالمثنَّى، فـ«كلا» و«كلتا» و«اثنان» و«اثنتان» مُلْحَقة بالمثنَّى؛ لأنها لا يصدقُ عليها حَدُّ المثنَّى[(3)]، لكنْ

= وفي «شرح الأشموني» ١/ ١٣٧: اسمٌ ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادةٍ أغنت عن العاطف والمعطوف.

وفي «أوضح المسالك» ١/ ٦٣: هو ما وُضِعَ لاثنين، وأغنى عن المتعاطفَيْن.

(١) وخرج بقوله: «دالٌّ على اثنين» الاسمُ الذي تكون في آخره زيادة المثنَّى وهو مع ذلك لا يدلُّ على اثنين، وإنما يدلُّ على واحد أو على ثلاثة فصاعدًا، فأما ما يدلُّ على الواحد مع هذه الزيادة، فمثاله من الصفات: «رَجْلان، وشَبْعان، وجَوعان، وسكران، وندمان» ومثاله من الأعلام: «عثمان، وعفَّان، وحسَّان» وما أشبه ذلك، وأما ما يدلُّ على الثلاثة فصاعدًا، فمثاله: «صِنْوان، وغِلْمان، وصِرْدان، ورُغْفان، وجِرْذان» وإعراب هذين النوعَين بحركات ظاهرة على النون، والألف ملازمة لها في كلِّ حال؛ لأنها نون الصيغة، وليست النون القائمة مقامَ التنوين.

(٢) سِرُّ هذه المسألة أنه يُشترط في المثنَّى أنْ يتفقَ لفظ المفردين ومعناهما، فإن اختلف اللفظان في الحروف أو في الحركات أو في المعنى، لم تكن تثنيتهما من المثنى على التحقيق، فمثال ما اختلف المفردان في الحروف: شمس وقمر، فقد قالوا فيهما: القمرين، وعمر وأبو بكر، فقد قالوا فيهما: العمرين، والأب والأم، فقد قالوا فيهما: الأبوين، ومثال ما اختلفا في الحركات: قوله عليه الصلاة والسلام: «**اللهُمَّ أَعزَّ الإسلامَ بأَحَدِ العُمرَين**» يريد عمرَ بن الخطاب وعَمرو بن هشام المكنى أبا جهل، ومثال ما اختلفا فيه في المعنى قولهم: «القلم أحسنُ اللِّسانين»، فهذا كلُّه ملحق بالمثنَّى عند الجمهور.

(3) قال المرادي ١/ ٣٢٥: هما اسمان مُفْرَدا اللفظ مثنَّيا المعنى. وذكر ١/ ٣٢٧ أن ذلك مذهب البصريين، وأنه ذهب الكوفيون إلى أنهما من قبيل المثنى لفظاً ومعنى.

لا يُلْحَق «كلا» و«كِلْتا» بالمثنَّى إلا إذا أُضيفا إلى مُضْمَرٍ[(١)]، نحو: «جاءني كِلاهما»، و«رأيت كِلَيْهما» و«مررت بِكِلَيْهِما» و«جاءتني كِلْتاهُما» و«رأيت كِلْتَيْهِما» و«مررت بكِلْتَيْهِما» فإن أُضيفا إلى ظاهر، كانا بالألف رفعاً ونصباً وجرًّا، نحو: «جاءني كِلاَ الرجلين وكِلْتا المرأتين»، و«رأيت كِلا الرجلين وكِلْتا المرأتين» و«مرَرْتُ بكلا الرَّجلين وكِلْتا المرأَتين»؛ فلهذا قال المصنِّف: «وكلا إذا بمُضْمَرٍ مضافاً وُصِلا»[(٢)].

ثم بَيَّنَ أنَّ «اثنين» و«اثنتين» يجريان مجرى «ابنين» و«ابنتين» فـ«اثنان» و«اثنتان» مُلْحَقانِ بالمثنَّى[(3)] [كما تقدم] و«ابنانِ» و«ابنتانِ» مثنَّى حقيقة.

ثم ذكر المصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ أنَّ الياء تخلُفُ الألِفَ في المثنَّى والملحَقِ به في

---

(١) هما ملازمان للإضافة: إما إلى مضمر أو ظاهر، فلا تخدعنَّك «إذا»!

(٢) هذا الذي ذكره الشارح تبعًا للناظم ـ من أن لـ«كلا وكلتا» حالتين: حالة يعاملان فيها معاملة المثنَّى، وحالة يعاملان فيها معاملة المفرد المقصور، فيكونان بالألف في الأحوال الثلاثة كالفتى والعصا ـ هو مشهور لغة العرب، والسِّرُّ فيه ـ على ما ذهب إليه نُحاة البصرة ـ أن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد ومعناهما معنى المثنَّى، فكان لهما شبهان: شبه بالمفرد من جهة اللفظ، وشبه بالمثنى من جهة المعنى، فأخذا حكم المفرد تارة وحكم المثنَّى تارة أخرى، حتى يكون لكل شبه حظٌّ في الإعراب، وفي إعادة الضمير عليهما أيضًا.
ومن العرب مَن يعاملهما معاملة المقصور في كل حال، فيغلب جانب اللفظ، وعليه جاء قول الشاعر:

نِعْمَ الفَتَى عَمَدَتْ إليهِ مَطِيَّتِي ... فِي حينَ جَدَّ بنَا المسِيرُ كِلَانَا

ومحلُّ الشاهد في قوله: «**كلانا**» فإنه توكيد للضمير المجرور محلًّا بالباء في قوله: «بنا» وهو مع ذلك مضاف إلى الضمير، وقد جاء به بالألف في حالة الجر.
وقد جَمَعَ في عَود الضمير عليهما بين مراعاة اللفظ والمعنى الأسودُ بن يعفر في قوله:

إنَّ المَنِيَّةَ والحُتُوفَ كِلَاهُمَا ... يُوفِي المَخَارِمَ يَرقُبَانِ سَوَادِي

فتراه قال: «يوفي المخارم» بالإفراد، ثم قال: «يرقبان» بالتثنية، فأما الإعراب في هذا البيت، فإن جعلت «كلاهما» توكيدًا، كان كإعراب المقصور، ولكن ذلك ليس بمتعين، بل يجوز أن يكون «كلاهما» مبتدأ خبره جملة المضارع بعده، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن، وعلى هذا يكون اللفظ كإعراب المثنى جاريًا على اللغة الفصحى.

(3) قال في «البهجة المرضية» ص٥٢: بلا شرطٍ، سواءٌ أُفرِدا، نحو: ﴿حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ﴾ [المائدة: ١٠٨] أم رُكِّبا، نحو: ﴿ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٥٩] أم أُضيفا، نحو: اثناك، واثنتاك، واثناكم، واثنتاكم، وكاثنتينِ ثنتانِ في لغة تميم.

حالَتي الجرِّ والنَّصبِ، وأن ما قبلَها لا يكونُ إلا مفتوحاً، نحو: «رأيت الزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِما» و«مررت بالزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِما» واحترز بذلك عن ياء الجمع؛ فإنَّ ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً، نحو: «مررتُ بالزَّيْدِينَ» وسيأتي ذلك.

وحاصِلُ ما ذكره أنَّ المثنَّى وما أُلحق به يُرْفَعُ بالألف، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياء، وهذا هو المشهور، والصحيحُ أن الإعراب في المثنَّى والملحقِ به بحركة مقدَّرة على الألف رفعاً، والياءِ نصباً وجرًّا.

وما ذكره المصنف من أن المثنَّى والملحَقَ به يكونان بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرًّا هو **المشهور في لغة العرب**، ومن العرب[1][2] من يجعل المثنى والملحَقَ به بالألف مطلقاً، رفعاً ونصباً وجرًّا، فيقول: «جاء الزيدان كلاهما»، و«رأيت الزيدان كلاهما» و«مررت بالزيدان كلاهما».

---

(١) هذه لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني هُجَيم وبطون من ربيعة بكر بن وائل وزبيد وخثعم وهَمْدان وعُذرة، وخرِّج عليه قولُه تعالى: ﴿إنَّ هذانِ لَساحران﴾ [طه: ٦٣]. وقولُه ﷺ: «**لا وِتران في ليلة**»، وجاء عليها قول الشاعر:

تَـزَوَّدَ مِـنَّـا بَـيْـنَ أُذْنَـاهُ طَـعْـنَـةً ... دَعَـتْـهُ إلـى هَـابِـي الـتُّـرَابِ عَـقِـيـمِ

فإن من حق «هذان، ووتران، وأذناه» لو جرينَ على اللغة المشهورة أن تكون بالياء؛ فإن الأولى اسم إن، والثانية اسم لا، وهما منصوبان، والثالثة في موضع المجرور بإضافة الظرف قبلها.

وفي الآية الكريمة تخريجات أخرى تجريها على المستعمل في لغة عامة العرب، منها: أن «إن» حرف بمعنى «نعم» مثلها في قول عُبيد الله بن قيس الرُّقَيَّات:

بَـكَـرَ الـعَـوَاذِلُ فـي الـصَّـبُـو ... حِ يَـلُـمْـنَـنِـي وَأَلُـومُـهُـنَّـهْ

ويَـقُـلْـنَ شَـيْـبٌ قَـدْ عَـلاَ ... كَ وَقَـدْ كَـبِـرْتَ فَـقُـلْـتُ إنَّـهْ

يريد: فقلت: نعم، والهاء على ذلك هي هاء السكت. و«هذان» في الآية الكريمة حينئذ مبتدأ، واللام بعده زائدة، و«ساحران» خبر المبتدأ.

ومنها: أن «إن» مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر، واسمها ضمير شأن محذوف، و«هذان ساحران» مبتدأ وخبر كما في الوجه السابق، والجملة في محل رفع خبر إن، والتقدير: إن (أي الحال والشأن) هذان لساحران.

(2) أما القراءة التي ساقها العلامة محيي الدين عبد الحميد، فإنها بتشديد النون من ﴿إنَّ﴾، وهي قراءةُ عامة القُرّاء، ولم يُخفّفها إلا ابن كثير، وفي رواية حفص عن عاصم. =

إعراب جمع المذكَّر السالم وما أُلحق به

٣٥ ـ وارْفَعْ بِواوٍ وَبيا اجْرُرْ وانْصِبِ سالِمَ جَمْعِ عامِرٍ وَمُذْنِبِ[1]

ذكر المصنِّفُ قسمين يُعربان بالحروف، أحدهما: الأسماء الستة، والثاني: المثنَّى، وقد تقدَّمَ الكلام عليهما، ثم **ذكر في هذا البيتِ القسمَ الثالثَ**، وهو **جمع المذكَّر السالم وما حُمِل عليه**، وإعرابه: بالواو رفعاً، وبالياءِ نصباً وجرًّا.

وأشار بقوله: «عامِرٍ ومُذْنِبِ» إلى ما يُجْمَع هذا الجمعَ، **وهو قسمان: جامد، وصفة.**

فيشترط في الجامد: أن يكونَ: عَلَماً لمذكَّر عاقل، خالياً من تاء التأنيث، ومن التركيب، فإن لم يكُن عَلَماً، لم يجمع بالواو والنون، فلا يقال في «رجل»: «رَجُلونَ» نعم إذا صُغِّر جاز ذلك، نحو: «رُجَيْلٍ» و«رُجَيْلون»؛ لأنه وَصْفٌ[2]. وإن كان عَلَماً لغير مذكر لم يُجمَع بهما، فلا يقال في «زينب»: «زينبون» وكذا إنْ كان عَلَماً لمذكَّر غير عاقل، فلا

= انظر «النشر» ٢/ ٢٤٤. قدّم له وعلق عليه: جمال الدين محمد شرف. دار الصحابة للتراث. بطنطا ط١ (د. ت).
وأما الحديث فقد أخرجه أحمد (١٦٢٩٦)، وأبو داود (١٤٣٩)، وابن حبان (٢٤٤٩) من حديث طَلْق بن علي رضي الله عنه.

(١) «وارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بواو» جار ومجرور متعلق بارفع «وبيا» جار ومجرور متعلق باجرر الآتي، ولقوله: انصب، معمول مثله حُذف لدلالة هذا عليه، أي: اجرر بياء وانصب بياء «اجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، وهو معطوف بالواو على اجرر «سالم» مفعول به تنازعه كل من ارفع واجرر وانصب، وسالم مضاف و«جمع» مضاف إليه، وجمع مضاف و«عامر» مضاف إليه، «ومذنب» معطوف على عامر.

(٢) وجاء من ذلك قولُ الشاعر:

زَعَمتْ تُماضِرُ أنَّني إمَّا أَمُتْ يَسدُدْ أُبَينُوهَا الأصَاغِرُ خَلَّتي

محلُّ الشاهد في قوله: «أُبينوها» فإنه جَمَعَ مصغَّرَ «ابن» جمع مذكر سالماً ورفعه بالواو نيابة عن الضمة، ولولا التصغير لما جاز أن يجمعه هذا الجمع؛ لأن ابنًا اسم جامد وليس بعلم، وإنما سوَّغ التصغيرُ ذلك لأن الاسم المصغر في قوة الوصف، ألا ترى أن رُجيلاً في قوة قولك: رجل صغير، أو حقير، وأن أُبينًا في قوة قولك: ابن صغير؟

يقال في «لاحِقٍ» اسمَ فرسٍ: «لاحقون» وإنْ كان فيه تاء التأنيث، فكذلك لا يجمَعُ بهما، فلا يقالُ في «طَلْحَة»: «طَلْحون» وأجاز ذلك الكوفيُّون[1]، وكذلك إذا كان مركَّباً، فلا يقالُ في «سيبويه»: «سيبويهون» وأجازَهُ بعضُهم.

ويشترطُ في الصفة: أن تكونَ صفةً، لمذكَّر عاقل، خاليةً من تاء التأنيث، ليست من باب «أَفْعَلَ فَعْلاء»، ولا من باب «فَعْلَانَ فَعْلَى»، ولا مما يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث.

فخرج بقولنا: «صفة لمذكر» ما كان صفةً لمؤنَّث، فلا يقال في «حائض»: «حائضون».

وخرج بقولنا: «عاقل» ما كان صفةً لمذكَّر غيرِ عاقِلٍ، فلا يقال في «سابق» صفة فَرَسٍ: «سابقون».

وخرج بقولنا: «خالية من تاء التأنيث» ما كان صفة لمذكَّر عاقل ولكن فيه تاءُ التأنيث، نحو «عَلَّامة»، فلا يقال فيه: عَلَّامون.

وخرج بقولنا: «ليست من باب أفعَل فَعْلَاء» ما كان كذلك، نحو: «أَحْمَرَ» فإن مؤنَّثه «حمراء» فلا يقال فيه: «أحمرون»، وكذلك ما كان من باب فَعْلاَن فَعْلَى، نحو: «سَكْران،

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز جمع العَلَم المذكَّر المختوم بتاء التأنيث كـ«طلحة وحمزة» جمع مذكر سالماً، بالواو والنون أو الياء والنون، بعد حذف تاء التأنيث التي في المفرد، ووافقهم على ذلك أبو الحسن بن كيسان، وعلى ذلك يقولون: جاء الطلحون والحمزون، ورأيت الطلحين والحمزين، **ولهم على ذلك ثلاثة أدلة**:

الأول: أن هذا عَلَمٌ على مذكَّر وإنْ كان لفظه مؤنثًا، والعبرة بالمعنى لا باللفظ.

والثاني: أن هذه التاء في تقدير الانفصال، بدليل سقوطها في جمع المؤنث السالم في قولهم: طلحات، وحمزات.

والثالث: أن الإجماع منعقد على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التأنيث جمع مذكر سالمًا، فلو سمَّينا رجلاً بحمراء، أو حبلى، جاز جمعه على حمراوين وحبلين، ولا شكَّ أن الاسم المختوم بألف التأنيث أشدُّ تمكنًا في التأنيث من المختوم بتاء التأنيث، وإذا جاز جمع الاسم الأَشدِّ تمكنًا في التأنيث جمعَ مذكر سالماً، فجواز جمع الاسم الأخفِّ تمكنًا في التأنيث هذا الجمعَ جائز من باب أولى.

واختلف النحاة في جمع العلم المركَّب تركيبًا مزجيًّا، هل يُجمع جمع مذكر سالمًا؟ فقال الجمهور: لا، وقال قوم: نعم، ويجمع صدره، فيقال في جمع سيبويه: سيبون، وقال قوم: نعم، وتُجمع جملته، فيقال: سيبويهون. أما المركب تركيبًا إسناديًّا، فقد أجمعوا على أنه لا يُجمَع بالواو والنون أو الياء والنون.

وسَكْرَى» فلا يقال: «سكرانون»، وكذلك إذا استوى في الوصف المذكرُ والمؤنث، نحو «صَبور، وجَريح» فإنه يقال: «رَجُل صبور»، و«امرأة صَبور»، و«رجل جَريح»، و«امرأة جَريح»، فلا يقال في جمع المذكَّر السالم: «صبورون» ولا «جريحون».

وأشار المصنِّفُ رحمه الله إلى الجامد الجامعِ للشروط التي سبق ذِكرُها بقوله: «عامر» فإنه عَلَم لمذكَّر عاقل خالٍ من تاء التأنيث ومن التركيب، فيقال فيه: عامرون.

وأشار إلى الصفة المذكورة أوَّلاً بقوله: «ومُذْنِب» فإنه صفة لمذكَّر عاقل خاليةٌ من تاء التأنيث وليست من باب «أفْعَلَ فَعْلاء» ولا من باب «فَعْلَان فَعْلَى»، ولا ممَّا يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث، فيقال فيه: «مُذْنبون».

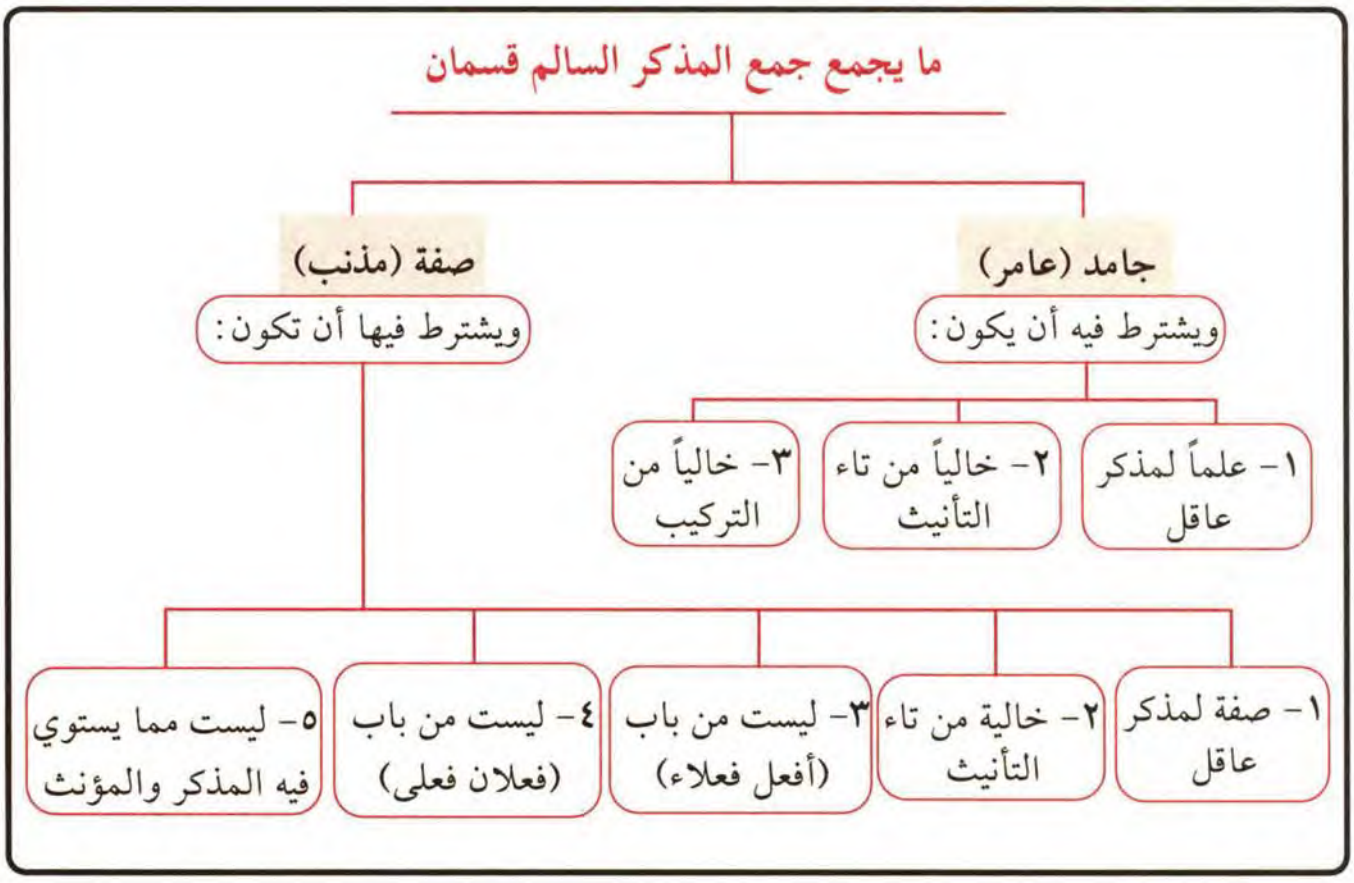

٣٦ ـ وَشِبْهِ ذَيْنِ وَبِهِ عِشْرونا وَبابُهُ أُلْحِقَ والأَهْلونا[١]

٣٧ ـ أولو وَعالَمونَ عِلِّيُّونا وَأَرَضونَ شَذَّ والسِّنونا[٢]

٣٨ ـ وَبابُهُ وَمِثْلَ حينٍ قَدْ يَرِدْ ذا البابُ وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ[٣]

أشار المصنف رحمه الله بقوله: «وشبه ذين» إلى شبه «عامر»، وهو كلُّ عَلَمٍ مُستجْمِعٍ للشروط السابق ذكرُها، كـ«محمد» و«إبراهيم»، فتقول: «محمدون» و«إبراهيمون». وإلى شبه «مُذْنِب»، وهو كلُّ صفة اجتمع فيها الشروط، كـ«الأفْضَلِ» و«الضَّرَّاب» ونحوِهما، فتقول: «الأفْضَلونَ» و«الضَّرَّابونَ».

وأشار بقوله: «وبه عشرونا» إلى ما أُلحقَ بجمع المذكَّر السالم في إعرابه، بالواو رفعاً، وبالياء جرًّا ونصباً.

---

(١) «وشبه» الواو حرف عطف، شبه: معطوف على عامر ومذنب، وشبه مضاف، و«ذين» مضاف إليه مبني على الياء في محل جر «وبه» جار ومجرور متعلق بقوله: ألحق، الآتي «عشرونا» مبتدأ «وبابه» الواو عاطفة، باب: معطوف على قوله: عشرون، وباب مضاف، والهاء ضمير الغائب العائد إلى قوله: «عشرونا» مضاف إليه «ألحق» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: «عشرونا» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «والأهلون» معطوف على قوله: «عشرون».

(٢) «أولو» و«عالمون» و«عليون» و«أرضون»: كلهن معطوف على قوله: عشرون «شذ» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المتعاطفات كلها، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها، لأنها استئنافية، وقيل: بل الجملة في محل رفع خبر عن المتعاطفات، والمتعاطفات مبتدأ، وعلى هذا يكون قد أخبر عن الأخير منها فقط، و«السنون» و«بابه» معطوفان على قوله: «عشرون».

(٣) «ومثل» الواو عاطفة أو للاستئناف، مثل: نصب على الحال من الفاعل المستتر في قوله: «يرد» الآتي، ومثل مضاف، و«حين» مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يرد» فعل مضارع «ذا» اسم إشارة فاعل يرد «الباب» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة «وهو» مبتدأ «عند» ظرف متعلق بيطرد الآتي، وعند مضاف، و«قوم» مضاف إليه «يطرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير المنفصل الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير البيت: وقد يرد هذا الباب (وهو باب سنين) معرباً بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء، مثل إعراب «حين»: بالضمة رفعاً، والفتحة نصباً، والكسرة جراً، والإعراب بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء يطرد في كل جمع المذكر وما ألحق به عند قوم من النحاة أو من العرب.

وجمع المذكر السالم هو ما سَلِمَ فيه بناءُ الواحد ووُجِدَ فيه الشروطُ التي سبق ذكرها.

فما لا واحِدَ له من لفظه[1]، أو له واحدٌ غيرُ مستكمِلٍ للشروط، فليس بجمع مذكَّر سالم، بل هو مُلْحَق به، فـ«**عشرون**» **وبابه** ـ وهو «ثلاثون» إلى «تسعين» ـ مُلْحَق بجمع المذكَّر السالم؛ لأنَّه لا واحد له من لفظه؛ إذ لا يقال: «عِشْرٌ»، وكذلك «**أَهْلونَ**» مُلْحَقٌ به، لأنَّ مفرده ـ وهو «أَهْلٌ» ـ ليس فيه الشروطُ المذكورة[2]؛ لأنه اسم جنسٍ جامد، كـ«رجل»، وكذلك «**أولو**»؛ لأنَّه لا واحد له من لفظه، و«**عالَمونَ**» جمع «عالَم»، و«عالَم» كـ«رجل» اسمُ جنسٍ جامدٍ، وَ«**عِلِّيُّون**» اسم لأَعْلَى الجنَّة، وليس فيه الشروطُ المذكورة، لكونه لِمَا لا يعقل، **وَأَرَضون** جمعُ «أَرْضٍ»، وَ«أَرْضٌ»[3] اسم جنس جامد مؤنَّث[4]، و«**السِّنون**»: جمع «سَنَة»[5]، والسنة: اسم جنسٍ مؤنَّث، فهذه كلُّها مُلْحَقة بالجمع المذكَّر؛ لِمَا سبق من أنها غير مستكمِلَةٍ للشروط.

وأشار بقوله: «**وبابه**» إلى باب «سَنَة»، وهو: كلُّ اسم ثلاثيٍّ حُذِفَتْ لامُه وَعوِّضَ عنها هاء التأنيث ولم يُكسَّر، كـ«مئة» و«مِئينَ»، و«ثُبَةٍ» و«ثُبِينَ». وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوِه، فإنْ كُسِّرَ كـ«شَفَةٍ» وَ«شِفاه» لم يُستعمَل كذلك إلا شذوذاً، كـ«ظُبَة»، فإنهم كسَّروهُ على «ظُباةٍ»، وجمعوه أيضاً بالواو رَفْعاً وَبالياء نَصْباً وَجرًّا، فقالوا: «ظُبُونَ»، وَ«ظُبِينَ».

وأشار بقوله: «**وَمِثْلَ حينٍ قَدْ يَرِد ذا البابُ**» إلى أنَّ «سِنين»[6] ونحوَه قد تلزمُه الياء وَيُجْعَلُ الإعرابُ على النون، فتقول: هذه سِنينٌ، وَرأيتُ سِنيناً، وَمررتُ بِسِنينٍ، وَإن شئت

---

(1) هو اسم جمع لا جمعٌ. يُنظر الأشموني ١/ ١٤٩.

(٢) وقد جُمع لفظُ «أهلٍ» جمعَ مذكَّر سالمًا شذوذًا، وذلك كقول الشَّنفرى:

وَلِي دُونَكُمْ أهلُونَ سِيدٌ عَمَلَّسٌ ... وأرقَطُ زُهلُولٌ وعَرفَاءُ جَيْأَلُ

(٣) وقد جَمَعَ لفظَ «أرض» جمعَ مذكر سالمًا ذلك الذي يقول:

لَقَد ضَجَّتِ الأَرْضُونَ إذْ قَامَ مِن بَنِي ... سَدُوسٍ خَطِيبٌ فَوقَ أعوَادِ مِنبَرِ

(4) بدليل أنه يُصغَّر «أُرَيْضَة».

(5) أرضون، وسنون، جَمْعا تكسير لتغيُّر واحدِهما. يُنظر المرادي ١/ ٣٣٤.

(٦) اعلم أن إعراب «سنين» وبابه إعرابَ الجمع بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا هي لغة الحجاز وعلياء قيس، وأما بعض بني تميم وبني عامر، فيجعل الإعراب بحركات على النون ويلتزم الياء في جميع الأحوال، =

حذفت التَّنْوين، وَهو أقلُّ من إثباته، واختُلف في اطِّراد هذا[1]، **والصحيحُ أنه لا يَطَّرد**، وأنه مقصور على السَّماع، ومنه قولُهُ ﷺ: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْها عليهم سِنيناً كِسِنينِ يوسُفَ**» في إحدى الروايتين[2]، ومثلُه قولُ الشاعر: [الطويل]

= وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله: «ومثل حين»، وقد تكلَّم النبيُّ ﷺ بهذه اللغة، وذلك في قوله يدعو على المشركين مِنْ أهلِ مكَّة: «**اللهمَّ اجْعلْها علَيهِمْ سنينًا كَسِنينِ يُوسُفَ**»، وقد رُوي هذا الحديثُ برواية أخرى على لغة عامَّة العرب: «**اللهُمَّ اجْعَلْها علَيهم سِنينَ كسِنِي يُوسُفَ**»، فإما أن يكونَ عليه الصلاة والسلام قد تكلَّم باللغتين جميعًا مرَّة بهذه ومرَّة بتلك؛ لأن الدعاء مقامُ تكرارٍ للمدعوِّ به، وهذا هو الظاهر، وإما أن يكون قد تكلَّم بإحدى اللغتين، ورواه الرُّواة بهما جميعًا، كلٌّ منهم رواه بلغة قبيلته؛ لأن الرواية بالمعنى جائزة عند المحدِّثين، وعلى هذه اللغة جاء الشاهد رقم «٧» الذي رواه الشارح، كما جاء قول جَرير:

أرَى مَرَّ السِّنِينِ أخَذنَ مِنِّي ... كما أخَذَ السِّرَارُ مِنَ الهِلالِ

وقولُ الشاعر:

ألَمْ نَسُقِ الحَجِيجَ سَلِي مَعدًّا ... سِنِينًا ما تُعَدُّ لنا حسابَا

وقول الآخَر:

سِنِيني كُلُّهَا لاقَيتُ حَرْبًا ... أُعَدُّ مَعَ الصَّلادِمَةِ الذُّكُورِ

ومن العربِ من يُلزمُ هذا البابَ الواو ويفتح النون في كلِّ أحواله، فيكونُ إعرابه بحركاتٍ مقدَّرة على الواو منع من ظهورها الثِّقَل، ومنهم مَن يُلزمه الواوَ ويجعل الإعراب بحركاتٍ ظاهرة على النون، كإعراب زيتون ونحوه، ومنهم من يُجري الإعراب الذي ذكرناه أولاً في جميع أنواع جمع المذكَّر وما أُلحق به، إجراء له مُجرى المفرد، ويتخرَّج على هذه اللغة قولُ ذي الإصبَع العَدواني:

إنِّي أبِيٌّ أبِيٌّ ذُو مُحافَظَةٍ ... وابنُ أبِيٍّ أَبِيٍّ مِن أبِيِّينِ

ويجوز في هذا البيت أن تخرِّجه على ما خُرِّج عليه بيت سُحيم الشاهدُ (رقم ٩) الآتي قريبًا، فتلخَّص لك من هذا أن ما ذكرناه في سنين وبابِه أربعُ لغات، وأن ما ذكرناه في الجمع عامَّةً لغتان.

(1) ممن يرى اطراده الفرّاء. ذكره الأشموني ١/ ١٥٥.

«حاشية الصبان» على «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك»، ومعه «شرح الشواهد» للعيني.

تحقيق: محمود بن الجميل. مكتبة الصفا ـ القاهرة. ط١: ١٤٢٣/ ٢٠٠٢.

(2) هذا الحديث بهذه الرواية في «مسند أحمد» برقم (١٠٧٥٤)، وهو بالرواية الثانية التي ساقها الشيخ محيي الدين عبد الحميد في «صحيح البخاري» (٤٨٢١) و«صحيح مسلم» (٧٠٦٧).

ش٧ ـ دَعـانـيَ مِـنْ نَـجْـدٍ فـإنَّ سِـنـيـنَـهُ لَـعِـبْـنَ بِـنـا شـيـبـاً وَشَـيَّـبْـنَـنـا مُـرْدا[1]

[**الشاهد فيه** إجراءُ السنين مُجْرَى الحيْنِ، في الإعراب بالحَرَكات، وإلزامُ النُّونِ مع الإضافة].

---

(١) البيت للصِّمَّة بن عبد الله، أحدِ شعراء عصر الدولة الأُموية، وكان الصِّمَّة قد هوي ابنة عمٍّ له اسمها «رَيَّا»، فخطبها، فرضي عمُّه أن يزوِّجها له على أن يَمهَرَها خمسين من الإبل، فذكر ذلك لأبيه، فساق عنه تسعة وأربعين، فأبى عمُّه إلا أن يُكمِلَها له خمسين، وأبى أبوه أن يُكمِلَها، ولَجَّ العنادُ بينَهما، فلم يرَ الصِّمة بُدًّا من فراقهما جميعًا، فرحل إلى الشام؛ فكان وهو بالشام يحنُّ إلى نجد أحيانًا ويذمُّه أحيانًا أخرى، وهذا البيت من قصيدة له في ذلك.

اللغة: «دعاني» أي: اتركاني، ويروى في مكانه: ذراني، وهما بمعنى واحد «نجد» بلاد بعينها، أعلاها تهامة واليمن، وأسفلها العراق والشام، و«الشِّيب» بكسر الشين جمع أَشيَب، وهو الذي وَخَطَ الشَّيبُ شَعْرَ رأسه، و«المُرْد» بضم فسكون جمع أَمرَد، وهو من لم ينبت بوجهه شعر.

الإعراب: «**دعاني**» دعا: فعل أمر مبني على حذف النون، وألف الاثنين فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول به مبني على الفتح في محل نصب «**من نجد**» جار ومجرور متعلق بدعاني «**فإن**» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب «**سنينه**» سنين: اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو محلُّ الشاهد، وسنين مضاف، والضمير العائد إلى نجد مضاف إليه، وجملة «لَعِبْنَ» من الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن «**بنا**» جار ومجرور متعلق بـ: لعبن «**شيبًا**» حال من الضمير المجرور المحلِّ بالباء في: بنا، وجملة «**شيبننا**» من الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة بالواو على جملة لعبن «**مردًا**» حال من المفعول به في قوله: «شيبننا».

الشاهد فيه: قوله: «فإنَّ سنينَه» حيث نصبه بالفتحة الظاهرة، بدليل بقاء النون مع الإضافة إلى الضمير، فجعل هذه النون الزائدة على بنية الكلمة كالنون التي من أصل الكلمة في نحو مسكين وغسلين، ألا ترى أنك تقول: هذا مسكين، ولقد رأيت رجلاً مسكينًا، ووقعت عيني على رجل مسكين، وتقول: هذا الرجل مسكينكم، فتكون حركات الإعراب على النون سواء أُضيفت الكلمة أم لم تضف؛ لأن مثلها مثل الميم في غلام والباء في كتاب، ولو أن الشاعر اعتبر هذه النون زائدة مع الياء للدلالة على أن الكلمة جمع مذكر سالم، لَوجب عليه هنا أن ينصبَه بالياء ويحذف النون فيقول: «فإن سنيه» ومثل هذا البيت قولُ رسول الله ﷺ: «**اللهمَّ اجعلها عليهم سنينًا كسنينِ يوسف**» والأبيات التي أنشدناها (في ص٥٦، ٥٧) وتقدَّم لنا ذِكر ذلك.

حركات نون المثنى ونون الجمع المذكر السالم

٣٩ ـ وَنونَ مَجْموعٍ وَما بِهِ التَحَقْ فافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسرِهِ نَطَقْ(١)

٤٠ ـ وَنونُ ما ثُنِّيَ والمُلْحَقِ بِهْ بِعَكْسِ ذاكَ اسْتَعْمَلوه فانْتَبِهْ(٢)

حَقُّ نونِ الجمعِ وَما ألحقَ به الفتحُ، وقد تُكْسَرُ شُذوذاً، ومنه قوله: [الوافر]

ش٨ ـ عَرَفْنا جَعْفَراً وَبَني أبيهِ وَأَنْكَرْنا زَعانِفَ آخَرينِ(٣)

---

(١) «ونون» مفعول مقدم لافتح، ونون مضاف، و«مجموع» مضاف إليه «وما» الواو عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على مجموع، مبني على السكون في محل جر «به» جار ومجرور متعلق بالتحق الآتي «التحق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «فافتح» الفاء زائدة لتزيين اللفظ، وافتح: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وقل» فعل ماض «من» اسم موصول في محل رفع فاعل قلَّ «بكسره» الجار والمجرور متعلق بنطق، وكسر مضاف، والضمير العائد على النون مضاف إليه «نطق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وتقدير البيت: افتح نون الاسم المجموع والذي التحق به، وقلَّ من العرب من نطق بهذه النون مكسورة، أي: في حالتي النصب والجر، أما في حالة الرفع فلم يُسمع كسر هذه النون من أحد منهم.

(٢) «ونون» الواو عاطفة، نون: مبتدأ، ونون مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «ثني» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما «والملحق» معطوف على ما «به» جار ومجرور متعلق بالملحق «بعكس» جار ومجرور متعلق باستعملوه، وعكس مضاف، وذا من «ذاك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «استعملوه» فعل ماض، والواو فاعل، والهاء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «نون» في أول البيت «فانتبه» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، يريد أن لغة جمهور العرب جارية على أن ينطقوا بنون المثنى مكسورة، وقليل منهم من ينطق بها مفتوحة.

(٣) هذا البيت لجَرير بن عطية بن الخَطَفي من أبيات خاطب بها فَضَالة العُرَني، وقبله قولُه:

عَرِينٌ مِن عُرينةَ لَيْسَ مِنَّا بَرِئتُ إلى عُرَينةَ مِنْ عَرِينِ

اللغة: «جعفر» اسم رجل من ولد ثعلبة بن يربوع «وبني أبيه» إخوته، وهم عرين وكليب وعبيد «زعانف» جمع زِعْنِفة ـ بكسر الزاي والنون بينهما عين مهملة ساكنة ـ وهم الأتباع، وفي القاموس: «الزعنفة ـ بالكسر والفتح ـ القصير والقصيرة، وجمعه زعانف، وهي أجنحة السَّمك، وكل جماعة ليس أصلهم واحد» اهـ. والزعانف أيضًا: أهداب الثوب التي تَنُوس منه، أي تتحرَّك، ويقال للئام الناس ورُذالهم: الزعانف. =

وقولُه: [الوافر]

ش٩ ـ أَكُلَّ الدَّهْرِ حِلٌّ وارْتِحالٌ أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ وَلَا يَقِينِي
وَماذا تَبْتَغِي الشُّعَراءُ مِنِّي وَقَدْ جاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ(١)

= **الإعراب:** «**عرفنا**» فعل وفاعل «**جعفراً**» مفعوله «**وبني**» معطوف على جعفر، وبني مضاف، وأَبي من «**أبيه**» مضاف إليه، وأبي مضاف، وضمير الغائب العائد إلى جعفر مضاف إليه «**وأنكرنا**» الواو حرف عطف، أنكرنا: فعل وفاعل «**زعانف**» مفعول به «**آخرين**» صفة له منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وجملة أنكرنا ومعمولاته معطوفة على جملة عرفنا ومعمولاته.

الشاهد فيه: كسر نون الجمع في قوله: «آخرين» بدليل أن القصيدة مكسورة حرف القافية، وقد روينا لك البيت السابق على بيت الشاهد ليتضحَ لك ذلك، وأول الكلمة قوله:

أَتُوعِدُنِي وَرَاءَ بَنِي رِيَاحٍ كَذَبْتَ لَتَقْصُرَنَّ يَدَاكَ دُونِي

(١) هذان البيتان لسُحَيم بن وَثيل الرِّياحي، من قصيدة له يمدح بها نفسه ويعرِّض فيها بالأُبَيرد الرِّياحي ابنِ عمِّه، وقبلهما:

عَذَرْتُ البُزْلَ إنْ هِيَ خَاطَرَتْنِي فَمَا بَالِي وَبَالُ ابنَيْ لَبُونِ

وبعدهما قولُه:

أَخُو خَمسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشُدِّي ونَجَّذَنِي مُدَاوَرَةُ الشُّؤُونِ

اللغة: «يبتغي» معناه يطلب، ويروى في مكانه: «يدَّري» بتشديد الدال المهملة، وهو مضارع ادَّراه، إذا ختله وخدعه.

المعنى: يقول: كيف يطلب الشعراء خديعتي ويطمعون في خَتْلي وقد بلغتُ سنَّ التجربة والاختبار التي تمكنني من تقدير الأمور ورد كيد الأعداء إلى نحورهم! يريد أنه لا تجوز عليه الحيلة، ولا يمكن لعدوه أن يخدعه.

الإعراب: «**أكلَّ**» الهمزة للاستفهام، وكل: ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وكل مضاف، و«**الدهر**» مضاف إليه «**حل**» مبتدأ مؤخر «**وارتحال**» معطوف عليه «**أما**» أصل الهمزة للاستفهام، وما نافية، وأما هنا حرف استفتاح «**يبقي**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على الدهر «**علي**» جار ومجرور متعلق بيبقي «**ولا**» الواو عاطفة، ولا زائدة لتأكيد النفي «**يقيني**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، والنون للوقاية، والياء مفعول به «**وماذا**» ما: اسم استفهام مبتدأ، وذا: اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر «**تبتغي**» فعل مضارع «**الشعراء**» فاعله «**مني**» جار ومجرور متعلق بتبتغي، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بتبتغي، وهو محذوف، أي: تبتغيه «**وقد**» الواو حالية، قد حرف تحقيق «**جاوزت**» فعل وفاعل «**حدَّ**» مفعول به لجاوز، وحد مضاف، و«**الأربعين**» مضاف إليه مجرور بالياء المكسور ما قبلها تحقيقًا المفتوحُ ما بعدها تقديرًا، وقيل: مجرور بالكسرة الظاهرة؛ لأنه عومل معاملة «حين» في جعل الإعراب على النون، وسنوضح ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت. =

وليس كسرُها لغة، خلافاً لمن زعم ذلك[1].

وَحَقُّ نون المثنَّى والمُلْحَقِ به الكَسْرُ، وَفتْحُها لغةٌ، ومنه قوله: [الطويل]

ش١٠ ـ عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إلا لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ[2]

= **الشاهد فيه:** قوله: «الأربعين» حيث وردت الرواية فيه بكسر النون كما رأيت في أبيات القصيدة؛ فمن العلماء من خرَّجه على أنه معرب بالحركات الظاهرة على النون على أنه عُومل معاملة المفرد من نحو «حين ومسكين وغسلين ويقطين»، ومنهم من خرَّجه على أنه جمع مذكر سالم معرب بالياء نيابة عن الكسرة، ولكنه كسر النون، وعليه الشارح هنا.

ونظيره بيت ذي الإصبَع العَدواني الذي رويناه لك (ص٥٧)، وقولُ الفرزدق:

مَا سَدَّ حَيٌّ ولا مَيْتٌ مَسَدَّهَا إلا الخلائفُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينِ

(1) زعم ذلك ابن مالك نفسُه كما نقل السيوطي في «البهجة المرضية» ص٥٥ عن «شرح الكافية».
ونقل الأشموني ١/ ١٥٨ عن «شرح التسهيل» مثل ذلك، وقال: وجزم به في «شرح الكافية».
وانظر «توضيح المقاصد» ١/ ٣٣٨.

(٢) البيت لحُميد بن ثَور الهلالي الصحابي أحدِ الشعراء المجيدين، وكان لا يقاربه شاعر في وصف القَطاة، وهو من أبيات قصيدة له يصف فيها القطاة، وأول الأبيات التي يصف فيها القطاة قوله:

كما انْقَبَضَتْ كَدْرَاءُ تَسْقِي فِرَاخَهَا بِشَمْظَةَ رِفْهًا والمِيَاهُ شُعُوبُ
غَدَتْ لم تُصَعِّد في السماء وتَحْتَهَا إذا نَظَرتْ أُهوِيَّةٌ ولُهُوبُ
فَجَاءَتْ وَمَا جَاءَ القَطَا ثُمَّ قَلَّصَتْ بِمِفْحَصِها والوَارِداتُ تَنُوبُ

اللغة: «الأحوذيان» مثنَّى أحوذي، وهو الخفيف السريع، وأراد به هنا جناحَ القطاة، يصفها بالسرعة والخفة، و«استقلت» ارتفعت وطارت في الهواء، و«العشية» ما بين الزوال إلى المغرب، و«هي» ضمير غائبة يعود إلى القطاة على تقدير مضافين. وأصل الكلام: فما زمان رؤيتها إلا لمحة وتغيب.

المعنى: يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين، فليس يقع نظرك عليها حين تَهُمَّ بالطيران إلا لحظةً يسيرة ثم تغيب عن ناظريك، فلا تعود تراها، يقصد أنها شديدة السرعة.

الإعراب: «**على أحوذيين**» جار ومجرور متعلق باستقلت «**استقلَّت**» استقلَّ: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على القطاة التي تقدم وصفها «**عشيةً**» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق باستقلت «**فما**» الفاء عاطفة، ما نافية «**هي**» مبتدأ بتقدير مضافين. والأصل: فما زمان مشاهدتها إلا لمحة وتغيب بعدها «**إلا**» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها «**لمحة**» خبر المبتدأ «**وتغيب**» الواو عاطفة، وتغيب فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على القطاة، والجملة من الفعل والفاعل معطوفة على جملة المبتدأ والخبر.

الشاهد فيه: فتح نون المثنى من قوله: «أحوذيين» وهي لغة وليست بضرورة؛ لأن كسرها يأتي معه الوزن ولا يفوت به غَرَض. =

وظاهرُ كلامِ المصنِّف رحمه الله تعالى أنَّ فتحَ النون في التثنية ككسر نون الجمع في القِلَّة، وليس كذلك، بل كَسْرُها في الجمع شاذٌّ، وفتحُها في التثنية لغة[1] كما قَدَّمْناه. وهل يختصُّ الفتحُ بالياءِ أو يكون فيها وفي الألف؟ قولان: وظاهرُ كلام المصنِّفِ الثاني[2] [3].

---

(1) حكاها الكسائي والفراء مع الياء لا الألف، «توضيح المقاصد» ١/ ٣٣٨ و«شرح الأشموني» ١/ ١٥٩.

(٢) اعلم أنهم اتفقوا على زيادة نون بعد ألف المثنى ويائه وبعد واو الجمع ويائه؛ واختلف النحاة في تعليل هذه الزيادة على سبعة أوجه: الأول ـ وعليه ابن مالك ـ: أنها زيدت دفعًا لتوهم الإضافة في «رأيت بنين كرماء» إذ لو قلت: «رأيت بني كرماء» لم يدرِ السامع الكرام هم البنون أم الآباء؟ فلما جاءت النون، علمنا أنك إن قلت: «بني كرماء» فقد أردت وصف الآباء بالكرم، وأن بني مضاف وكرماء مضاف إليه، وإن قلت: «بنين كرماء» فقد أردت وصف الأبناء أنفسهم بالكرم، وأن كرماء نعت لبنين، وبعدًا عن توهُّم الإفراد في «هذين» ونحو «الخوزلان» و«المهتدين»؛ إذ لولا النون لالتبست الصفة بالمضاف إليه على ما علمت أولاً، ولالتبس المفرد بالمثنى أو بالجمع. الثاني: أنها زيدت عوضًا عن الحركة في الاسم المفرد، وعليه الزجاج. والثالث: أن زيادتها عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وعليه ابن كيسان، وهو الذي يجري على ألسنة المُعرِبين. والرابع: أنها عوض عن الحركة والتنوين معًا، وعليه ابن ولَّاد والجُزُولي. والخامس: أنها عوض عن الحركة والتنوين فيما كان التنوين والحركة في مفرده، كمحمد وعلي، وعن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفرده، كزينب وفاطمة، وعن التنوين فقط فيما لا حركة في مفرده، كالقاضي والفتى، وليست عوضًا عن شيء منهما فيما لا حركة ولا تنوين في مفرده، كالحبلى، وعليه ابن جِنِّي. والسادس: أنها زيدت فرقًا بين نصب المفرد ورفع المثنى، إذ لو حذفت النون من قولك: «عليَّان» لأشكل عليك أمره، فلم تدر أهو مفرد منصوب أم مثنى مرفوع، وعلى هذا الفراء. والسابع: أنها نفس التنوين حرِّك للتخلص من التقاء الساكنين.

ثم المشهور الكثير أن هذه النون مكسورة في المثنَّى مفتوحةٌ في الجمع، فأما مجرد حركتها فيهما؛ فلأجل التخلص من التقاء الساكنين، وأما المخالفة بينهما؛ فلتميز كل واحد من الآخر، وأما فتحها في الجمع؛ فلأن الجمع ثقيل، لدلالته على العدد الكثير، والمثنى خفيف، فقُصدت المعادلة بينهما، لئلا يجتمعَ ثقيلان في كلمة، وورد العكس في الموضعين، وهو فتحها مع المثنى وكسرها مع الجمع، ضرورةً لا لغة.

ثم قيل: ذلك خاصٌّ بحالة الياء فيهما، وقيل: لا، بل مع الألف والواو أيضًا.

وذكر الشيباني وابن جنِّي أن من العرب مَن يضم النون في المثنى، وعلى هذا ينشدون قولَ الشاعر:

يَا أَبَتَا أَرَّقَنِي القِذَّانُ ... فَالنَّومُ لا تَطعَمُهُ العَينَانُ

وهذا إنما يجيء مع الألف لا مع الياء. والقِذَّان: البراغيث، واحدها قُذَذ، بوزن صُرَد. وسُمع تشديد نون المثنَّى في تثنية اسم الإشارة والموصول فقط، وقد قرئ بالتشديد في قوله تعالى: ﴿فذانِّك بُرْهَانَانِ﴾ [القصص: ٣٢]، وقولِه: ﴿واللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا﴾ [النساء: ١٦]، وقولِه: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ﴾ [القصص: ٢٧]، وقولِه سبحانه: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا اللَّذَيْنِّ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩].

(3) الآيات الأربع اللائي ساقهن الشيخ عبد الحميد قَرَأَ بتشديد النون فيها وفي ﴿(هذانِّ خصمان اختصموا)﴾ [الحج: ١٩٠] ابنُ كثيرٍ من العشرة، ووافقه أبو عمرو ورُوَيس في ﴿(فذانِّك)﴾ فقط. ينظر «النشر» ٢/ ١٩٠.

ومن الفتحِ مع الألف قولُ الشاعر: [الرجز]

ش١١ ـ أَعْرِفُ مِنْها الجِيْدَ والعَيْنانا وَمَنْخِرَيْنِ أشبها ظَبْيانا[1]

وقد قيل: إنه مصنوع[2]، فلا يُحْتَجُّ به.

---

(١) البيت لرجل من ضَبَّةَ كما قال المفضَّل، وزعم العيني أنه لا يُعرف قائله، وقيل: هو لرؤبة، والصحيح الأول، وهو من رجز أوله:

إنَّ لسَلْمَى عِندَنَا دِيوَانا يُخزِي فُلانًا وَابنَهُ فُلانَا

كانَتْ عَجُوزًا عُمِّرتْ زَمَانَا وَهيَ تَرَى سَيِّئَهَا إحسَانَا

اللغة: «الجيد» العنق «منخرين» مثنى مَنْخِر، بزنة مَسْجِد، وأصله مكان النخير، وهو الصوت المنبعث من الأنف، ويُستعمل في الأنف نفسه لأنه مكانه، واستعماله في الصوت من باب تسمية الحال في شيء باسم محلِّه، كإطلاق لفظ القرية وإرادة سكانها «ظبيان» اسم رجل، وقيل: مثنى ظَبْي، وليس بشيء، قال أبو زيد: «ظبيان: اسم رجل، أراد: أشبها منخري ظبيان، فحُذف، كما قال الله عز وجل: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] يريد: أهل القرية» اهـ. وتأويل أبي زيد في القرية على أنه مجاز بالحذف، وهو غير التأويل الذي ذكرناه آنفًا.

الإعراب: «**أعرف**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**منها**» جار ومجرور متعلق بأعرف «**الجيد**» مفعول به لأعرف «**والعينانا**» معطوف على الجيد منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «**ومنخرين**» معطوف عى الجيد أيضًا منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى «**أشبها**» أشبه: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل «**ظبيانا**» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد كما هو الصحيح، فأما على أنه مثنى فهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف، كما في قوله: «والعينانا» السابق، وذلك على لغة من يُلزم المثنى الألف، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لمنخرين.

الشاهد فيه: قوله: «والعينانا» حيث فتح نون المثنى، وقال جماعة منهم الهَرَوي: الشاهد فيه في موضعين: أحدهما ما ذكرنا، وثانيهما قوله: «ظبيانا»، ويتأتَّى ذلك على أنه تثنية ظبي، وهو فاسد من جهة المعنى، والصواب أنه مفرد، وهو اسم رجل كما قدَّمنا لك عن أبي زيد، وعليه لا شاهد فيه، وزعم بعضهم أن نون «منخرين» مفتوحة، وأن فيها شاهدًا أيضًا، فهو نظير قول حُميد بن ثور: «على أَحوَذِيَّيْنَ» الذي تقدم (الشاهد رقم ١٠).

(٢) حكى ذلك ابنُ هشام رحمه الله، وشُبهة هذا القيل أن الراجز قد جاء بالمثنى بالألف في حالة النصب، وذلك في قوله: «والعينانا» وفي قوله: «ظبيانا» عند الهروي وجماعة، ثم جاء به بالياء في قوله: «منخرين» فجمع بين لغتين من لغات العرب في بيت واحد، وذلك قلما يتفق لعربي.

ويردُّ هذا الكلامَ شيئان:

أولهما: أن أبا زيد رحمه الله قد روى هذه الأبيات ونسبها لرجل من ضبة، وأبو زيد ثقة ثَبت، حتى إن سيبويه رحمه الله كان يعبِّر عنه في «كتابه» بقوله: «حدثني الثقة» أو «أخبرني الثقة» ونحوِ ذلك. =

إعراب جمع المؤنث السالم وما ألحق به

٤١ ـ وَمـا بِـتـا وَأَلِـفٍ قَـدْ جُـمِـعـا يُكْسَرُ فِي الجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعا[١]

لمَّا فَرَغَ من الكلام على الذي تَنوب فيه الحروفُ عن الحركات، **شَرَعَ في ذِكر ما نابَتْ فيه حركةٌ عن حركةٍ، وهو قسمان، أحدهما: جمعُ المؤنَّثِ السالمُ**، نحو «مُسْلِماتٍ»، وقيَّدنا بـ«السالم» احترازاً عن جمع التكسير، وهو ما لم يَسْلَمْ فيه بِناءُ الواحدِ، نحو: «هُنود» وأشار إليه المصنِّفُ رحمه الله تعالى بقوله: «**وما بِتا وألفٍ قَدْ جُمِعا**» أي: جُمِعَ بالألف والتاء المَزيدتين، فخرج نحو قُضاة[٢]، فإنَّ ألفه غيرُ زائدةٍ، بل هي منقلبة عن أصْلٍ وهو الياء؛ لأن أصله «قُضَيَةٌ»، ونحو «أبياتٍ»[٣] فإنَّ تاءه أصليَّة. والمراد منه: ما كانت الألف والتاء سبباً في دَلَالَته على الجمع، نحو: «هِنْداتٍ»، فاحترز بذلك عن نحو «قُضاةٍ» و«أبْياتٍ»، فإن كلَّ واحد منهما جمعٌ مُلتَبِسٌ بالألف والتاء، وليس مما نحن فيه؛ لأنَّ دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء، وإنما هو بالصِّيغَةِ.

= **وثانيهما**: أن الرواية عند أبي زيد في «نوادره»:

ومَـنـخِـرَانِ أشـبَـهَـا ظَـبـيَـانَـا

بالألف في «منخرين» أيضًا؛ فلا يتمُّ ما ذكروه من الشُّبهة لادِّعاء أن الشاهد مصنوع، فافهم ذلك وتدبَّره.

(١) «وما» الواو للاستئناف، ما: اسم موصول مبتدأ «بتا» جار ومجرور متعلق بجُمع الآتي «وألف» الواو حرف عطف، ألف: معطوف على تا «قد» حرف تحقيق «جمعا» جمع: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «يكسر» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ «في الجر» جار ومجرور متعلق بيكسر «وفي النصب» الواو حرف عطف، في النصب: جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول «معاً» ظرف متعلق بمحذوف حال.

(٢) مثل قضاة في ذلك: بناة، وهداة، ورماة، ونظيرها: غزاة، ودعاة، وكساة، فإن الألف فيها منقلبة عن أصل، لكن الأصل في غزاة ودعاة وكساة واو، لا ياء كما هو أصل ألف بناة وهداة ورماة.

(٣) ومثل أبيات في ذلك: أموات، وأصوات، وأثبات، وأحوات جمع حوت، وأسحات جمع سُحت بمعنى حرام.

فاندفع بهذا التقرير الاعتراضُ على المصنف بمثل «قُضاةٍ» و«أبيات» وعُلِم أنه لا حاجةَ إلى أن يقول: بأَلف وتاء مزيدتين، فالباء في قوله: «بتا» متعلقة بقوله: «جُمِع».

وحكمُ هذا الجمع أنْ يُرْفَعَ بالضمَّةِ، وينصبَ ويُجرَّ بالكسرة، نحو: «جاءَني هِنْداتٌ» و«رَأيْتُ هِنْداتٍ» و«مَررْتُ بِهِنْداتٍ» فنابت فيه الكسرةُ عن الفتحة(١). وزعم بعضُهم(٢) أنَّه مبنيٌّ في حالة النصب، وهو فاسدٌ؛ إذ لا موجِبَ لبنائه(٣).

٤٢ ـ كَذا أولاتُ والَّذي اسْماً قَد جُعِلْ كـأذرِعـاتٍ فِـيـهِ ذا أيْـضـاً قُـبِـلْ(٤)

---

(١) قال الأشموني ١/ ١٦٢ ـ ١٦٣: وإنما نُصِبَ بالكسرة مع تأتِّي الفتحة؛ ليجري على سَنَن أصله، وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جرّه.
قال: وجوّز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً، وهشام [بن معاوية الضرير الكوفي] فيما حُذِفَت لامُهُ.

(٢) هو الأخفش كما ذكر الأشموني ١/ ١٦٢، والسيوطي في «البهجة» ص٥٦.

(٣) **اختلف النحويون في جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضي نصبه**؛ فقيل: هو مبني على الكسر في محل نصب، مثل: هؤلاء وحذام ونحوهما، وقيل: هو معرب. ثم قيل: يُنصب بالفتحة الظاهرة مطلقًا، أي: سواء أكان مفرده صحيح الآخر، نحو زينبات وطلحات في جمع زينب وطلحة، أم كان معتلًّا، نحو لغات وثبات في جمع لغة وثُبَة. وقيل: بل يُنصب بالفتحة إذا كان مفرده معتلًّا، وبالكسرة إذا كان مفرده صحيحًا. وقيل: يُنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقًا، حملاً لنصبه على جرِّه، كما حمل نصب جمع المذكر السالم ـ الذي هو أصل جمع المؤنث ـ على جره، فجُعلا بالياء، وهذا الأخير هو أشهر الأقوال وأصحُّها عندهم، وهو الذي جرى عليه الناظم هنا.
ثم اعلم أن **الجمع بالألف والتاء ينقاس في خمسة أشياء: أولها**: ما كان مقترنًا بالتاء، سواء أكان عَلَمَ مؤنث كفاطمة، أم علم مذكر كطلحة، أم غير علم كزَفرة. **وثانيها**: ما كان آخره ألف التأنيث الممدودة كصحراء، أو المقصورة كحُبلى. **وثالثها**: ما كان علمًا لمؤنث، كزينب ودعد. **ورابعها**: مصغر ما لا يعقل، كـ«دُريهم». **وخامسها**: وصف ما لا يعقل، كأيام معدودات وجبال راسيات.

(٤) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أولات» مبتدأ مؤخر «والذي» الواو للاستئناف، الذي: اسم موصول مبتدأ أول «اسماً» مفعول ثان لجعل الآتي «قد» حرف تحقيق «جعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ـ وهو المفعول الأول ـ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة الموصول «كأذرعات» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كأذرعات «فيه» جار ومجرور متعلق بقبل الآتي «ذا» مبتدأ ثان «أيضاً» مفعول مطلق حُذف عامله «قبل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

أشار بقوله: «**كذا أولاتُ**» إلى أنَّ «أولاتِ» تَجري مَجْرَى جمعِ المؤنَّث السَّالمِ في أنها تُنصَبُ بالكَسرة، وليست بجمع مؤنَّث سالم، بل هي مُلْحَقةٌ به، وذلك لأنَّها لا مفردَ لها من لَفظها.

ثم أشار بقوله: «**والَّذي اسْماً قدْ جُعِلْ**» إلى أن ما سُمِّيَ به من هذا الجمع والملحق به، نحو: «أَذْرِعاتٍ» يُنْصَبُ بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يحذف منه التنوين، نحو: «هذه أذْرِعاتٌ» و«رَأَيْتُ أذْرِعاتٍ» و«مَرَرْتُ بأَذْرِعاتٍ»، **هذا هو المذهب الصحيح، وفيه مذهبان آخَران:**

أحدهما: أنه يرفع بالضمة وينصب ويجرُّ بالكسرة، ويُزال منه التنوينُ، نحو: «هذه أذرعاتُ» و«رأيتُ أذْرِعاتِ» و«مررْتُ بأَذرعاتِ».

والثاني: أنَّه يرفعُ بالضمَّة وينصبُ ويجرُّ بالفتحة، ويحذفُ منه التنوين، نحو: «هذه أذرعاتُ» و«رأيت أذرعاتَ» و«مرَرْتُ بأَذرعاتَ»، ويُرْوى قولُه: [الطويل]

ش١٢ ـ تَنَوَّرْتُها مِن أَذْرِعات وَأَهْلُها ... بيَثْرِبَ أَدْنى دارِها نَظَرٌ عالي[1]

= ذا، والجملة خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول وهو «الذي»، أي: وقد قيل هذا الإعراب في الجمع الذي جعل اسماً كأذرعات، والتقدير الإعرابي للبيت: وأولات كذلك، أي: كالجمع بالألف والتاء، والجمع الذي جُعل اسماً ـ أي سُمِّي به بحيث صار علماً، ومثاله أذرعات ـ هذا الإعراب قد قُبل فيه أيضاً، وأذرعات في الأصل: جمع أذرعة الذي هو جمع ذراع، كما قالوا: رجالات وبيوتات وجمالات، وقد سُمِّي بأذرعات بلد في الشام كما ستسمع في الشاهد رقم ١٢.

(١) البيت لامرئ القيس بن حُجر الكِندي من قصيدة مطلعها:

أَلاَ عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي ... وهَل يَعِمَنْ مَنْ كانَ في العُصُرِ الخَالِي

اللغة: «تنورتها» نظرت إليها من بعيد، وأصل التنور: النظر إلى النار من بعيد، سواء أراد قصدها أم لم يُرِد، و«أذرعات» بلد في أطراف الشام، و«يثرب» اسم قديم لمدينة الرسول ﷺ «أدنى» أقرب «عال» عظيم الارتفاع والامتداد.

الإعراب: «**تنَّورتها**» فعل وفاعل ومفعول به «**من**» حرف جر «**أذرعات**» مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة إذا قرأته بالجر منونًا أو من غير تنوين، فإن قرأته بالفتح قلت: وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العَلَمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بتنور «**وأهلها**» الواو للحال، وأهل: مبتدأ، وأهل مضاف، والضمير مضاف إليه «**بيثرب**» جار ومجرور متعلق بمحذوف=

بكسرِ التَّاءِ منوَّنةً كالمذهب الأوَّل، وبكسرها بلا تنوين كالمذهب الثاني، وبفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث.

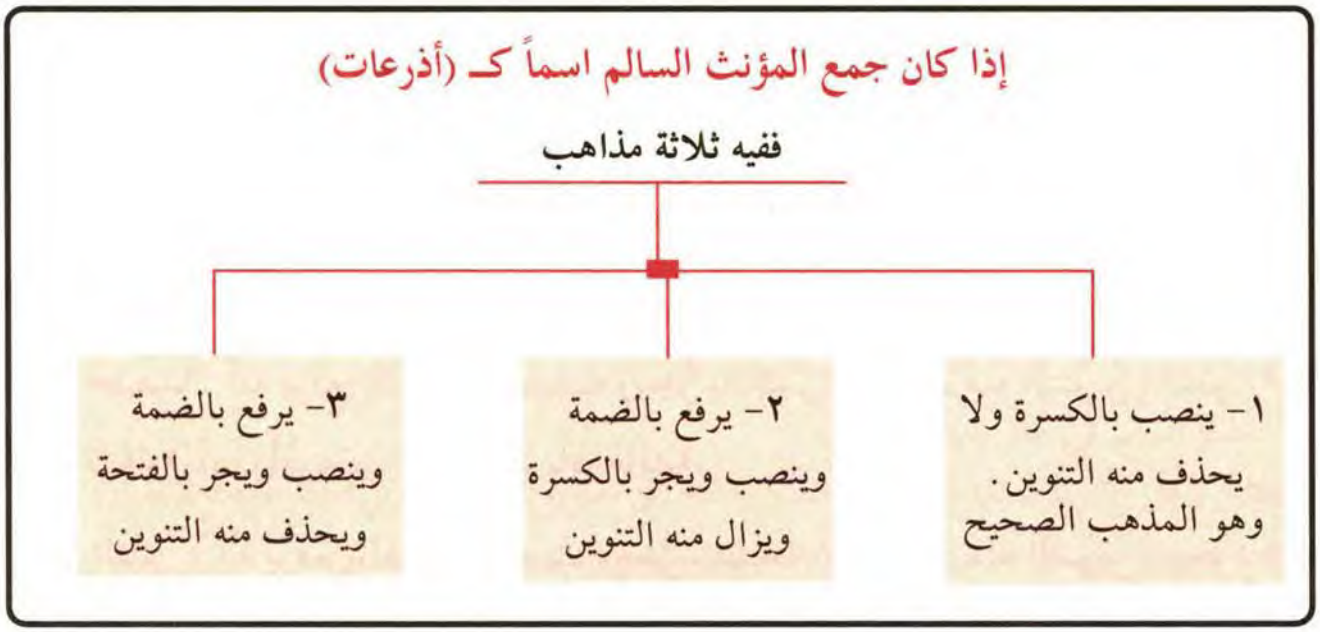

= خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال «**أدنى**» مبتدأ، وأدنى مضاف، ودار من «**دارها**» مضاف إليه، ودار مضاف، وضمير الغائبة مضاف إليه «**نظر**» خبر المبتدأ «**عال**» نعت لنظر.

الشاهد فيه: قوله: «أذرعات» فإن أصله جمع، كما بيَّنا في تقدير بيت الناظم، ثم نُقل فصار اسم بلد؛ فهو في اللفظ جمع وفي المعنى مفرد. ويروى في هذا البيت بالأوجه الثلاثة التي ذكرها الشارح، فأما من رواه بالجرِّ والتنوين فإنما **لاحظ حاله قبل التسمية به** من أنه جمع بالألف والتاء المزيدتين، والذين يلاحظون ذلك يستندون إلى أن التنوين في جمع المؤنث السالم تنوين المقابلة؛ إذ هو في مقابلة النون التي في جمع المذكر السالم، وعلى هذا لا يُحذف التنوين ولو وُجد في الكلمة ما يقتضي منعَ صرفها؛ لأن التنوين الذي يُحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكين، وهذا عندهم كما قلنا تنوين المقابلة.

وأما من رواه بالكسر من غير تنوين ـ وهم جماعة منهم المبرِّد والزجَّاج ـ **فقد لاحظوا فيه أمرين**: **أولهما**: أنه جمع بحسب أصله، **وثانيهما**: أنه عَلَمٌ على مؤنث، فأعطَوه من كل جهة شَبَهًا؛ فمن جهة كونه جمعًا نصبوه بالكسرة نيابة عن الفتحة، ومن جهة كونه علم مؤنث حذفوا تنوينه.

وأما الذين روَوه بالفتح من غير تنوين ـ وهم جماعة منهم سيبويه وابن جِنِّي ـ **فقد لاحظوا حالته الحاضرة فقط**، وهي أنه علم على مؤنث، فقد اجتمع فيه العلمية والتأنيث، وكلُّ اسم تجتمع فيه العلمية مع التأنيث يكون ممنوعًا من الصرف، فيُجرُّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة.

إعراب ما لا ينصرف

٤٣ ـ وَجُرَّ بِالفَتْحةِ ما لَا يَنْصَرِفْ ما لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ «أَلْ» رَدِفْ[١]

أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيه حركةٌ عن حركةٍ، وهو الاسمُ الذي لا يَنْصرفُ، وحكمُه أنه يرفعُ بالضمَّة، نحو: «جاءَ أَحْمَدُ» وينصبُ بالفتحة، نحو: «رأيت أَحْمَدَ» ويجرُّ بالفتحة أيضاً، نحو: «مررتُ بأَحْمَدَ» فنابت الفتحة عن الكسرة، هذا إذا لم يُضَفْ أو يقع بعد الألف واللام، فإن أضيف جُرَّ بالكسرة، نحو: «مررتُ بأَحْمَدِكُمْ» وكذا إذا دخله الألفُ واللَّامُ، نحو: «مرَرْتُ بالأَحْمَدِ»[٢]، .....

(١) «وجر» الواو للاستئناف، جر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالفتحة» جار ومجرور متعلق بجر «ما» اسم موصول مفعول به لجر، مبني على السكون في محل نصب «لا» نافية «ينصرف» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وسُكِّن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يضف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه، والجملة صلة ما المصدرية «أو» عاطفة «يك» معطوف على يضف، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، وهو متصرف من كان الناقصة، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «بعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر يك، وبعد مضاف، و«أل» مضاف إليه مقصود لفظه «ردف» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وسُكِّن للوقف، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب حال من الاسم الموصول وهو ما، أي: اجرر بالفتحة الاسم الذي لا ينصرف مدة عدم إضافته وكونه غير واقع بعد أل.

(٢) قد دخلت «أل» على العلم، إما للمح الأصل، وإما لكثرة شياعه بسبب تعدُّد المسمَّى بالاسم الواحد وإن تعدد الوضع، وقد أُضيف العلم لذلك السبب أيضًا.

فمن أمثلة دخول أل على العلم قولُ الراجز:

باعَدَ أُمَّ العَمرِو مِن أسِيرِهَا حُرَّاسُ أبوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

ومثل هذا قول جرير بن عطية:

أواصِلٌ أنت أُمَّ العَمرِو أم تَدَعُ أم تَقطَعُ الحَبلَ مِنهُمْ مِثلَمَا قطعُوا

ومن أمثلة إضافة العلم قولُ الشاعر:

عَلَا زَيدُنَا يَومَ النَّقَا رَأسَ زَيدِكُمْ بأبيَضَ مَاضِي الشَّفرَتَينِ يَمَانِ

فإنه يجرُّ بالكسرة[1][2].

(١) سواء أكانت «أل» معرفةً، نحو: «الصلاةُ في المَساجِدِ أفضلُ منها في المَنازِلِ»، أو موصولةً، كالأعمى والأصمِّ واليقظان، أو زائدة، كقول ابنِ ميَّادةَ يمدح الوليد بن يزيد:

رَأيتُ الوَلِيدَ بنَ اليَزيدِ مُبارَكًا شَدِيدًا بأعبَاءِ الخِلافَةِ كَاهِلُهْ

فإنَّ الاسمَ مع كلِّ واحدٍ منها يُجَرُّ بالكسرة.

(2) ظاهر كلام الناظم أن ما لا ينصرف إذا أُضيفَ أو تبعَ «الـ» يبقى في هاتين الحالتين ممنوعاً من الصرف، وهو اختيار جماعة، وهو ظاهر كلامه في «التسهيل» كما في «شرحه» ١/ ٤١.

وذهب جماعةٌ منهم المبرد والسيرافي وابن السرَّاج والزجاجي إلى أنه يكون منصرفاً مطلقاً.

واختار ابن مالك في «نُكَتِهِ على مقدمة ابن الحاجب» أنه إن زالت منهُ علّةٌ فمنصرف، وإن بقيت العلتان فغير منصرف، وتابعه ابن الخباز الموصلي وابن القَوبَع.

ينظر «شرح الأشموني» و«حاشية الصبان» عليه ١/ ١٦٩، و«البهجة المرضية» ص٥٨ ـ ٥٩.

إعراب الأمثلة (الأفعال) الخمسة

٤٤ ـ واجْعَلْ لِنَحْوِ «يَفْعَلَانِ» النُّونا رَفْعاً وَتَدْعِينَ وَتَسْألونا[١]

٤٥ ـ وَحَذْفُها لِلجَزْمِ والنَّصْبِ سِمَهْ كَلَمْ تَكوني لِتَرومي مَظْلَمَهْ[٢]

لمَّا فرغ من الكلامِ على ما يُعْرَبُ من الأسماءِ بالنيابة، شَرَعَ في ذكر ما يُعرَب من الأفعال بالنيابة، **وذلك الأمثلةُ الخمسةُ**، فأشار بقوله: «يفعلان» إلى كلِّ فعل اشتمل على ألف اثنين، سواء كان في أوله الياء، نحو: «يَضْرِبانِ» أو التاء، نحو: «تَضْرِبانِ» وأشار بقوله: «وَتَدْعينَ» إلى كلِّ فعلٍ اتَّصل به ياءُ مخاطبةٍ، نحو: «أَنْتِ تَضْرِبينَ».

وأشار بقوله: «وَتَسْألونَ» إلى كلِّ فعل اتَّصل به واوُ الجمع، نحو: «أَنتمْ تَضْرِبونَ» سواءٌ كان في أولهِ التاءُ كما مُثِّلَ، أو الياء، نحو: «الزَّيْدونَ يَضْرِبون».

---

(١) «واجعل» الواو للاستئناف، اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لنحو» جار ومجرور متعلق باجعل، ونحو مضاف، و«يفعلان» قصد لفظه مضاف إليه «النونا» مفعول به لاجعل «رفعاً» مفعول لأجله، أو منصوب على نزع الخافض «وتدعين» الواو عاطفة، وتدعين معطوف على يفعلان، وقد قصد لفظه أيضاً «وتسألونا» الواو عاطفة، تسألون: معطوف على يفعلان، وقد قصد لفظه أيضاً، وأراد من «نحو يفعلان» كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين، ومن «نحو تدعين» كل فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة، ومن نحو «تسألون» كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة.

(٢) «وحذفها» الواو للاستئناف، حذف: مبتدأ، وحذف مضاف، وها: مضاف إليه «للجزم» جار ومجرور متعلق بسمة الآتي «والنصب» معطوف على الجزم «سمه» خبر المبتدأ، والسمة ـ بكسر السين المهملة ـ العلامة، وفعلها وَسَم يَسِمُ سِمةً على مثال وعد يعد عدة ووصف يصف صفة وومق يمق مقة «كلم» الكاف حرف جر، والمجرور بها محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك، ولم: حرف نفي وجزم وقلب «تكوني» فعل مضارع متصرف من كان الناقصة مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة اسم تكون، مبني على السكون في محل رفع «لترومي» اللام لام الجحود، وترومي فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد لام الجحود، وعلامة نصبه حذف النون، والياء فاعل «مظلمه» مفعول به لترومي؛ والمظلمة ـ بفتح اللام ـ الظلم، وأن المصدرية المضمرة مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بلام الجحود، واللام ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر تكوني، وجملة تكون واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول الذي قدرناه.

فهذه الأمثلةُ الخمسةُ ـ وهي: «يَفْعَلانِ» و«تَفْعَلانِ» و«يَفْعَلونَ» و«تَفْعَلونَ» و«تَفْعَلينَ» ـ تُرْفَعُ بثبوت النون، وتُنصَب وتجزم بحذفها، فنابت النونُ فيه عن الحركة التي هي الضمَّة، نحو: «الزَّيْدانِ يَفْعَلانِ» فـ«يفعلان» فعل مضارع مرفوع، وعلامةُ رفعه ثبوت النون. وتنصب وتجزم بحذفها، نحو: «الزَّيْدانِ لَنْ يَقوما» و«لَمْ يَخْرُجا» فعلامة النصب والجزم سُقوطُ النون من «يقوما» و«يخرجا»[1] ومنه قولُه تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤].

(1) وذكر الأشموني ١/ ١٧١ أن هذا مذهب الجمهور، وأن بعضهم ذهب إلى أنها مُعربةٌ بحركات مقدّرة على لام الفعل.

إعراب ما اعتلَّ من الأسماء

٤٦ ـ وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الأَسْماءِ ما ... كالمُصْطَفَى والمُرْتَقي مَكارِما[١]

٤٧ ـ فالأوَّلُ الإعْرابُ فيهِ قُدِّرا ... جَميعُهُ وَهْوَ الّذي قَدْ قُصِرا[٢]

٤٨ ـ والثَّانِ مَنْقوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ ... وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذا أَيضاً يُجَر[٣]

---

(١) «وسم» الواو للاستئناف، سم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «معتلًّا» مفعول ثان لسمِّ مقدم على المفعول الأول «من الأسماء» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما «ما» اسم موصول مفعول أول لسمِّ، مبني على السكون في محل نصب «كالمصطفى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «والمرتقي» معطوف على المصطفى «مكارما» مفعول به للمرتقي، والمعنى: سم ما كان آخره ألفاً كالمصطفى، أو ما كان آخره ياء كالمرتقي ـ حال كونه من الأسماء، لا من الأفعال ـ معتلاً.

(٢) «فالأول» مبتدأ أول «الإعراب» مبتدأ ثان «فيه» جار ومجرور متعلق بـ«قُدِّر» الآتي «قدرا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الإعراب، والألف للإطلاق «جميعه» جميع: توكيد لنائب الفاعل المستتر، وجميع مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ويجوز أن يكون «جميعه» هو نائب الفاعل لقدر، وعلى ذلك لا يكون في «قدر» ضمير مستتر، كما يجوز أن يكون «جميعه» توكيداً للإعراب ويكون في «قدر» ضمير مستتر عائد إلى الإعراب أيضاً «هو الذي» مبتدأ وخبر «قد» حرف تحقيق «قصرا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الذي، والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها صلة الذي. والمعنى: فالأول ـ وهو ما آخره ألف من الأسماء كالمصطفى ـ الإعراب جميعه، أي: الرفع والنصب والجر، قدر على آخره الذي هو الألف، وهذا النوع هو الذي قد قصرا، أي: سُمِّي مقصوراً، من القصر بمعنى الحبس، وإنما سُمي بذلك لأنه قد حُبس ومُنع من جنس الحركة.

(٣) «والثاني منقوص» مبتدأ وخبر «ونصبه» الواو عاطفة، نصب: مبتدأ، ونصب مضاف، والهاء ضمير الغائب العائد على الثاني مضاف إليه «ظهر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على نصب، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو نصب «ورفعه» الواو عاطفة، ورفع: مبتدأ، ورفع مضاف، والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «ينوى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على رفع، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو رفع «كذا» جار ومجرور متعلق بـ«يجر»، «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «يجر» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنقوص.

شَرَعَ في ذكر إعراب المعتلِّ من الأسماء والأفعال، فذَكَرَ أنَّ ما كان مثل «المُصْطَفَى» و«المُرْتَقي» يُسمَّى مُعْتلًّا، وأشار بـ«المُصْطَفَى» إلى ما في آخِرِهِ ألفٌ لازمة قبلَها فتحةٌ، مثل: «عَصاً» وَ«رَحىً»، وأشار بـ«المُرْتَقي» إلى ما في آخره ياءٌ مكسور ما قبلها، نحو: «القاضي» و«الدَّاعي»[(1)].

ثم أشار إلى أن ما في آخره ألفٌ مفتوحٌ ما قبلها يُقَدَّرُ فيه جميعُ حركات الإعرابِ: الرفعُ، والنصب، والجرُّ[(2)]، وأنه يُسمَّى المقصور[(3)]، **فالمقصور هو: الاسم المُعْرَب الذي في آخره ألفٌ لازمةٌ**، فاحترز بـ«الاسم» من الفعل، نحو: «يَرْضَى»، وبـ«المُعْرَبِ» من المبني، نحو: «إذا»، وبـ«الألف» من المنقوص، نحو: «القاضي» كما سيأتي، وبـ«لازمة» من المثنَّى في حالة الرفع، نحو: «الزَّيْدانِ»، فإن ألفه لا تلزمه؛ إذ تقلب ياءً في الجرِّ والنصب، نحو: «[رأيتُ] الزَّيْدَيْنِ».

وأشار بقوله: «**والثانِ منقوص**» إلى «المُرْتَقي»، **فالمنقوصُ هو: الاسم المُعْرَب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة**[(4)]، نحو: «المُرْتَقي»، فاحترز بـ«الاسم» عن الفعل، نحو: «يَرْمي»، وبـ«المعرب» عن المبني، نحو: «الَّذي»، وبقولنا «قبلَها كسرة» عن التي قبلها سكون، نحو: «ظَبْيٌ» وَ«رَمْيٌ»، فهذا معتلٌّ جارٍ مَجْرَى الصحيح في رفعه بالضمَّة، ونصبِه بالفتحة، وجرِّه بالكسرة.

وحكمُ هذا المنقوص أنَّه يظهرُ فيه النَّصبُ[(5)(٦)]، نحو: «رَأَيْتُ القاضَي»، وقال الله

---

(1) قال المرداوي ١/ ٣٤٦: وليس في الأسماء ما حرفُ إعرابه واوٌ لازمةٌ قبلها ضمّة!

(2) لتعذُّر تحريك الألف.

(3) وسُمّي مقصوراً؛ لأنه قُصِرَ عن ظهور الحركات، والقصر: المنع. «توضيح المقاصد» ١/ ٣٤٧.

(4) وسمي منقوصاً؛ لأنه تُحذَف لامُهُ للتنوين. «توضيح المقاصد» ١/ ٣٤٧.

(5) لخفة الفتح.

(٦) من العرب مَنْ يعاملُ المنقوصَ في حالة النصب معاملتَه إيَّاه في حالتي الرفع والجرِّ؛ فيقدر فيه الفتحة على الياء أيضًا، إجراء للنصب مُجرى الرفع والجرِّ، وقد جاء من ذلك قول مجنونِ ليلى:

وَلَوْ أنَّ وَاشٍ بِاليَمَامَةِ دارُهُ ... ودَارِي بأعلى حَضرَمَوتَ اهتَدَى لِيَا

وقولُ بِشر بن أبي خازم، وهو عربي جاهلي:

كَفَى بالنَّأيِ مِن أسماءَ كَافِي ... ولَيسَ لِنَأيِهَا إذ طَالَ شَافِي =

تعالى: ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١] ويُقَدَّرُ فيه الرفعُ والجَرُّ لثقلهما على الياء[(١)]، نحو: «جاءَ القاضي و«مَرَرْتُ بالقاضي»، فعلامة الرفع ضمةٌ مُقَدَّرة على الياء، وعلامةُ الجرِّ كسرةٌ مقدَّرةٌ على الياء[(2)].

وعُلِمَ ممَّا ذُكر أن الاسمَ لا يكونُ في آخره واوٌ قبلها ضمَّة، نعم إن كان مبنيًّا وُجد ذلك فيه، نحو: «هو» ولم يوجد ذلك في المعرَب إلَّا في الأسماء الستَّة في حالة الرفع، نحو: «جاءَ أبوهُ» وأجاز ذلك الكوفيون **في موضعين آخَرَين، أحدهما**: ما سمي به من الفعل، نحو «يَدْعُو» و«يَغْزُو» **والثاني**: ما كان أعجميًّا، نحو: « سَمَنْدُو»، و«قَمَنْدُو».

= فأنت ترى المجنون قال: «أن واشٍ» فسكن الياء ثم حذفها مع أنه منصوبٌ؛ لكونه اسم أن، وترى بِشرًا قال: «كافي» مع أنه حال من النأي أو مفعول مطلق.

وقد اختلف النُّحاة في ذلك، فقال المبرِّد: هو ضرورة، ولكنها من أحسن ضرورات الشعر، والأصح جوازه في سعة الكلام؛ فقد قرئ: «مِنْ أَوسَطِ ما تُطعمونَ أَهاليْكم» [المائدة: ٨٩] بسكون الياء.

(١) من العرب من يعامل المنقوص في حالتي الرفع والجرِّ كما يعاملُه في حالة النصب، فيُظهر الضمة والكسرة على الياء كما يظهر الفتحةَ عليها، وقد ورد من ذلك قول جَرير بن عطية:

فَيَومًا يُوافِينَ الهَوى غيرَ ماضِي ... ويَومًا تَرَى مِنهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ

وقولُ الآخر:

لَعَمرُكَ مَا تَدرِي مَتَى أنتَ جَائِيٌ ... ولكنَّ أقصَى مُدَّةِ الدَّهرِ عَاجِلُ

وقول الشمَّاخ بن ضرار الغطفاني:

كَأَنَّها وقد بَدَا عَوَارِضُ ... وفَاضَ مِنْ أيدِيهِنَّ فائِضُ

وقول جريرٍ أيضًا:

وَعِرقُ الفَرَزدقِ شرُّ العُرُوقِ ... خَبِيثُ الثَّرَى كَابِيُ الأَزْنُدِ

ولا خلاف بين أحد من النحاة في أن هذا ضرورةٌ لا تجوز في حالة السَّعة، والفرق بين هذا والذي قبله أن فيما مضى حمل حالة واحدة على حالتين؛ ففيه حمل النصب على حالتي الرفع والجر؛ فأعطينا الأقل ـ وهو النصب ـ حكم الأكثر، ولهذا جوَّزه بعضُ العلماء في سعة الكلام، وورد في قراءة جعفرٍ الصادق رضي الله عنه: «من أوسَطِ ما تُطعِمونَ أَهاليْكم»، أما هذه، ففيه حمل حالتين ـ وهما حالة الرفع وحالة الجرِّ ـ على حالة واحدة وهي حالة النصب، وليس من شأن الأكثر أن يُحمل على الأقل، ومن أجل هذا اتفقت كلمة النحاة على أنه ضرورة يُغتفر منها ما وقع فعلاً في الشعر، ولا ينقاس عليها.

(2) وقد تكون هذه الياء محذوفة وتُقَدَّر عليها الحركات، كما في قوله تعالى: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾ [البقرة: ١٨٦] أو قولِه: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [الرعد: ٧].

إعراب ما اعتلَّ من الأفعال

٤٩ ـ وأيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ أَوْ واوٌ او ياءٌ فَمُعْتَلًّا عُرِفْ(١)

أشار إلى أنَّ المعتلَّ من الأفعال هو ما كان في آخره واوٌ قبلها ضمَّةٌ، نحو: «يَغْزُو» أو ياء قبلها كسرة، نحو: «يَرْمي» أو ألف قبلها فتحة، نحو: «يَخْشَى».

٥٠ ـ فالأَلِفَ انْوِ فيهِ غَيْرَ الجَزْمِ وَأبْدِ نَصْبَ ما كَيَدْعو يَرْمي(٢)

---

(١) «أي» اسم شرط مبتدأ، وأي مضاف، و«فعل» مضاف إليه «آخر» مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لآخر، وهو الذي سوغ الابتداء به «ألف» خبر المبتدأ الذي هو آخر، والجملة مفسرة لضمير مستتر في كان محذوفاً بعد أي الشرطية، أي: فهذه الجملة في محل نصب خبر كان المحذوفة مع اسمها وكان هي فعل الشرط، وقيل: آخر اسم لكان المحذوفة، وألف خبرها، وإنما وقف عليه بالسكون ـ مع أن المنصوب المنون يوقف عليه بالألف ـ على لغة ربيعة التي تقف على المنصوب المنون بالسكون، ويبعد هذا الوجه كون قوله: «أو واو أو ياء» مرفوعين، وإن أمكن جعلهما خبراً لمبتدأ محذوف وتكون «أو» قد عطفت جملة على جملة، لكن ذلك تكلف «أو واو أو ياء» معطوفان على ألف، «فمعتلًّا» الفاء واقعة في جواب الشرط، و«معتلًّا» حال من الضمير المستتر في عرف مقدم عليه «عرف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل، وخبر «أي» هو مجموع جملة الشرط والجواب على الذي نختاره في أخبار أسماء الشرط الواقعة مبتدأ، والتقدير: أي فعل مضارع كان هو ـ أي الحال والشأن ـ آخره ألف أو واو أو ياء فقد عُرف هذا الفعل بأنه معتل، يريد أن المعتل من الأفعال المعربة هو ما آخره حرف علة: ألف أو واو أو ياء.

(٢) «فالألف» مفعول لفعل يفسره ما بعده، وهو على حذف «في» توسعاً، والتقدير: ففي الألف انو «انو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فيه» جار ومجرور متعلق بانو «غير» مفعول به لانو، وغير مضاف، و«الجزم» مضاف إليه «وأبد» الواو حرف عطف، أبد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نصب» مفعول به لأبد، ونصب مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «كيدعو» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لما «يرمي» معطوف على يدعو مع إسقاط حرف العطف، يريد أن ما كان من الأفعال المعربة آخره ألف يُقدَّر فيه الرفع والنصب اللذان هما غير الجزم مما يلحق الأفعال من أنواع الإعراب، وما كان من الأفعال المعربة آخره واو كيدعو أو ياء كيرمي يظهر فيه النصب.

٥١ ـ والرَّفْعَ فيهِما انْوِ واحْذِفْ جازِما ثَـلَاثَـهُـنَّ تَـقْـضِ حُـكْـمـاً لازِمـا[1]

ذكرَ في هذين البيتَين كيفيةَ الإعرابِ في الفعل المعتلِّ، فذكر أنَّ الألف يُقَدَّر فيها غيرُ الجزم، وهو الرفع والنَّصب، نحو: «زَيْدٌ يَخْشَى» فـ«يخشى» مَرْفوعٌ، وعلامة رَفْعِهِ ضمَّةٌ مقدَّرة على الألف، و «لَنْ يَخْشَى» فـ«يَخشى» منصوب، وعلامةُ النصب فتحةٌ مقدَّرةٌ على الألف، وأما الجزمُ فيظهر؛ لأنه يُحْذَفُ له الحرفُ الآخِرُ، نحو: «لَمْ يَخْشَ».

وأشار بقوله: «**وأَبْدِ نَصْبَ ما كَيَدْعو يَرْمي**» إلى أنَّ النصب يظهر فيما آخرُه واو أو ياء[2]، نحو: «لَنْ يَدْعوَ» و«لَنْ يَرْميَ».

وأشار بقوله: «**والرَّفْعَ فيهِما انْوِ**» إلى أنَّ الرفع يُقَدَّرُ في الواو والياء، نحو: «يَدْعو» و«يَرْمي» فعلامةُ الرفعِ ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على الواو والياء[3].

وأشار بقوله: «واحْذِفْ جازِماً ثَلَاثَهُنَّ» إلى أن الثلاث ـ وهي الألف والواو والياء ـ تُحْذَفُ في الجَزْمِ، نحو: «لَمْ يَخْشَ» و«لَمْ يَغْزُ» و«لَمْ يَرْمِ» فعلامةُ الجَزْمِ حذفُ الألف والواو والياء.

---

(١) «والرفع» الواو حرف عطف، الرفع: مفعول به مقدم على عامله وهو انو الآتي «فيهما» جار ومجرور متعلق بانو «انو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «واحذف» فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جازماً» حال من فاعل احذف المستتر فيه «ثلاثهن» ثلاث: مفعول به لاحذف بتقدير مضاف، ومعمول جازماً محذوف، والتقدير: واحذف أواخر ثلاثهن حال كونك جازماً الأفعال؛ أو يكون «ثلاثهن» مفعولاً لجازماً، ومعمول احذف هو المحذوف، والتقدير: واحذف أحرف العلة حال كونك جازماً ثلاثهن «تقض» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو احذف، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حكماً» مفعول به لتقض على تضمينه معنى تؤدي «لازماً» نعت لحكماً.

(2) لخفة الفتحة.

(3) للثقل.

وحاصِلُ ما ذكره: أنَّ الرفع يُقَدَّر في الألف والواو والياء، وأنَّ الجزم يظهرُ في الثلاثة بحذفها، وأن النصبَ يظهرُ في الياء والواو، و يُقدَّر في الألف[(١)(2)].

(١) وقد ورد عن بعض العرب نصب الفعل المضارع المعتلِّ بالواو أو بالياء بفتحة مقدَّرة، ومن ذلك قول عامر ابن الطُّفيل:

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَن وِرَاثَةٍ ... أَبَى اللهُ أن أسمُو بأمٍّ ولا أبِ

ومن ذلك قول حندج بن حندج:

ما أَقدَرَ اللهَ أن يُدنِي عَلَى شَحَطٍ ... مَنْ دَارُهُ الحَزنُ مِمَّن دَارُهُ صُولُ

كما ورد عنهم جزمُ الفعل المعتلِّ بالسكون وبقاءُ حرفِ العِلَّةِ، كقول عبد يغوث:

وتَضحَكُ مِنِّي شَيخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كأنْ لَمْ تَرَى قَبلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا

(2) هذا الذي أورده الشيخ عبد الحميد يأتي في الشعر ضرورةً لا في النثر.

وقد تُحذف في غير الجزم دون لزوم بل للتخفيف، كما في قوله تعالى: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٩].

وكالبيت الأخير الذي ساقَهُ قول أحدهم:

هجوتَ زبَّانَ ثم جئت معتذراً ... من هجو زبّان لم تهجُوْ ولم تَدَعِ

وقد قيل: إن الألف في «ترى» والواو في «تهجو» وأمثالهما إشباعٌ للحركةِ، وليس الحرف المعتلّ من الفعل.

النَّكِرَةُ والمَعْرِفَةُ (١)

٥٢ ـ نَكِرةٌ قابلُ «أَلْ» مُؤَثِّرا أوْ واقِعٌ مَوْقِعَ ما قَدْ ذُكِرا(٢)

النكرة(3): ما يقبل«أل» وتؤثِّر فيه التعريفَ، أو يقع مَوْقِعَ ما يقبل«أل»(٤).

---

(١) أصل النكرة مصدر: «نَكِرت الرجل» بكسر الكاف، وفي القرآن الكريم: ﴿فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾ [هود: ٧٠] وأصل المعرفة مصدر: «عرفت الرجل» من باب ضرب. أو يكون أصل النكرة اسم مصدر «نكَّرت» بتشديد الكاف، والمعرفة اسم مصدر «عرَّفت» بتشديد الراء، ثم نقل كلٌّ منهما: الأول اسماً للاسم المنكَّر، والثاني اسمًا للاسم المعرَّف، وهما حينَئذٍ اسما جنس، وليس علمين، وإلا لوجب منعهما من الصرف للعلمية والتأنيث اللَّفظي، كحمزة وطلحة.

(٢) «نكرة» مبتدأ، وجاز الابتداء بها لأنها في معرض التقسيم، أو لكونها جارية على موصوف محذوف، أي: اسم نكرة، ويؤيد ذلك الأخير كون الخبر مذكراً «قابل» خبر المبتدأ، ويجوز العكس لكن الأول أوْلى، لكون النكرة هي المحدث عنها، وقابل مضاف، و«أل» مضاف إليه، مقصود لفظه «مؤثراً» حال من أل «أو» عاطفة «واقع» معطوف على قابل، و«موقع» مفعول فيه ظرف مكان، وموقع مضاف، و«ما» اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «ذكرا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «قابل أل»، والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(3) النكرة هي: ما شاعت في جنسٍ، مثل: «رجل»، و«امرأة»، و«نجم».

والنكرة هي الأصل في الأسماء تتفرع عنها المعرفة؛ لأن لكل معرفةٍ نكرة، وثمةَ نكراتٌ لا معارفَ لها، والنكرة مطلقة، والمعرفة مقيدة.

والنكرة تدل على معناها دون قرينة، وتفتقر المعرفة إلى القرينة، كقرينة العلَميّة، أو «ال» التعريف، أو الإشارة، أو صلة الموصول.

(٤) اعترض قوم على هذا التعريف بأنه غير جامع، وذلك لأن لنا أسماء نكرات لا تقبل أل، ولا تقع موقع ما يقبل أل، وذلك أربعة أشياء: الحال في نحو: «جاء زيد راكبًا»، والتمييز في نحو: «اشتريت رطلاً عسلاً»، واسم لا النافية للجنس في نحو: «لا رجل عندنا»، ومجرور رُبَّ في نحو: «رب رجلٍ كريم لقيته».

والجواب: أن هذه كلَّها تقبل «أل» من حيث ذاتُها، لا من حيثُ كونُها حالاً أو تمييزًا أو اسم «لا» أو مجرور «رُبَّ».

واعتُرض عليه أيضًا بأنه غيرُ مانع، وذلك لأنَّ بعضَ المعارف يقبل «أل» نحو: يهود ومجوس، فإنك تقول: =

فمثالُ ما يقبل«أل» وتؤثِّر فيه التعريف: «رَجُلٌ» فتقول: «الرجل».

واحترز بقوله: «وتؤثِّر فيه التعريفَ» مما يقبلُ «أل» ولا تؤثِّرُ فيه التعريفَ، كَـ«عَبَّاس» عَلَماً، فإنك تقول فيه: العَبَّاس، فتُدْخِلُ عليه «أل» لكنها لم تؤثِّر فيه التعريفَ؛ لأنه معرفةٌ قَبْلَ دخولها عليه.

ومثالُ ما وقع موقع ما يقبل «أل»: «ذو» التي بمعنى صاحب، نحو: «جاءَني ذو مالٍ» أي: صاحبُ مال، فَـ«ذو» نكرةٌ، وهي لا تقبل «أل» لكنَّها واقعةٌ موقع «صاحب»، و«صاحب» يقبلُ «أل» نحو: «الصاحب».

٥٣ ـ وغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي وَهِنْدَ وابْنِي والغُلَامِ والَّذِي[1]

= اليهود والمجوس، وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل أل، مثل ضمير الغائب العائد إلى نكرة، نحو قولك: لقيت رجلاً فأكرمته، فإن هذا الضمير واقع موقع رجل السابق، وهو يقبل «أل».

والجواب: أن يهود ومجوس اللذَين يقبلان «أل» هما جمع يهودي ومجوسي؛ فهما نكرتان، فإن كانا عَلَمين على القبيلين المعروفين، لم يصحَّ دخول أل عليهما، وأما ضمير الغائب العائد إلى نكرة، فهو عند الكوفيين نكرة، فلا يضرُّ عندهم صدق هذا التعريف عليه، والبصريون يجعلونه واقعًا موقع «الرجل» لا موقع رجل، وكأنك قلت: لقيت رجلاً فأكرمت الرجل، كما قال تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥ ـ ١٦] وإذا كان كذلك، فهو واقع موقع ما لا يقبل أل؛ فلا يصدق التعريف عليه.

(١) «وغيره» غير: مبتدأ، وغير مضاف، والهاء العائد على النكرة مضاف إليه «معرفة» خبر المبتدأ «كهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كهم «وذي، وهند، وابني، والغلام، والذي» كلهن معطوفات على هم، وفي عبارة المصنف قلب، وكان حقه أن يقول: والمعرفة غير ذلك؛ لأن المعرفة هي المحدث عنها.

وهذه العبارة تنبئ عن انحصار الاسم في النكرة والمعرفة، وذلك هو الراجح عند علماء النحو، ومنهم قوم جعلوا الاسم على ثلاثة أقسام: الأول: النكرة، وهو ما يقبل أل كرجل وكريم، والثاني: المعرفة، وهو ما وُضع ليُستعمل في شيء بعينه كالضمير والعلم، والثالث: اسم لا هو نكرة ولا هو معرفة، وهو ما لا تنوين فيه ولا يقبل أل كمن وما، وهذا الرأي ليس بسديد.

أي: **غيرُ النَّكِرَةِ المعرفَةُ، وهي ستةُ أقسامٍ**: المضمر، كـ«هُمْ»، واسم الإشارة، كـ«ذي»، والعَلَمُ، كـ«هِندَ»، والمُحلَّى بالألف واللَّام، كـ«الغُلَام»، والموصولُ، كـ«الَّذي» وما أُضيفَ إلى واحِدٍ منها، كـ«ابْني»[1]، وسنتكلَّم على هذه الأقسام.

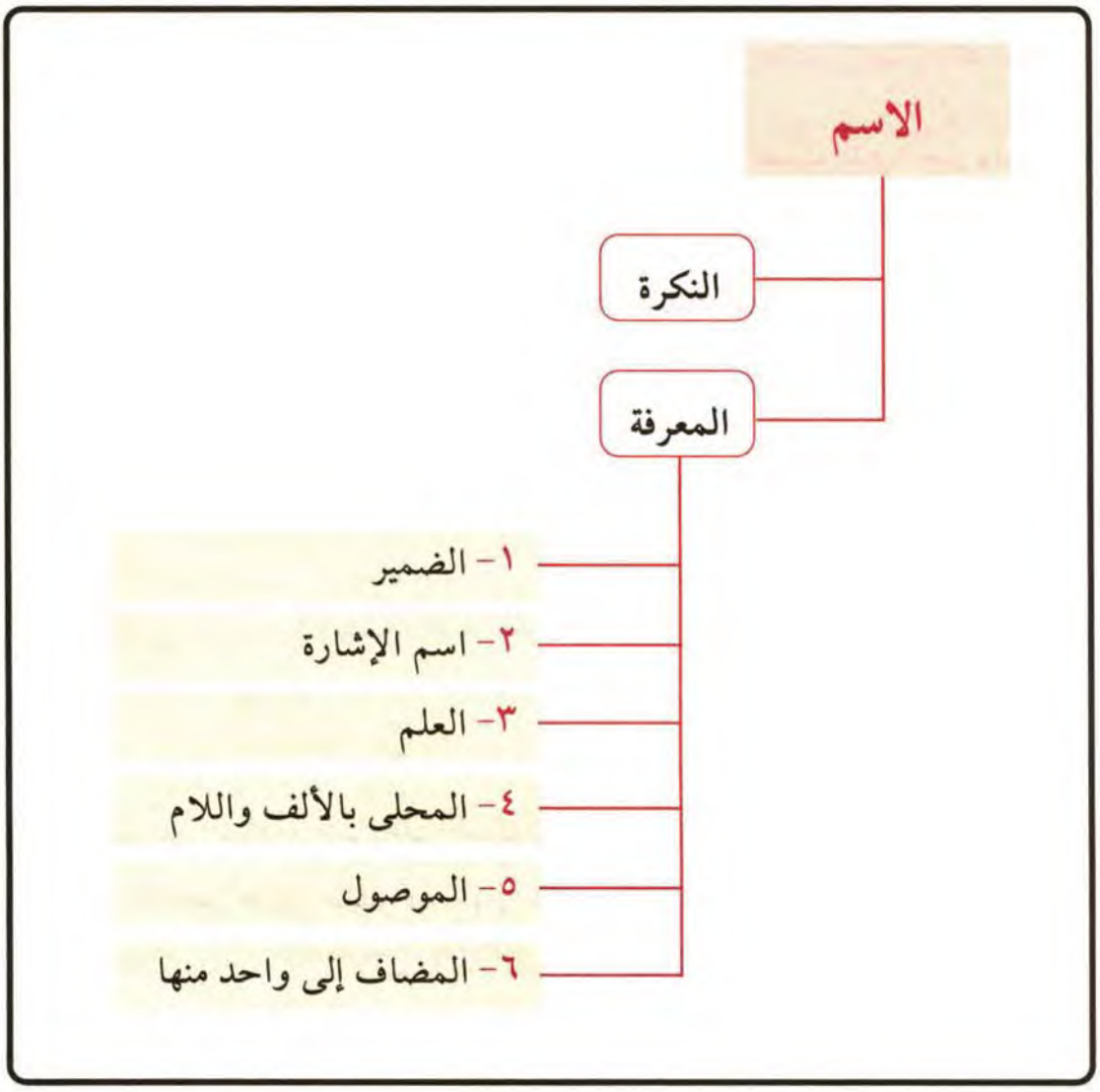

(1) وزِيْدَ نوعٌ سابعٌ هو المنادى المقصودُ، كقولك: «يا رجلُ».
زاده ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ٩٣، والناظمُ في «شرح الكافية».
لكنه اختار في «التسهيل». كما في «شرحه» له ٣/ ٣٩٨. أن تعريفه بالإشارة إليه، وهو قول سيبويه في «الكتاب» ٢/ ١٩٧. وزاد ابن كيسان «مَنْ» و«ما» الاستفهاميتين.

الضمير

٥٤ ـ فَما لِذي غَيْبَةٍ اوْ حُضورِ كَأَنْتَ وَهْوَ سَمِّ بِالضَّميرِ[١]

يُشيرُ إلى أنَّ الضَّميرَ[2] : ما دَلَّ على غَيْبَةٍ، كـ«هو»، أو حُضورٍ، وهو قسمان: أحدهما: ضميرُ المخاطَبِ، نحو: «أَنْتَ»، والثاني: ضميرُ المتكلِّم، نحو: «أَنا».

٥٥ ـ وذو اتِّصالٍ مِنْهُ مالاَ يُبْتَدا وَلا يَلي إلَّا اخْتِياراً أَبَدا[٣]

---

(١) «فما» اسم موصول مفعول به أول لسمِّ، مبني على السكون في محل نصب «لذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، وذي مضاف، و«غيبة» مضاف إليه «أو» عاطفة «حضور» معطوف على غيبة «كأنت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف؛ أو متعلق بمحذوف حال من ما «وهو» معطوف على أنت «سمِّ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالضمير» جار ومجرور متعلق بسم، وهو المفعول الثاني لسم.

(2) قال الأشموني في «شرحه» ١/ ١٨٥: أعرف الضمائر ضمير المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب السالم عن الإبهام.

والضميرُ هو اصطلاح البصريين، ويسمونه أيضاً المُضمَرَ، والكوفيون يسمونه الكناية والمكني. «توضيح المقاصد» ١/ ٣٥٩.

(٣) «وذو» مبتدأ، وذو مضاف، و«اتصال» مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لذي اتصال «ما» اسم موصول خبر المبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «لا» نافية «يبتدا» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، أي: لا يبتدأ به، كذا قال الشيخ خالد، وهو عجيب غاية العجب، لأن نائب الفاعل إذا كان راجعاً إلى ما كان هو العائد، وإن كان راجعاً إلى شيء آخر غير مذكور، فسد الكلام، ولزم حذف العائد المجرور بحرف جر مع أن الموصول غير مجرور بمثله، وذلك غير جائز، والصواب أن في قوله: «يبتدا» ضميراً مستتراً تقديره هو يعود إلى ما هو العائد؛ وأن أصل الكلام: ما لا يبتدأ به؛ فالجار والمجرور نائب فاعل، فحذف الجار وأوصل الفعل إلى الضمير فاستتر فيه، فتدبر ذلك وتفهمه «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة معطوفة على جملة الصلة «إلا» قصد لفظه: مفعول به لـ«يلي»، «اختياراً» منصوب على نزع الخافض، أي: في الاختيار «أبداً» ظرف زمان متعلق بـ«يلي».

٥٦ ـ كالياءِ والكافِ مِن «ابْني أَكْرَمَكْ» والياءِ والهـا مِنْ «سَلِيهِ ما مَلَكْ»[١]

الضميرُ البارِزُ ينقسم إلى: مُتَّصِل، ومُنْفَصِل، فالمتصل هو: الذي لا يُبْتَدأ به، كالكاف من «أَكْرَمَكَ» ونحوِه[2]، ولا يقع بعد «إلَّا» في الاختيار[٣]، فلا يقال: ما أكْرَمْتُ إلَّاكَ، وقد جاء شذوذاً في الشعر، كقوله: [الطويل]

ش١٣ ـ أعوذُ بِرَبِّ العَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَـلَـيَّ فَـمـا لـي عَـوْضُ إلّاهُ نـاصِـرُ[٤]

---

(١) «كالياء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالياء «والكاف» معطوف على الياء «من» حرف جر، ومجروره قول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الياء والكاف «ابني» مبتدأ ومضاف إليه «أكرمك» أكرم: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ابني، والكاف مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو ابني «والياء والها» معطوفان على الياء السابقة «من» حرفٌ جار لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال، أي: والياء والهاء حال كونهما من قولك... إلخ «سليه» سلي: فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والهاء مفعول أول «ما» اسم موصول مفعول ثان لسلي «ملك» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما، والعائد إلى الموصول محذوف، أي: سليه الذي ملكه.

(2) عدّد المرادي ١/ ٣٦١ الضمائر المتصلة وعدّها فبلغت معه ستةً وثلاثين ضميراً متصلاً، قال: والسابع والثلاثون «ياء المخاطبة» نحو «تفعلين يا هندُ» على مذهب سيبويه. وهو في «الكتاب» ١/ ٢٠.

(٣) أجاز جماعة ـ منهم ابن الأنباري ـ وقوعه بعد «إلا» اختيارًا؛ وعلى هذا فلا شذوذ في البيتين ونحوهما.

(٤) هذا البيت من الشواهد التي لا يُعرف لها قائل.

اللغة: «أعوذ» ألتجئ وأتحصن، و«الفئة» الجماعة، و«البغي» العدوان والظلم، و«عوض» ظرف يستغرق الزمان المستقبل مثل «أبدًا» إلا أنه مختص بالنفي، وهو مبني على الضم كقبل وبعد.

المعنى: إني ألتجئ إلى ربِّ العرش وأتحصَّن بحِماه من جماعة ظلموني وتجاوزوا معي حدودَ النَّصَفة؛ فليس لي مُعين ولا وَزَرٌ سواه.

الإعراب: «أعوذ» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «برب» جار ومجرور متعلق بأعوذ، وربِّ مضاف، و«العرش» مضاف إليه «من فئة» جار ومجرور متعلق بأعوذ «بغت» بغى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى فئة، والتاء للتأنيث، والجملة في محلِّ جرٍّ صفة لفئة «عليَّ» جار ومجرور متعلِّق ببغى «فما» نافية «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عوض» ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق بناصر الآتي «إلاه» إلا: حرف استثناء، والهاء ضمير وضع للغائب، وهو هنا عائد إلى رب العرش، مستثنى مبني على الضمِّ في محل نصب «ناصر» مبتدأ مؤخر.

=

وقوله: [البسيط]

ش١٤ ـ وَما عَلَيْنا إذا ما كُنْتِ جارَتَنا ألَّا يُجاوِرَنا إلَّاكِ دَيَّارُ[(١)]

= الشاهد فيه: قوله: «إلاه» حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا، وهو شاذ لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، إلا عند ابن الأنباري ومن ذهب نحو مذهبه؛ فإن ذلك عندهم سائغ جائز في سعة الكلام، ولك عندهم أن تحذو على مثاله.

وقد هوَّن هذا الشذوذَ أن الأصل في الضمير أن يكون متصلاً، بدليل أنه لا يعدل عن الضمير المتصل إلا إذا تعذَّر الإتيان به، وشيء آخر يسهِّل هذا الشذوذ، وهو أن إلا بمعنى غير، وأنت لو جئت بـ«غير» هنا، لَوجبَ أن تقول: «غيره» فتأتي بالضمير المتصل، فقد حمل الشاعر «إلا» على «غير» لكونهما بمعنًى واحد.

(١) وهذا البيت أيضًا من الشواهد التي لا يُعرف قائلها.

اللغة: «وما علينا» يُروى في مكانه: «وما نبالي» من المبالاة بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعناية به، وأكثر ما تُستعمل هذه الكلمة بعد النفي، كما رأيت في بيت الشاهد، وقد تُستعمل في الإثبات إذا جاءت معها أخرى مَنفيَّة، وذلك كما في قول زهير بن أبي سُلمى المزني:

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أوفَى ولَكِنْ أُمُّ أوفَى لا تُبالِي

و«ديَّار» معناه: أحد، ولا يُستعمل إلا في النفي العام، تقول: ما في الدار من ديَّار، وما في الدار دَيُّور، تريد: ما فيها من أحد، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦] يريد: لا تذر منهم أحدًا، بل استأصِلْهم وأفنِهم جميعًا.

المعنى: إذا كنتِ جارتنا فنحن لا نكترث بعدم مجاورة أحد غيرك، يريد أنها هي وحدها التي يُرغَب في جِوارها ويُسَرُّ له.

الإعراب: «وما» نافية «نبالي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن «إذا» ظرف متضمِّن معنى الشرط «ما» زائدة «كنت» كان الناقصة واسمها «جارتنا» جارة: خبر كان؛ وجارة مضاف، ونا مضاف إليه، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها «أن» مصدرية «لا» نافية «يجاورنا» يجاور: فعل مضارع منصوب بأن، ونا: مفعول به ليجاور «إلاك» إلا: أداة استثناء، والكاف مستثنى مبني على الكسر في محلِّ نصب، والمستثنى منه ديار الآتي «ديار» فاعل يجاور، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبالي، أي: وما نبالي عدم مجاورة أحد سواك، ومن رواه: «وما علينا» تكون ما نافية أيضًا، وعلينا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع مبتدأ مؤخرًا، ويجوز أن تكون «ما» استفهامية بمعنى النفي مبتدأ، وعلينا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر؛ والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه منصوب على نزع الخافض، وكأنه قد قال: أي شيء كائن علينا في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا؟! ويجوز أن تكون ما نافية، وعلينا متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والمصدر منصوب على نزع الخافض أيضًا، =

٥٧ ـ وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنا يَجِبْ وَلَفْظُ ما جُرَّ كَلَفْظِ ما نُصِبْ[١]

المضمراتُ كَلُّها مبنيةٌ، لشبهها بالحروف في الجمود[٢]؛ ولذلك لا تُصَغَّرُ ولا تُثَنَّى ولا

= والتقدير على هذا: وما علينا ضرر في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا.

الشاهد فيه: قوله: «إلاك» حيث وقع الضمير المتصل بعد «إلا» شذوذًا.

وقال المبرد: ليست الرواية كما أنشدها النحاة «إلاك» وإنما صحة الرواية:

أَلَّا يُجَاوِرَنَا سِوَاكِ دَيَّارُ

وقال صاحب «اللُّبّ»: رواية البصريين:

أَلَّا يُجَاوِرَنَا حَاشَاكِ دَيَّارُ

فلا شاهد فيه على هاتين الروايتين؛ فتفطَّن لذلك.

(١) «وكل» مبتدأ أول، وكل مضاف، و«مضمر» مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بيجب الآتي «البنا» مبتدأ ثان «يجب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البنا، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «ولفظ» مبتدأ، ولفظ مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «جر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «كلفظ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ولفظ مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «نصب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما المجرورة محلًّا بالإضافة، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) قد عرفت ـ فيما مضى أولَ باب المعرب والمبني ـ أن الضمائر مبنية لشبهها بالحروف شبهًا وضعيًّا، بسبب كون أكثرها قد وُضع على حرف واحد أو حرفين، وحُمل ما وضع على أكثرَ من ذلك عليه، حملاً للأقل على الأكثر.

وقد ذكر الشارح في هذا الموضع وجهًا ثانيًا من وجوه شبه الضمائر بالحروف، وهو ما سمَّاه بالشبه الجمودي، وهو: كون الضمائر بحيث لا تتصرف تصرف الأسماء، فلا تثنَّى ولا تصغَّر ولا تجمع، وأما نحو: «هما وهم وهُنَّ وأنتما وأنتم وأنتن»، فهذه صيغٌ وُضعت من أوَّل الأمر على هذا الوجه، وليست علامةُ المثنَّى والجمع طارئةً عليها.

ونقول: قد أشبهت الضمائر الحروف في وجه ثالث، وهي أنها مفتقرة في دلالتها على معناها البتَّةَ إلى شيء، وهو المرجع في ضمير الغائب، وقرينة التكلُّم أو الخطاب في ضمير الحاضر. وأشبهته في وجه رابع، وهو أنها استغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن تُعرب، فأنْتَ ترى أنهم قد وضعوا للرفع صيغة لا تُستعمل في غيره، وللنصب صيغة أخرى، ولم يُجيزوا إلا أن تستعمل فيه، فكان مجرد الصيغة كافيًا لبيان موقع الضمير، فلم يحتج للإعراب ليبينَ موقعه، فأشبه الحروف في عدم الحاجة إلى الإعراب وإن كان سبب عدم الحاجة مختلفًا فيهما (وانظر: ص٢٧ ـ ٣٠).

تُجْمَعُ، وإذا ثَبَتَ أنها مبنيَّةٌ، **فمنها ما يشترك فيه الجرُّ والنَّصبُ**، وهو: كلُّ ضميرِ نَصْبٍ أو جرٍّ مُتَّصِلٍ، نحو: «أكْرَمْتُكَ» و«مَرَرْتُ بِكَ» و«إنَّهُ» و«لَه»، فالكافُ في «أكرمتُكَ» في موضع نصبٍ، وفي «بِكَ» في موضع جرٍّ، والهاءُ في «إنَّه» في موضع نصب، وفي «لَهُ» في موضع جرٍّ.

ومنها ما يشترك فيه الرفع والنَّصبُ والجرُّ، وهو «نا» وأشارَ إليه بقوله:

٥٨ ـ لِلرَّفْعِ والنَّصْبِ وَجَرٍّ «نا» صَلَحْ كاعْرِفْ بِنا فَإنَّنا نِلْنا المِنَحْ[١]

أي: صَلَحَ لفظُ «نا» للرفع، نحو: «نِلْنا»، وللنَّصب، نحو: «فإنَّنا»، وللجرِّ، نحو: «بِنا».

ومما يُستعمل للرفعِ والنَّصبِ والجرِّ الياءُ، فمثالُ الرفع نحو «اضْربي» ومثالُ النصب نحو «أكْرَمَني» ومثالُ الجر نحو: «مَرَّ بي».

ويستعمل في الثلاثة أيضاً «هُمْ» فمثالُ الرفع: «هُمْ قائمون»، ومثالُ النصب: «أكْرَمْتُهُم»، ومثالُ الجرِّ: «لَهُمْ».

وإنما لم يَذْكرِ المصنِّفُ «الياء» و«هم»؛ لأنهما لا يُشْبِهانِ «نا» من كلِّ وجه؛ لأنَّ «نا» تكونُ للرفع والنَّصبِ والجرِّ والمعنى واحدٌ، وهي ضمير مُتَّصِلٌ في الأحوال الثلاثة، بخلاف الياء، فإنها ـ وإن استعملت للرفع والنَّصب والجرِّ وكانت ضميراً متصلاً في الأحوال الثلاثة ـ لم تكن بمعنى واحدٍ في الأحوال الثلاثة؛ لأنها في حالة الرفع للمخاطَبِ[٢]، وفي حالتي النَّصب والجرِّ للمتكلِّم، وكذلك «هم»؛ لأنها ـ وإن كانت بمعنى

---

(١) «للرفع» جار ومجرور متعلق بصلح الآتي «والنصب وجر» معطوفان على الرفع و«نا» مبتدأ، وقد قصد لفظه «صلح» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نا، والجملة من صلح وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «كاعرف» الكاف حرف جر، والمجرور محذوف، والتقدير: كقولك، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك... إلخ، واعرف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بنا» جار ومجرور متعلق باعرف «فإننا» الفاء تعليلية، وإن: حرف توكيد ونصب، ونا: اسمها «نلنا» فعل وفاعل، والجملة من نال وفاعله في محل رفع خبر إن «المنح» مفعول به لنال، منصوب بالفتحة الظاهرة، وسُكِّن لأجل الوقف.

(٢) كان على الشارح أن يقول «للمخاطبة» لأن الياء في نحو «اضربي» ضمير المؤنثة المخاطبة، ويُعتذر عنه بأنه أراد الجنس.

واحد في الأحوال الثلاثة ـ فلَيْستْ مِثْلَ «نا»؛ لأنها في حالة الرفع ضميرٌ منفصلٌ، وفي حالتي النَّصبِ والجرِّ ضميرٌ متَّصلٌ.

٥٩ ـ وَأَلِفٌ والواوُ والنُّونُ لِما ... غابَ وَغَيْرِهِ كَقاما واعْلَما[١]

الألف والواو والنونُ من ضمائر الرفع المتصلة، وتكونُ للغائب وللمخاطَبِ، فمثالُ الغائبِ: «الزَّيْدانِ قاما» و«الزَّيْدونَ قاموا» و«الهِنْداتُ قُمْنَ» ومثالُ المخاطب «اعْلَما» و«اعْلَمْنَ»، ويدخلُ تحتَ قولِ المصنِّفِ: «وغيرِه» المخاطبُ والمتكلِّمُ، وليس هذا بجيِّد؛ لأنَّ هذه الثلاثَةَ لا تكونُ للمتكلِّم أصلاً، بل إنما تكونُ للغائب أو المخاطَبِ، كما مثَّلْنا.

٦٠ ـ وَمِنْ ضَميرِ الرَّفْعِ ما يَسْتَتِرُ ... كافْعَلْ أوافِقْ نَغْتَبِطْ إذْ تَشْكُرُ[٢]

ينقسمُ الضميرُ إلى مُستَتِرٍ وبارزٍ[٣]، والمستتر إلى واجبِ الاستتار وجائزِه؛ والمراد

---

(١) «ألف» مبتدأ، وهو نكرة، وسوغ الابتداء به عطف المعرفة عليها «والواو، والنون» معطوفان على ألف «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «غاب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما، والجملة لا محل لها صلة ما «وغيره» الواو حرف عطف، غير: معطوف على ما، وغير مضاف، والضمير مضاف إليه «كقاما» الكاف جار لقول محذوف، والجار والمجرور يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك، وقاما: فعل ماض وفاعل «واعلما» الواو عاطفة، واعلما: فعل أمر، وألف الاثنين فاعله، والجملة معطوفة بالواو على جملة قاما.

(٢) «من ضمير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وضمير مضاف، و«الرفع» مضاف إليه «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر، مبني على السكون في محل رفع «يستتر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة ما «كافعل» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور يتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك، وافعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أوافق» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «نغتبط» بدل من أوافق «إذ» ظرف وُضع للزمن الماضي؛ ويستعمل مجازاً في المستقبل، وهو متعلق بقوله: «نغتبط» مبني على السكون في محل نصب «تشكر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها.

(٣) المنقسم هو الضمير المتصل لا مطلق الضمير، والمراد بالضمير البارز ما له صورة في اللفظ حقيقة، نحو التاء والهاء في: أكرمته، والياءِ في: ابني، أو حكمًا، كالضمير المتصل المحذوفِ من اللفظ جوازًا في نحو قولك: جاء الذي ضربت؛ فإن التقدير: جاء الذي ضربته، فحذفت الهاء من اللفظ، وهي منوية، لأن الصِّلة لابدَّ لها من عائد يربطها بالموصول.

=

بواجب الاستتار: ما لا يَحُلُّ محلَّه الظاهِرُ، والمرادُ بجائز الاستتار: ما يَحُلُّ مَحَلَّهُ الظاهِرُ.

وذكر المصنفُ في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعةً:

الأول: فعلُ الأمْرِ للواحِدِ المخاطَبِ: كـ«افْعَلْ»، التقدير: «أنت»، وهذا الضمير لا يجوز إبرازُهُ؛ لأنه لا يَحُلُّ محلَّه الظاهر، فلا تقول: «افْعَلْ زَيْدٌ»، فأما «افْعَلْ أنْتَ» فـ«أنت» تأكيدٌ للضمير المستتر في «افْعَلْ» وليس بفاعل لـ«افْعَلْ»، لصحَّة الاستغناء عنه، فتقول: افْعَلْ، فإن كان الأمر لواحدةٍ، أو لاثنين، أو لجماعة، بَرَزَ الضمير، نحو: «اضْرِبي» و«اضْرِبا» و«اضْرِبوا» و«اضْرِبْنَ».

الثاني: الفعلُ المضارعُ الذي في أوّله الهمزة، نحو: «أوافِقُ» والتقدير: «أنا»، فإن قلْتَ: «أوافقُ أنا» كان «أنا» تأكيداً للضَّميرِ المستَتر.

الثالث: الفعلُ المضارعُ الذي في أوّله النون، نحو: «نَغْتَبِطُ» أي: «نحن».

الرابع: الفعلُ المضارعُ الذي في أوّله التاءُ لخطاب الواحِدِ، نحو: «تَشْكُرُ» أي: «أنت»، فإن كان الخطاب لواحدةٍ أو لاثنين أو لجماعة، بَرَزَ الضمير، نحو: «أنْتِ تَفْعَلينَ» و«أنْتَما تَفْعَلانِ» و«أَنْتُمْ تَفْعَلونَ» و«أَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ».

= **ومن هنا تعلم أن البارز ينقسم إلى قسمين: الأول**: المذكور، **والثاني**: المحذوف.

والفرق بين المحذوف والمستتر من وجهين: الأول: أن المحذوف يمكن النطق به، وأما المستتر فلا يمكن النطق به أصلاً، وإنما يستعيرون له الضمير المنفصل حين يقولون: مستتر جوازًا تقديره هو، أو يقولون: مستتر وجوبًا تقديره أنا أو أنت، وذلك لقصد التقريب على المتعلمين، وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق.

والوجه الثاني: أن الاستتار يختصُّ بالفاعل الذي هو عمدة في الكلام، وأما الحذف، فكثيرًا ما يقعُ في الفضلات، كما في المفعول به في المثال السابق، وقد يقعُ في العُمُد في غير الفاعل كما في المبتدأ، وذلك كثير في العربية، ومنه قول سويد بن أبي كاهل اليَشكُري في وصف امرئ يُضمر بُغضَه:

مُسْتَسِرُّ الشَّنْءِ لَو يَفقِدُنِي ... لَبدَا مِنهُ ذُبابٌ فَنَبَع

يريد: هو مستسر البغض، فحذف الضمير؛ لأنه معروف ينساق إلى الذهن، ومثل ذلك أكثر من أن يحصَى في كلام العرب.

هذا[١] ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضَّميرِ.

ومثال جائز الاستتار: «زَيْدٌ يَقومُ»، أي: هو، وهذا الضمير جائز الاستتار؛ لأنه يَحُلُّ مَحَلَّه الظاهِرُ، فتقول: «زيد يقوم أبوه»، وكذلك كلُّ فعلٍ أُسنِدَ إلى غائبٍ أو غائبة، نحو: «هِنْدٌ تَقومُ»، وما كان بمعناه، نحو: «زَيْدٌ قائِمٌ»، أي: «هو».

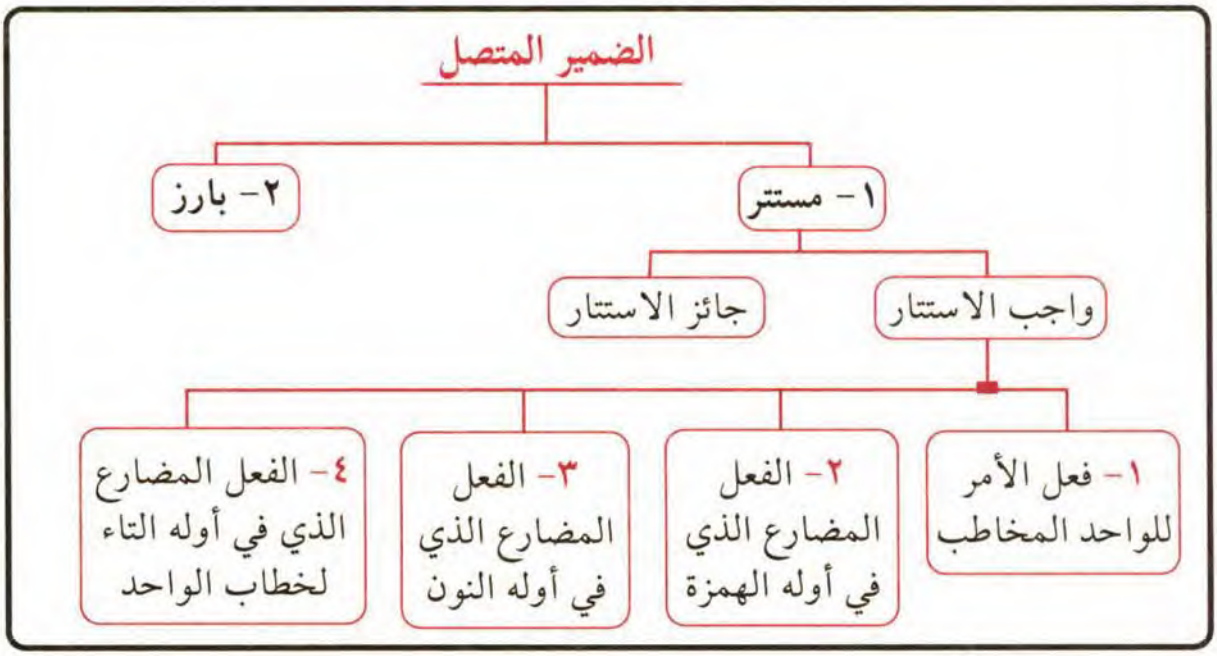

(١) **وبقيت مواضعُ أخرى يجب فيها استتارُ الضمير: الأول**: اسم فعل الأمر، نحو: صه، ونزال. ذكره في «التسهيل». **والثاني**: اسم فعل المضارع، نحو: أف وأوه. ذكره أبو حيان. **والثالث**: فعل التعجب، نحو: ما أحسنَ محمدًا! **والرابع**: أفعل التفضيل، نحو: محمد أفضل من علي. **والخامس**: أفعال الاستثناء، نحو: قاموا ما خلا عليًّا، أو ما عدا بكرًا، أو لا يكون محمدًا. زادها ابن هشام في «التوضيح» تَبَعًا لابن مالك في باب الاستثناء من «التسهيل» وهو حق. **السادس**: المصدر النائب عن فعل الأمر، نحو قول الله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤].

وأما مرفوع الصفة الجارية على مَن هي له، فجائز الاستتار قطعًا، وذلك نحو: «زيد قائم» ألا ترى أنك تقول في تركيب آخر: «زيد قائم أبوه»، وقد ذكره الشارح في جائز الاستتار، وهو صحيح. وكذلك مرفوع نعم وبئس، نحو: «نعم رجلاً أبو بكر، وبئست امرأة هند»؛ وذلك لأنك تقول في تركيب آخر: «نعم الرجل زيد، وبئست المرأة هند».

=

٦١ ـ وَذو ارْتِفاعٍ وانْفِصالٍ أَنا هو وَأَنْتَ والفُروعُ لاَ تَشْتَبِهُ[1]

تقدَّم أنَّ الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارزٍ، وسبق الكلام في المستتر، والبارزُ ينقسم إلى: مُتَّصلٍ، ومنفصلٍ، فالمتَّصل يكون مرفوعاً، ومنصوباً، ومجروراً، وسبق الكلامُ في ذلك، والمنفصل يكون مرفوعاً، ومنصوباً، ولا يكون مجروراً.

وذكر المصنِّف في هذا البيت المرفوعَ المنفصل، وهو اثنا عشر: «**أَنا**» للمتكلم وَحْدَه، و«**نَحْنُ**» للمتكلِّم المُشارَكِ أو المُعَظِّمِ نَفْسَه، و«**أَنْتَ**» للمُخاطَبِ، و«**أَنْتِ**» للمخاطَبةِ، و«**أَنْتُما**» للمخاطَبَيْنِ أو المخاطَبَتَيْنِ، و«**أَنْتُمْ**» للمخاطَبينَ، و«**أَنْتُنَّ**» للمخاطَبات، و«**هو**» للغائب، و«**هيَ**» للغائبة، و«**هُما**» للغائبَيْنِ أو الغائبَتَيْنِ، و«**هُمْ**» للغائِبينَ، و«**هُنَّ**» للغائبات[2].

---

(1) «وذو» مبتدأ، وذو مضاف، و«ارتفاع» مضاف إليه «وانفصال» معطوف على ارتفاع «أنا» خبر المبتدأ «هو، وأنت» معطوفان على أنا «والفروع» مبتدأ «لا» نافية «تشتبه» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الفروع، والجملة من الفعل المضارع المنفي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «الفروع».

(2) ذكر في «البهجة المرضية» ص٦٤ أن هذه المجموعة قد تُستَعْمَلُ مجرورةً كقولك: «أنا كأنتَ» وأشباهه، وقد تُستعمل منصوبةً كقولك: «ضربتُك أنتَ» ونحْوها.

من أحكام الاتصال والانفصال

٦٢ ـ وَذو انْتِصابٍ في انْفِصالٍ جُعِلاَ إيَّايَ والتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ[١]

أشار في هذا البيت إلى المنصوب المنفصل، وهو اثنا عشر: «**إيَّايَ**» للمتكلِّم وَحْدَه، و«**إيانا**» للمتكلِّم المشارَكِ أو المعظِّمِ نفسَه، و«**إيَّاكَ**» للمخاطبِ، و«**إيَّاكِ**» للمخاطبة، و«**إياكما**» للمخاطَبَينِ أو المخاطبَتَينِ، و«**إيَّاكُم**» للمخاطَبين و«**إيَّاكُنَّ**» للمخاطبات، و«**إيَّاه**» للغائب، و«**إيَّاها**» للغائبة، و«**إيَّاهما**» للغائِبَيْنِ أو الغائبتَيْنِ، و«**إيَّاهُمْ**» للغائِبينَ، و«**إياهُنَّ**» للغائبات[٢].

---

(١) «وذو» مبتدأ، وذو مضاف، و«انتصاب» مضاف إليه «في انفصال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «جعل» الآتي «جعلا» جعل: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو «إياي» مفعول ثان لجعل، والجملة من جعل ومعموليه في محل رفع خبر المبتدأ «والتفريع» مبتدأ «ليس» فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التفريع «مشكلاً» خبر ليس، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «التفريع».

(٢) اختُلف في هذه اللواحق التي بعد «إيَّا» فقيل: هي حروف تبيِّنَ الحالَ وتوضح المرادَ من «إيَّا» متكلِّمًا أو مخاطبًا أو غائبًا، مفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا، ومثلها مثل الحروف التي في أنت وأنتما وأنتن، ومثل اللواحق في أسماء الإشارة، نحو: تلك وذلك وأولئك، وهذا مذهب سيبيويه والفارسيّ والأخفش. قال أبو حيان: وهو الذي صحَّحه أصحابنا وشيوخنا.

وذهب الخليل والمازني، واختاره ابن مالك، إلى أن هذه اللواحق أسماء، وأنها ضمائر أُضيفت إليها «إيَّا» زاعمين أنَّ «إيَّا» أُضيفَتْ إلى غيرِ هذه اللَّواحق في نحو: «إذا بلغ الرجلُ الستين فإيَّاه وإيَّا الشوابّ» فيكون في ذلك دليلٌ على أن اللواحق أسماء.

وذلك باطل لوجهين: **الأول**: أن هذا الذي استشهدوا به شاذٌّ، ولم تعهد إضافة الضمائر. **والثاني**: أنه لو صحَّ ما يقولون، لكانت «إيَّا» ونحوُها ملازمةً للإضافة، وقد علمنا أن الإضافة من خصائص الأسماء المعربة؛ فكان يلزم أن تكون «إيا» ونحوها معربة، ألست ترى أنهم أعربوا «أيّ» الموصولة والشرطية والاستفهامية لما لازمها من الإضافة؟

وقال الفراء: إن «إيا» ليست ضميرًا، وإنما هي حرف عِمادٍ جيء به توصُّلاً للضمير، والضمير هو اللواحق، وجيء بهذا العماد ليكون دعامةً يعتمدُ عليها؛ ولتمييز هذه اللواحق عن الضمائر المتصلة. =

٦٣ ـ وَفي اخْتيارٍ لَا يَجيءُ المُنْفصِلْ إذا تَأَتَّى أَنْ يَجيءَ المُتَّصِلْ[(١)]

كلُّ موضع أَمْكَنَ أن يُؤتَى فيه بالضمير المُتَّصِلِ لا يجوز العدولُ عنه إلى المنفَصلِ[(2)]، إلا فيما سيذكرُه المصنِّفُ، فلا تقول في «أكرمتُكَ»: «أكرمْتُ إيَّاكَ»؛ لأنه يمكن الإتيان بالمتَّصلِ، فتقولُ: «أكرمْتُكَ».

فإن لم يمكنِ الإتيانُ بالمتَّصل تعيَّن المنفصِلُ، نحو: «إيَّاكَ أكْرَمْتُ»[(٣)]، وقد جاء الضَّميرُ في الشعر منفصلاً مع إمكان الإتيان به متصلاً، كقوله: [البسيط]

= وزعم الزجَّاج أنَّ الضمائر هي اللواحقُ موافقًا في ذلك للفرَّاء، ثم خالفه في «إيَّا» فادَّعى أنها اسم ظاهر مضاف إلى الكاف والياء والهاء.

وقال ابن درستويه: إنَّ هذا اسمٌ ليس ظاهرًا ولا مضمرًا، وإنما هو بين بين.

وقال الكوفيون: المجموع من «إيَّا» ولواحقِها ضميرٌ واحد.

(١) «وفي اختيار» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل يجيء الآتي «لا» نافية «يجيء» فعل مضارع «المنفصل» فاعل يجيء «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «تأتى» فعل ماض «أن» حرف مصدري ونصب «يجيء» فعل مضارع منصوب بأن «المتصل» فاعل يجيء، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل تأتي، والتقدير: إذا تأتى مجيء المتصل، والجملة من تأتى وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إذا تأتَّى مجيء المتصل فلا يجيء المنفصل.

(2) سببُ ذلك أن الضمير المتصل أشدّ اختصاراً من المنفصل، والضمائر وُضعَتْ لغرض الاختصار.

ينظر: المرادي ١/ ٣٦٧، والأشموني ١/ ١٩٦، و«البهجة» ص٦٤.

(٣) **اعلم أنه يتعين انفصال الضمير ولا يمكن المجيء به متصلاً في عشرة مواضع:**

الأول: أن يكون الضمير محصوراً، كقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وكقول الفرزدق:

أنَا الذائِدُ الحَامِي الذِّمارَ وإنَّمَا يُدَافِعُ عَن أحسَابِهِم أنَا أو مِثلِي

إذ التقدير: لا يدافع عن أحسابهم إلَّا أنا أو مثلي.

ومن هذا النوع قول عَمرو بن مَعديكَرِب الزبيدي:

قَد عَلِمَت سَلمى وجَاراتُها ما قَطَّرَ الفَارِسَ إلَّا أنَا

الثاني: أن يكون الضمير مرفوعًا بمصدر مضاف إلى المنصوب به، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ هو» وكقول الشاعر:

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنتُمْ فائِزِينَ وقَدْ أَغرَى العِدَى بِكُمُ استِسلامُكُمْ فَشَلا

الثالث: أن يكونَ عاملُ الضمير مضمَراً، نحو قول السَّموأل:

وإنْ هُوَ لَمْ يَحمِلْ على النَّفسِ ضَيمَها فَلَيْسَ إلى حُسْنِ الثَّناءِ سَبيلُ =

ش١٥ ـ بِالباعِثِ الوارِثِ الأمْواتِ قَدْ ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأَرْضُ في دَهْرِ الدَّهارِيرِ[(١)]

= وكقول لَبيد بن ربيعة:

فإنْ أنْتَ لَمْ يَنفَعْكَ عِلْمُكَ فانتَسِبْ لَعلَّكَ تَهدِيكَ القُرُونُ الأوائلُ

الرابع: أن يكون عاملُ الضمير متأخرًا عنه، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] وهذا هو الموضع الذي أشار إليه الشارح.

الخامس: أن يكون عاملُ الضمير معنويًّا، وذلك إذا وقع الضمير مبتدأ، نحو: «اللهم أنا عبدٌ أثيم، وأنْتَ مولىً كريم» ومنه: «أنا الذائد» في بيت الفرزدق السابق.

السادس: أن يكون الضمير معمولاً لحرف نفي، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ [هود: ٣٣]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، ﴿وَمَآ أَنَا بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١١٤]، ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الشعراء: ١١٥]، وكقول الشاعر:

إنْ هُوَ مُستَولِيًا على أحَدٍ إلَّا على أضْعفِ المَجانِينِ

السابع: أن يفصل بين الضَّمير وعامله بمعمولٍ آخَر، كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١]، وكقول الشاعر:

مُبَرَّأ مِن عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمِ فالله يَرعَى أبا حَفصٍ وإيَّانا

الثامن: أن يقعَ الضمير بعدَ واو المعية، كقول أبي ذؤيب الهُذَلي:

فآلَيتُ لا أنفَكُّ أحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وإيَّاها بِهَا مَثَلاً بَعدِي

التاسع: أن يقع الضميرُ بعد «أمَّا» نحو: «أمَّا أنا فشاعرٌ، وأمَّا أنْتَ فكاتبٌ، وأمَّا هو فنحوي».

العاشر: أن يقع بعد اللَّام الفارقة، نحو قول الشاعر:

إنْ وَجَدتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لإيَّـ ـكَ فَمُرْنِي فَلَنْ أزَالَ مُطِيعَا

وسيأتي موضعٌ ذَكَرَ تفصيلَه المصنف والشارح.

(١) البيت من قصيدة للفَرَزْدق يفتخر فيها ويمدح يزيدَ بن عبد الملك بن مروان، وقبله:

يَا خَيْرَ حَيٍّ وَقَتْ نَعْلٌ لَهُ قَدَمَا ومَيِّتٍ بَعدَ رُسْلِ الله مَقبُورِ

إنِّي حَلَفْتُ وَلَم أَحْلِفْ عَلى فَنَدٍ فِنَاءِ بَيتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورِ

اللغة: «الباعث» الذي يبعث الأموات ويحييهم بعد موتهم «الوارث» هو الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك «ضمنت» بكسر الميم مخففة بمعنى تضمَّنت، أي اشتملت، أو بمعنى تكفلَّت بهم «الدهارير» الزمن الماضي، أو الشدائد، وهو جمعٌ لا واحدَ له من لفظه.

الإعراب: «**بالباعث**» جار ومجرور متعلق بقوله: «حلفت» في البيت الذي أنشدناه قبل هذا البيت «**الوارث**» صفة ثانية، أو معطوف عليه بإسقاط حرف العطف للضرورة، أو مضاف إليه «**والأموات**» يجوز فيه وجهان؛ أحدهما: جرُّه بالكسرة الظاهرة على أنه مضاف إليه، والمضاف هو الباعث والوارث، على مثال قوله:

يَا مَن رَأى عَارِضاً أُسَرُّ لَهُ بَينَ ذِرَاعِي وجَبهَةِ الأسَدِ =

٦٤ ـ وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هاءَ سَلْنيهِ وَما أَشْبَهَهُ في كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى[١]

٦٥ ـ كَذاكَ خِلْتَنيهِ واتِّصالاَ أَخْتارُ غَيْري اخْتارَ الانْفِصالاَ[٢]

= وقولهم: «قَطَعَ اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قالَها». والوجه الثاني: نصب الأموات بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به تنازعه الوصفان، فأُعمل فيه الثاني وحُذف ضميره من الأوَّل لكونه فضلة «ضمنت» ضمن: فعل ماض، والتاء للتأنيث «إياهم» مفعول به تقدَّم على الفاعل «الأرض» فاعل ضمن «في دهر» جار ومجرور متعلق بضمنت، ودهر مضاف، و«الدهارير» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «ضمنت إيَّاهم» حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله؛ وذلك خاصٌّ بالشعر، ولا يجوز في سعة الكلام، ولو جاء به على ما يستحقُّه الكلام لقال: «قَدْ ضَمِنَتْهم الأرْضُ».

ومثل هذا البيت قول زياد بن منقذ العَدَوي التميمي من قصيدة له يقولها في تذكر أهله والحنين إلى وطنه، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها، وكان أهله بنجد في وادي أُشَيٍّ، بزنة المصغَّر (وانظر ١/ ٦٥ من كتابنا: هداية السالك إلى أوضح المسالك ـ ١/ ٩٠ من كتابنا: عدة السالك):

وَمَا أُصَاحِبُ مِن قَومٍ فأذكُرَهُمْ إلَّا يَزِيدُهُمُ حُبًّا إليَّ هُمُ

فقد جاء بالضمير منفصلاً، وهو قوله: «هم» في آخر البيت، وكان من حقِّه أن يجيءَ به متصلاً بالعامل، وهو قوله: «يزيد» ولو جاء به على ما يقتضيه الاستعمال لقال: «إلَّا يزيدونهم حبًّا إليَّ». ومثل ذلك قول طَرَفَةَ بن العبد البكري:

أصَرَمْتَ حَبْلَ الوَصْلِ بَلْ صَرَمُوا يَا صَاحِ بَلْ قَطَعَ الوِصَالَ هُمُ

وكان من حقِّه أن يقول: «بَلْ قطَعوا الوِصالَ» لكنَّه اضطر ففصل.

(١) «وصل» الواو للاستئناف، صل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» حرف عطف دال على التخيير «افصل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة افصل معطوفة على جملة صل «هاء» مفعول به تنازعه الفعلان، فأُعمل فيه الثاني، وهاء مضاف، و«سلنيه» قصد لفظه: مضاف إليه «وما» الواو حرف عطف، ما: اسم موصول معطوف على سلنيه «أشبهه» أشبه: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما «في كنته» جار ومجرور متعلق بانتمى الآتي «الخلف» مبتدأ «انتمى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخلف، والجملة من انتمى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وانتمى معناه انتسب، والمراد أن بين العلماء خلافاً في هذه المسألة، وأن هذا الخلاف معروف، وكل قول فيه معروف النسبة إلى قائله.

(٢) «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «خلتنيه» قصد لفظه مبتدأ مؤخر «واتصالاً» الواو عاطفة، اتصالاً: مفعول مقدم لأختار «أختار» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «غيري» غير: مبتدأ، وغير مضاف، والياء التي للمتكلم مضاف إليه «اختار» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود لغيري، والجملة من اختار وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «الانفصالا» مفعول به لاختار، والألف للإطلاق.

أشار في هذين البَيتَين إلى المواضع التي يجوزُ أنْ يؤتَى فيها بالضَّميرِ منفصلاً مع إمكان أنْ يؤتَى به متصلاً.

فأشار بقوله: «سَلْنيه» إلى ما يتعدَّى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل، وهما ضميران[(1)]، نحو: «الدِّرْهَمُ سَلْنيهِ» فيجوزُ لك في هاء «سَلْنيه» الاتِّصالُ، نحو: «سَلْنيهِ»، والانفصالُ، نحو: «سَلْني إيَّاه»، وكذلك كلُّ فعل أشبهه، نحو: «الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ» وَ«أَعْطَيْتُكَ إيَّاهُ».

وظاهر كلامِ المصنِّف أنَّه يجوزُ في هذه المسألة الانفصالُ والاتصالُ على السواء، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين[(2)]، وظاهر كلام سيبويه[(3)] أن الاتصال فيها واجبٌ، وأن الانفصال مخصوص بالشعر.

وأشار بقوله: «**في كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمى**» إلى أنه[(4)] إذا كان خبرُ «كان» وأخواتها ضميراً، فإنه يجوز اتصالُه وانفصالُه، واخْتُلِفَ في المختار منهما، فاختار المصنِّفُ الاتِّصالَ، نحو «كُنْتُهُ»[(5)]، واختار سيبويه الانفصالَ، نحو: «كنت إياه»[(6)(٧)] [تقول: الصديق كُنتَه، وكنت إيَّاه].

---

(1) قاله ابن هشام بعبارة أخرى في «أوضح المسالك» ١/ ١٠٤ ـ ١٠٥:
أن يكون عاملُ الضمير عاملاً في ضميرٍ آخَرَ أعرفَ منه، مُقَدَّمٍ عليه، وليس مرفوعاً.
وقال المرادي ١/ ٣٧١: ما وقع ثانيَ ضميرين بفعلٍ غير ناسخ.
وقال الأشموني ١/ ١٩٩: من كل ثاني ضميرين أولها أخصُّ، وغير مرفوع، والعامل فيهما غير ناسخ.
ولك أن تقول: أن يقع الضمير بعد فعل متعدٍّ إلى ضميرَين أولهما أعرفُ من الثاني، وهذا الأول ليس في موضع رفعٍ، والثاني منهما ليس خبراً في الأصل.

(2) كالرماني، وابن الطراوة؛ كما في «البهجة» ص٦٤، و«توضيح المقاصد» ١/ ٣٧٢، وزعم المراديُّ أن القول الآخر هو قولُ الأكثرين.

(3) «الكتاب» ٢/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤، وهو المراد بقول الناظم: «غيري» ولم يصرّح باسمه تأدُّباً.

(4) وهي الصورة الثانية.

(5) لأن الخبر ضمير، والأصل في الضمير الاتصال؛ لأنه أخصَرُ.

(6) وعُلّل بأن الضمير كان في الأصل خبراً لمبتدأ، والأصل في الخبرِ الانفصالُ عن المبتدأ.

(٧) قد ورد الأمران كثيرًا في كلام العرب؛ فمن الانفصال قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:
لَئِنْ كَانَ إيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعدَنَا ... عَنِ العَهدِ والإنسَانُ قَد يَتَغَيَّرُ =

وكذلك المختارُ عند المصنفِ الاتصالُ في نحو: «خِلْتَنيهِ»[(١)]، وهو: كلُّ فعلٍ تَعَدَّى إلى مفعولَين، الثاني منهما خَبَرٌ في الأصل وهما ضميرانِ، ومذهَبُ سيبويه أنَّ المختارَ في هذا أيضاً الانفصالُ، نحو: «خِلْتَني إيَّاهُ» ومذهَبُ سيبويه أرْجَحُ؛ لأنه هو الكثيرُ في لسانِ العَرَبِ على ما حكاه سيبويه عنهم، وهو المُشافِهُ لهم، قال الشاعر: [الوافر]

ش١٦ ـ إذا قالَتْ حَذامِ فَصَدِّقوها ... فَإنَّ القَوْلَ ما قالَتْ حَذامِ[(٢)]

= وقولُ الآخر:

لَيْسَ إيَّايَ وإيَّاكِ ولاَ نَخْشَى رَقِيبَا

ومن الاتصال قولُ أبي الأسود الدُّؤلي يخاطبُ غلامًا له كانَ يشربُ النبيذَ فيضطرب شأنُه وتسوءُ حالُه:

فإنْ لا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فإنَّهُ ... أخُوها غَذَتْهُ أمُّهُ بِلِبَانِها

وقول رسول الله ﷺ لعمرَ بن الخَطَّاب في شَأْنِ ابنِ الصيَّادِ: «**إنْ يَكُنْه فَلَنْ تُسلَّطَ عليه، وإلَّا يَكُنْه فَلا خَيْرَ لَكَ في قَتْلِه**»، ومنه الشاهد رقم ١٧ الآتي في ص١١٥.

(١) قد وردَ الأمرانِ في فصيحِ الكلامِ أيضًا، فمِنَ الاتصالِ قولُه تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: ٤٣].

وقول الشاعر:

بُلِّغتُ صُنعَ امرئٍ بَرٍّ إخَالُكَهُ ... إذْ لَمْ تَزَلْ لاكتِسَابِ الحَمْدِ مُبتَدِرَا

ومن الانفصال قولُ الشَّاعرِ:

أخِي حَسِبتُكَ إيَّاهُ وقَدْ مُلِئَتْ ... أرجَاءُ صَدْرِكَ بالأضْغَانِ والإحَنِ

(٢) هذا البيت قيل: إنه لديسم بن طارق، أحدِ شعراء الجاهلية، وقد جرى مجرى المثل، وصار يُضرب لكل من يعتدُّ بكلامه ويتمسك بمقاله، ولا يلتفت إلى ما يقولُ غيره، وفي هذا جاء به الشارح، وهو يريد أنَّ سيبويه هو الرجل الذي يعتدُّ بقوله ويعتبرُ نقلُه؛ لأنَّه هو الذي شافَهَ العَرَبَ، وعنهم أخذَ، ومن ألسنتهم استمدَّ.

المفردات: «حذام» اسم امرأة، زعم بعض أرباب الحواشي أنها الزَّبَّاء، وقال: وقيل: غيرها، ونقول: الذي عليه الأدباء أنها زرقاءُ اليمامة، وهي امرأة من بنات لقمان بن عاد، وكانت ملكة اليمامة، واليمامة اسمها، فسمِّيت البلدُ باسمها، زعموا أنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام، وهي التي يشير إليها النابغةُ الذُّبياني في قوله:

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتاةِ الحَيِّ إذْ نَظَرَتْ ... إلَى حَمَامِ سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ

قالَتْ: ألاَ لَيتمَا هذا الحَمَامُ لَنَا ... إلى حَمَامَتِنَا أو نِصْفُهُ فَقَدِ

الإعراب: «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**قالت**» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**حذام**» فاعل قال مبني على الكسر في محل رفع «**فصدقوها**» الفاء واقعة في جواب إذا، وصدق فعل أمر مبني على حذف النون، والواو فاعل، وها مفعول به «**فإن**» الفاء للعطف، وفيها معنى التعليل، وإن: حرف توكيد ونصب «**القول**» =

٦٦ ـ وَقَـدِّمِ الأَخَـصَّ فـي اتِّـصـالِ وَقَـدِّمَـنْ مـا شِـئْـتَ فـي انْـفِـصـالِ[1]

ضميرُ المتكلِّم أخصُّ من ضمير المخاطَبِ، وضميرُ المخاطَبِ أخَصُّ من ضمير الغائب، فإن اجتمعَ ضميران منصوبان أحدُهما أخَصُّ من الآخر، فإنْ كانا متَّصلين، وَجَبَ تقديمُ الأخَصِّ منهما، فتقول: «الدرهم أعطيتُكَه» و«أعطيتَنيهِ»، بتقديم الكاف والياء على الهاء؛ لأنهما أخَصُّ من الهاء؛ لأنَّ الكافَ للمخاطَبِ، والياءَ للمتكلِّم، والهاءَ للغائب، ولا يجوزُ تقديمُ الغائب مع الاتِّصال، فلا تقول: أعطيْتُهوك، ولا أعطيْتَهوني، وأجازه قوم، ومنه ما رواه ابن الأثير في «غريب الحديث» من قول عثمان رضي الله عنه: «**أراهُمُني الباطِلُ شَيْطاناً**»[2].

فإنْ فُصِلَ أحَدُهُما، كُنْتَ بالخيار، فإنْ شِئْتَ قَدَّمْتَ الأخَصَّ، فقلت: «الدرهم أعْطَيْتُكَ

= اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «ما» اسم موصول خبر إنَّ مبني على السكون في محلٍّ رفع «**قالت**» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**حذام**» فاعل قالت، والجملة من الفعل الذي هو «قال» والفاعل لا محلَّ لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، أي: ما قالته حذام.

التمثيل به: قد جاء الشارح بهذا البيت وهو يزعم أن مذهب سيبويه أرجح مما ذهب إليه الناظم، وكأنه أراد أن يُعرَف الحقُّ بأن يكون منسوبًا إلى عالم جليل كسيبويه، وهي فكرة لا يجوز للعلماء أن يتمسكوا بها، ثم إن الأرجح في هذه المسألة ليس هو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، بل الأرجح ما ذهب إليه ابن مالك والرُّمَّاني وابن الطَّرَاوة من أن الاتصال أرجح في خبر كان وفي المفعول الثاني من مفعولَي ظن وأخواتها، وذلك من قِبَل أن الاتصال في البابين أكثر وروداً عن العرب؛ وقد ورد الاتصال في خبر «كان» في الحديث الذي رويناه لك، وورد الاتصال في المفعول الثاني من باب ظن في القرآن الكريم فيما قد تلونا من الآيات، ولم يرد في القرآن الانفصال في أحد البابين أصلاً، وبحسبك أن يكون الاتصال هو الطريق الذي استعمله القرآن الكريم باطِّراد.

(١) «**وقدم**» الواو عاطفة، قدم: فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وحُرِّك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**الأخص**» مفعول به لقدم «**في اتصال**» جار ومجرور متعلق بقدم «**وقدمن**» الواو عاطفة، قدم: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**ما**» اسم موصول مفعول به لقدم المؤكد، مبني على السكون في محل نصب «**شئت**» فعل وفاعل، وجملتهما لا محل لها صلة ما الموصولة، والعائد محذوف، والتقدير: وقدمن الذي شئته «**في انفصال**» جار ومجرور متعلق بقدِّمن.

(2) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (رأى) للإمام مجد الدين ابن الأثير (٦٠٦هـ). تحقيق: رضوان مامو. مؤسسة الرسالة.

إيَّاه»، و«أعْطَيْتَني إيَّاه». وإن شئت قَدَّمْتَ غيرَ الأخَصِّ، فقلتَ: «أعْطَيْتُهُ إيَّاكَ»، و«أعطَيْتَهُ إياي»، وإليه أشار بقوله: «**وَقَدِّمْنَ ما شِئْتَ في انفصال**».

وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه، بل إنما يجوز تقديمُ غيرِ الأخَصِّ في الانفصال عند أمْنِ اللَّبْس، فإنْ خِيفَ لبْسٌ لم يَجُزْ، فإنْ قلتَ: «زيدٌ أعْطَيْتُكَ إيَّاه»[(١)]، لم يجز تقديمُ الغائب، فلا تقول: زيد أعطيته إياك؛ لأنه لا يُعْلَم هل زيد مأخوذ أو آخِذٌ.

٦٧ ـ وَفي اتِّحادِ الرُّتْبَةِ الزَمْ فَصْلَا وَقَدْ يُبيحُ الغَيْبُ فيهِ وَصْلَا[(٢)]

إذا اجتمع ضميران وكانا منصوبَين واتَّحَدا في الرُّتبة ـ كأنْ يكونا لمتكلِّمين، أو مخاطبين، أو غائبين ـ فإنه يلزم الفَصْلُ في أحدهما، فتقول: «أعْطَيْتَني إيَّايَ»، و«أعْطَيْتُكَ إيَّاكَ»، و«أعْطَيْتُهُ إيَّاهُ». ولا يجوز اتصالُ الضميرين، فلا تقول: «أعْطَيْتَنيني»، ولا: «أعْطَيْتُكَكَ»، ولا «أعْطَيْتُهوهُ»، نعم إن كانا غائبين واخْتَلَفَ لفظهُما فقد يتصلان، نحو: «الزَّيْدانِ الدِّرْهَمُ أعْطَيْتُهُماهُ»، وإليه أشار بقوله في الكافية:

مَعَ اخْتِلافٍ ما وَنَحْوَ «ضَمِنَتْ إيَاهُمُ الأرْضُ» الضَّرورَةُ اقْتَضَتْ

وربما أُثبت هذا البيتُ في بعض نُسخ الألفية، وليس منها.

وأشار بقوله: «**ونحوَ ضَمِنَتْ**. . . .» إلى آخِرِ البيت، إلى أن الإتيانَ بالضمير منفصلاً في موضع يجبُ فيه اتِّصالُه ضرورةٌ، كقوله:

بِالباعِثِ الوارِثِ الأمْواتِ قَدْ ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأرْضُ في دَهْرِ الدَّهارير[(٣)]

وقد تقدَّم ذكر ذلك.

---

(١) إنما يقعُ اللَّبس فيما إذا كان كلٌّ واحد من المفعولين يصلح أن يكون فاعلاً، كما ترى في مثال الشارح، ألست ترى أن المخاطب وزيدًا يصلح كلٌّ منهما أنَ يكونَ آخذًا ويصلح أن يكون مأخوذًا؟ أما نحو: «الدرهم أعطيته إياك» أو «الدرهم أعطيتك إيَّاه» فلا لَبْسَ؛ لأنَّ المخاطب آخذٌ تقدَّم أو تأخر، والدرهم مأخوذٌ تقدَّم أو تأخر.

(٢) «وفي اتحاد» الواو حرف عطف، والجار والمجرور متعلق بالزم الآتي، واتحاد مضاف، و«الرتبة» مضاف إليه «الزم» فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فصلاً» مفعول به لالزم «وقد» الواو عاطفة، قد: حرف دال على التقليل «يبيح» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «الغيب» فاعل يبيح «فيه» جار ومجرور متعلق بيبيح «وصلاً» مفعول به ليبيح.

(٣) مضى شرح هذا البيت قريباً (ص١٠٩) فارجع إليه هناك، وهو الشاهد رقم ١٥.

نون الوقاية

٦٨ ـ وَقَبْلَ يا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ نـونُ وِقـايَـةٍ و«لَـيْـسـي» قَـدْ نُـظِـمْ[١]

إذا اتصل بالفعل ياءُ المتكلم لحقته لزوماً نونٌ تسمَّى نونَ الوقاية، وسُمِّيت بذلك لأنها تَقِي الفعلَ من الكسر[2]، وذلك نحو: «أكْرَمَني»، و«يُكْرِمُني»، و«أكْرِمْني» وقد جاء حَذْفُها مع «ليس» شذوذاً[3]، كما قال الشاعر: [الرجز]

ش١٧ ـ عَدَدْتُ قَوْمي كَعَديدِ الطَّيْسِ إذْ ذَهَـبَ الـقَـوْمُ الـكِـرامُ لَـيْـسـي[٤]

---

(١) «وقبل» الواو حرف عطف، قبل: ظرف زمان متعلق بالتزم الآتي، وقبل مضاف، و«يا» مضاف إليه، ويا مضاف، و«النفس» مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من يا النفس، ومع مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «التزم» فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وسكِّن لأجل الوقف، و«نون» نائب فاعل لالتزم مرفوع بالضمة الظاهرة، ونون مضاف، و«وقاية» مضاف إليه «وليسي» الواو عاطفة، ليسي: قصد لفظه مبتدأ «قد» حرف تحقيق «نظم» فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وسكنه لأجل الوقف، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ليسي، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

(2) وقيل: تقي الفعل من التباسه بالاسم المضاف إلى ياء المتكلم. يُنظر «البهجة المرضية» ص٦٦.

(3) حكى سيبويه في «الكتاب» ١/ ٢٥٠ أنه حدثه من سمعه أن بعضهم قال: «عليه رَجُلا ليسني».

(٤) هذا البيت نسبه جماعة من العلماء ـ ومنهم ابن منظور في «لسان العرب» (ط ي س) ـ لرؤبة بن العجَّاج، وليس موجودًا في ديوان رجزه، ولكنه موجود في زيادات الديوان.

اللغة: «كعديد» العديد كالعدد، يقال: هم عديد الثرى، أي: عددهم مثل عدده، و«الطيس» بفتح الطاء المهملة، وسكون الياء المثناة من تحت، وفي آخره سين مهملة: الرملُ الكثير، وقال ابن منظور: «واختلفوا في تفسير الطيس، فقال بعضهم: كل مَنْ على ظهر الأرض من الأنام فهو من الطَّيس، وقال بعضهم: بل هو كل خلق كثير النسل، نحو النمل والذباب والهوامّ، وقيل: يعني الكثير من الرمل» اهـ. «ليسي» أراد: غيري، استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا، هذا ويُروى صدرُ الشاهد:

عَـهـدِي بِـقَـومِـي كَـعَـدِيـدِ الـطَّـيـسِ

وهي الرواية الصحيحة المعنى.

المعنى: يفخر بقومه ويتحسَّر على ذهابهم، فيقول: عهدي بقومي الكرام الكثيرين كثرة تشبه كثرة الرمل حاصل، وقد ذهبوا إلا إياي، فإنني بقيت بعدهم خَلَفًا عنهم.

الإعراب: «عددت» فعل وفاعل «قومي» قوم: مفعول به، وقوم مضاف، وياء المتكلِّم مضاف إليه «كعديد»=

واخْتُلِفَ في «أفعل» التعجب: هل تلزمه نونُ الوقاية أم لا؟ فتقول: «ما أفْقَرَني إلى عفو الله!»، و«ما أفقَري إلى عفو الله!»، عند مَن لا يلتزمها فيه، والصحيح أنها تلزم[(١)].

٦٩ ـ و«لَيْتَني» فَشا وَ«لَيْتي» نَدَرا ... وَمَعْ «لَعَلَّ» اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرا[(٢)]

٧٠ ـ في الباقيات واضْطِراراً خَفَّفا ... مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفا[(٣)]

= جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، والتقدير: عددتهم عدًّا مثل عديد، وعديد مضاف، و«الطيس» مضاف إليه «إذ» ظرف دالٌّ على الزمان الماضي، متعلق بعددت «ذهب» فعل ماض «القوم» فاعله «الكرام» صفة للقوم، والجملة في محل جر بإضافة الظرف إليها «ليسي» ليس: فعل ماض ناقص دال على الاستثناء، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من القوم، والياء خبره مبني على السكون في محلِّ نصب.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان، وكلاهما في لفظ «ليسي»، أما الأول: فإنه أتى بخبره ضميرًا متصلاً، ولا يجوز عند جمهرة النحاة أن يكون إلا منفصلاً، فكان يجب عليه ـ على مذهبهم هذا ـ أن يقول: ذهب القوم الكرام ليس إياي. والثاني، وهو الذي جاء الشارح بالبيت من أجله هنا: حيث حذف نون الوقاية من ليس من اتصالها بياء المتكلِّم، وذلك شاذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن «ليس» فعل، وانظر ما ذكرناه في ص١١١ ـ ١١٢.

(١) الخلاف بين البصريين والكوفيين في اقتران نون الوقاية بأفعل في التعجب مبني على اختلافهم في أنه هو اسم أو فعل، فقال الكوفيون: هو اسم، وعلى هذا لا تتصل به نون الوقاية؛ لأنها إنما تدخل على الأفعال لتقيها الكسر الذي ليس منها في شيء، وقال البصريون: هو فعل، وعلى هذا يجب اتصاله بنون الوقاية لتقيه الكسر.

(٢) «وليتني» الواو عاطفة، ليتني، قصد لفظه: مبتدأ «فشا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ليتني، والجملة من فشا وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «وليتي» الواو عاطفة، ليتي، قصد لفظه: مبتدأ «ندرا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، والجملة في محل رفع خبر «ومع» الواو عاطفة، مع: ظرف متعلق باعكس الآتي، ومع مضاف، و«لعل» قصد لفظه: مضاف إليه «اعكس» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله محذوف، والتقدير: واعكس الحكم مع لعل «وكن» الواو عاطفة، كن: فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مخيراً» خبره.

(٣) «في الباقيات» جار ومجرور متعلق بمخيَّر في البيت السابق «واضطراراً» الواو عاطفة، اضطراراً: مفعول لأجله «خففا» فعل ماض، والألف للإطلاق «مني» قصد لفظه: مفعول به لخفف «وعني» قصد لفظه أيضاً: معطوف على مني «بعض» فاعل خفف، وبعض مضاف، و«من» اسم موصول: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «قد» حرف تحقيق «سلفا» سلف: فعل ماض، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة، والجملة من سلف وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من.

ذكر في هذَيْنِ البيتين حكمَ نون الوقاية مع الحروف، فذكر «ليت» وأنَّ نون الوقاية لا تُحْذَفُ منها إلا ندوراً، كقوله: [الوافر]

ش١٨ ـ كَمُنْيَةِ جابِرٍ إذْ قالَ لَيْتي أُصادِفُهُ وَأُتْلِفُ جُلَّ مالي[1]

---

(١) هذا البيت لزيد الخير الطائي، وهو الذي سمَّاه النبيُّ ﷺ بهذا الاسم، وكان اسمه في الجاهلية قبل هذه التسمية زيد الخيل؛ لأنه كان فارسًا.

اللغة: «المنية» بضم فسكون: اسم للشيء الذي تتمناه، وهي أيضًا اسم للتَّمني، والمنية المشبَّهة بمنية جابر تقدم ذكرها في بيت قبل بيت الشاهد، وذلك في قوله:

تَمَنَّى مَزْيَدٌ زَيْدًا فَلاقَى أخَا ثِقَةٍ إذا اخْتَلَفَ العَوَالي
كَمُنْيَةِ جابِرٍ إذ قالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ وأُفْقِدُ جُلَّ مَالِي
تَلاقَيْنَا فما كُنَّا سَواءً ولَكِنْ خَرَّ عَن حَالٍ لِحَالِ
ولَوْلَا قَوْلُهُ يا زَيْدُ قَدْني لَقَدْ قَامَتْ نُوَيْرَةُ بِالمآلِي
شَكَكْتُ ثِيابَهُ لَمَّا التَقَينا بِمُطَّرِدِ المَهَزَّةِ كالخِلالِ

«مَزْيد» بفتح الميم وسكون الزاي: رجل من بني أسد، وكان يتمنى لقاء زيد ويزعم أنه إن لقيه نال منه، فلمَّا تلاقيا، طعنه زيد طعنة فوَلَّى هاربًا «أخا ثقةٍ» أي: صاحب وثوق في نفسه واصطبار على منازلة الأقران في الحرب «العوالي» جمع عالية، وهي ما يلي موضع السنان من الرمح، واختلافها: ذهابها في جهة العدو وعودتها عند الطعن «جابر» رجل من غطفان كان يتمنى لقاء زيد، فلما تلاقيا قهره زيد وغلبه «وأتلف» يروى: «وأفقد».

الإعراب: «**كمنية**» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، والتقدير: تمنى مزيد تمنيًا مشابهًا لمنية جابر، ومنية مضاف، و«**جابر**» مضاف إليه «**إذا**» ظرف للماضي من الزمان «**قال**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى جابر، والجملة في محلِّ جرٍّ بإضافة إذ إليها «**ليتي**» ليت: حرف تمن ونصب، والياء اسمه مبني على السكون في محل نصب «**أصادفه**» أصادف: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والهاء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر ليت «**وأفقد**» الواو حالية، وأفقد: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة في محلِّ رفع خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: وأنا أفقد. وجملة المبتدأ وخبره في محلِّ نصب حال «**جلَّ**» مفعول به لأفقد، و«جلَّ» مضاف، ومال من «**مالي**» مضاف إليه، ومال مضاف، وياء المتكلِّم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «ليتي» حيث حذف نون الوقاية من «ليت» الناصبة لياء المتكلم، وظاهر كلام المصنف والشارح أن هذا الحذف ليس بشاذ، وإنما هو نادر قليل، وهذا الكلام على هذا الوجه هو مذهب الفراء من النُّحاة؛ فإنه لا يلزم عنده أن تجيء بنون الوقاية مع ليت، بل يجوز لك في السَّعة أن تتركها وإن كان الإتيان بها أولى، وعبارة سيبويه تفيد أن ترك النون ضرورة حيث قال: «وقد قالت الشعراء: «ليتي» إذا =

والكثيرُ في لسان العربِ ثبوتُها، وبِه وَرَدَ القرآنُ، قال الله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾ [النساء: ٧٣].

وأما «لعَلَّ» فذكر أنَّها بعكس «ليت»(١)، فالفصيحُ تجريدُها من النُّونِ، كقوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦]، ويقلُّ ثبوتُ النونِ، كقول الشاعر: [الطويل]

ش١٩ ـ فقُلْتُ أَعيراني القَدومَ لعَلَّني أَخُطُّ بِها قَبْراً لأَبْيَضَ ماجِدِ(٢)

= اضطروا، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا: الضاربي» اهـ. وانظر شرح الشاهد (٢١) الآتي.

ومثل هذا الشاهد ـ في حذف نون الوقاية مع ليت ـ قولُ ورقةَ بن نوفل الأسدي:

فَيا لَيتَني إذا ما كانَ ذاكُمْ وَلَجْتُ وكُنْتُ أَوَّلَهُمْ وُلُوجَا

وقد جمعَ بين ذكرِ النُّون وتركها حارثةُ بن عبيد البكري أحدُ المعمّرين في قوله:

ألا يا لَيتَنِي أَنضَيتُ عُمْرِي وهَلْ يُجْدِي عَلَيَّ اليومَ لَيتِي

(١) لأنها أبعَدُ عن الفعل لشبهها بحروف الجر «شرح السيوطي على ألفية ابن مالك» المسمى «البهجة المرضية» ص٦٧. دراسة وتحقيق: علي سعد الشينوي. منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي. طرابلس الغرب. ط١: ١٤٠٣ من وفاة الرسول ﷺ.

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لا يُعرف قائلها.

اللغة: «أعيراني» ويُروى: «أعيروني» وكلاهما أمر من العارية، وهي أنْ تعطي غيرك ما ينتفع به مع بقاء عينه ثم يرده إليك «القدوم» بفتح القاف وضم الدال المخفَّفة: الآلة التي يُنْجَرُ بها الخشب «أَخُطُّ بها» أي: أنحت بها، وأصل الخطِّ من قولهم: خطَّ بأصبعه في الرمل «قبرًا» المراد به الجَفن، أي: القِراب، وهو الجِرَاب الذي يُغمَد فيه السيف «لأبيض ماجد» لسيف صقيل.

الإعراب: «**فقلت**» فعل وفاعل «**أعيراني**» أعيرا: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف ضمير الاثنين فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أوَّل لأعيرا «**القدوم**» مفعول ثان لأعيرا «**لعلَّني**» لعل هنا حرف تعليل ونصب، والنون للوقاية، والياء اسم لعل «**أخط**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر لعل «**بها**» جار ومجرور متعلق بأخط «**قبرًا**» مفعول به لأخط «**لأبيض**» اللام حرف جرٍّ، وأبيض مجرور بها، وعلامة جرِّه الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر «**ماجد**» صفة لأبيض مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «لعلَّني» حيث جاء بنون الوقاية مع لعلَّ، وهو قليل.

ونظيرُه قول حاتم الطائي يخاطب امرأته، وكانت قد لامته على البَذْلِ والجُودِ:

أَرِينِي جَوادًا ماتَ هُزلاً لَعَلَّنِي أرى مَا تَرينَ أو بَخِيلاً مُخَلَّدا =

ثم ذكر أنَّك بالخيار في الباقيات، أي: في باقي أَخَوات «لَيتَ» و«لعَلَّ» ـ وهي: «إنَّ»، و«أنَّ»، و«كأنَّ»، و«لكنَّ» ـ فتقول: «إنِّي» و«إنَّني»، و«أنِّي» و«أنَّني»، و«كأنِّي» و«كأنَّني»، و«لكنِّي» و«لكنَّني».

ثم ذكر أن «مِنْ»، و«عَنْ» تلزمهما نونُ الوقاية، فتقول: «منِّي» و«عنِّي» بالتشديد، ومنهم من يحذف النون فيقول: «مِنِي» وَ«عَنِي» بالتخفيف، وهو شاذٌّ، قال الشاعر: [الرمل]

ش٢٠ ـ أيُّها السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي ... لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلاَ قَيْسُ مِنِي (١)

= والكثير في الاستعمال حذف النون مع «لعلَّ» وهو الذي استعمله القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦]، وقولُه سبحانه: ﴿لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحًا﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، ومنه قول الفرزدق:

وإنِّي لَراجٍ نَظرةً قِبَلَ الَّتي ... لَعلِّي وإن شَطَّتْ نَوَاهَا أَزورُهَا

وقول الآخر:

وَلِي نَفسٌ تُنازِعُنِي إذا ما ... أَقُولُ لَهَا لَعلِّي أو عَسَانِي

(١) وهذا البيت أيضًا من الشواهد المجهول قائلُها، بل قال ابن الناظم: إنه من وضع النحويين، وقال ابن هشام عنه: «وفي النفس من هذا البيت شيء»، ووجه تشكك هذين العالِمَين المحقِّقَين في هذا البيت أنه قد اجتمع فيه الحرفان: «من» و«عن» وأتى بهما على لغة غير مشهورة من لغات العرب، وهذا يدلُّ على قصد ذلك وتكلُّفِه.

اللغة: «قيس» هو قيس عَيلان أبو قبيلة من مضر، واسمه الناس ـ بهمزة وصل ونون ـ ابن مضر بن نزار، وهو أخو إلياس، بياء مثناة تحتية ـ وقيس هنا غير منصرف؛ للعلمية والتأنيث المعنوي؛ لأنه بمعنى القبيلة، وبعضهم يقول: قيس بن عيلان.

الإعراب: «**أيها**» أي: منادى حُذف منه حرفُ النِّداء مبني على الضمِّ في محل نصب، وها للتنبيه «**السائل**» صفة لأي «**عنهم**» جار ومجرور متعلق بالسائل «**وعني**» معطوف على عنهم «**لست**» ليس: فعل ماض ناقص، والتاء اسمها «**من قيس**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس «**ولا**» الواو عاطفة، ولا نافية «**قيس**» مبتدأ «**مني**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وهذه الجملة معطوفة على جملة «ليس» واسمها وخبرها.

الشاهد فيه: قوله: «عني» و«مني» حيث حذف نون الوقاية منهما شذوذًا للضرورة.

٧١ ـ وَفي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ وفي قَدْني وَقَطْني الحَذْفُ أيضاً قَدْ يَفِي[١]

أشار بهذا إلى أنَّ الفصيح في «لَدُنِّي» إثباتُ النُّونِ، كقوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦] ويقلُّ حذفُها، كقراءة مَنْ قرأ: ﴿مِنْ لَدُنِي﴾ بالتخفيف[2]. والكثيرُ في «قَدْ»، و«قَطْ» ثبوتُ النون، نحو: «قَدني» وَ«قَطْني»، ويقلُّ الحذف، نحو: «قَدي» و«قَطي»، أي: حَسْبي، وقد اجتمع الحذفُ والإثباتُ في قوله: [الرجز]

ش٢١ ـ قَدْنيَ مِنْ نَصرِ الخُبَيبَيْنِ قَدِي لَيْسَ الإمامُ بالشَّحيح المُلْحِدِ[٣]

---

(١) «في لدني» جار ومجرور متعلق بقل «لدني» قصد لفظه: مبتدأ «قل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على لدني المخففة، والجملة من قل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «وفي قدني» جار ومجرور متعلق بيفي الآتي «وقطني» معطوف على قدني «الحذف» مبتدأ «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «قد» حرف تقليل «يفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحذف، والجملة من يفي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «الحذف» والجملة من هذا المبتدأ وخبره معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة.

(2) هي قراءة نافع وأبو جعفر. انظر «النشر» ٢/ ٢٣٩.

(٣) هذا البيت لأبي نُخَيلةَ حميد بن مالك الأرقط أحدِ شعراء عصر بني أمية، من أرجوزة له يمدح فيها الحجَّاج ابن يوسف الثقفي ويعرِّض بعبد الله بن الزبير.

اللغة: أراد بالخُبيبَين عبدَ الله بن الزبير ـ وكنيته أبو خُبيب ـ ومصعبًا أخاه، وغلَّبه لشهرته، ويروى: «الخُبيبِين» بصيغة الجمع، يريد أبا خبيب وشيعتَه، ومعنى «قدني» حسبي وكفاني «ليس الإمام... إلخ» أراد بهذه التعريضَ بعبد الله بن الزبير؛ لأنه كان قد نصَّب نفسَه خليفةً بعد موتِ معاويةَ بنِ يزيدَ، وكان ـ مع ذلك ـ مبخلاً لا تبضُّ يده بعطاء.

الإعراب: «قدني» قد: اسم بمعنى حسب مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، والنون للوقاية، و«قد» مضاف، والياء التي للمتكلِّم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «من نصر» جار ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر المبتدأ، ونصر مضاف، و«الخبيبين» مضاف إليه «قدي» يجوز هنا أن يكون «قد» هذا اسم فعل، وقد جعله ابن هشام اسم فعل مضارع بمعنى يكفيني، وجعله غيره اسم فعلٍ ماض بمعنى: كفاني، وجعله آخرون اسم فعل أمر بمعنى: ليكفِني، وهذا الأخير رأي ضعيف جدًّا، وياء المتكلم على كل هذه الآراء مفعول به، ويجوز أن يكون «قد» اسمًا بمعنى حسب مبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه، والخبر محذوف، وجملة المبتدأ وخبره مؤكدة لجملة المبتدأ وخبره السابقة «ليس» فعل ماض ناقص «الإمام» اسمها «بالشحيح» الباء حرف جر زائدة، الشحيح: خبر ليس منصوب بفتحة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «الملحد» صفة للشحيح. =

. . . . . .

= **الشاهد فيه:** قوله: «قدني» و«قدي» حيث أثبت النون في الأولى وحذفها من الثانية، وقد اضطربت عبارات النحويين في ذلك؛ فقال قوم: إن الحذف غير شاذ، ولكنه قليل، وتبعهم المصنف والشارح.

وقال سيبويه: «وقد يقولون في الشعر: قطي وقدي، فأما الكلام فلا بدَّ فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال: قدي، شبَّهه بحسبي؛ لأن المعنى واحد» اهـ.

وقال الأعلم: «وإثباتها (النون) في «قد» و«قط» هو المستعمل؛ لأنهما في البناء ومضارعة الحروف بمنزلة «من» و«عن» فتلزمهما النون المكسورة قبل الياء؛ لئلا يغير آخرهما عن السكون» اهـ.

وقال الجوهري: «وأما قولهم: قدك، بمعنى حسب، فهو اسم، وتقول: قدي، وقدني، أيضًا، بالنون على غير قياس؛ لأن هذه النون إنما تُزاد في الأفعال وقاية لها، مثل: ضربني وشتمني».

وقال ابن بَرِّي يردُّ على الجوهري: «وهم الجوهريَّ في قوله: إن النون في قدني زِيدَتْ على غير قياس، وجعل النون مخصوصًا بالفعل لا غير، وليس كذلك، وإنما تزاد وقاية لحركة أو سكون في فعل أو حرف، كذلك في «من» و«عن» إذا أضفتهما لنفسك: مني وعني، فزدت نون الوقاية لتبقى نون «من» و«عن» على سكونها، وكذلك في قد وقط، وتقول: قدني وقطني، فتزيد نون الوقاية لتبقى الدال والطاء على سكونها، وكذلك زادوها في ليت، فقالوا: ليتني، لتبقى حركة التاء على حالها، وكذلك قالوا في ضرب: ضربني، لتبقى الباء على فتحها، وكذلك قالوا في اضرب: اضربني، أدخلوا نون الوقاية لتبقى الباءُ على سكونها» اهـ.

ولابن هشام هنا كلام كثير وتفريعات طويلة لم يسبقه إليها أحد من قُدامى العلماء، وهي في «مغني اللبيب»، وقد عنينا بذكرها والردِّ عليها في حواشينا المستفيضة على «شرح الأشموني» فارجع إليها هناك إن شئت (وانظر الأبيات التي أنشدناها في شرح الشاهد رقم ١٨، ففيها شاهد لهذه المسألة، وهو رابع تلك الأبيات).

هذا، ولم يتكلَّم المصنف ولا الشارح عن الاسم المعرب إذا أُضيف لياء المتكلِّم. واعلم أن الأصل في الاسم المعرب ألا تتصل به نون الوقاية، نحو ضاربي ومكرمي، وقد ألحقت نون الوقاية باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلِّم في قوله ﷺ: «فَهَلْ أنتم صادِقُوني»، وفي قول الشاعر:

وَلَيسَ المَوَافِينِي لِيُرفَدَ خَائِباً ... فَإنَّ لَهُ أضعَافَ مَا كَانَ أمَّلا

وفي قول الآخَر:

ألاَ فَتًى مِن بِنَي ذُبيَان يَحمِلُنِي ... ولَيسَ حَامِلَنِي إلَّا ابنُ حَمَّالِ

وفي قول الآخَر:

وليسَ بمُعييني وفي النَّاس مَمتَعٌ ... صَدِيقٌ إذا أعيَا عَلَيَّ صَدِيقُ

كما لحقت أفعل التفضيل في قوله ﷺ: «**غير الدَّجالِ أخوفَني علَيكُم**» لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب.

العَلَـمُ[١]

٧٢ ـ اِسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقا عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقا[٢]

٧٣ ـ وَقَرَنٍ وَعَدَنٍ وَلاَحِقِ وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقِ[٣]

العَلَم: هو الاسم الذي يعيِّن مسماه مطلقاً، أي: بلا قَيْدِ التكلُّم أو الخطاب أو الغَيْبَةِ. فالاسم: جنسٌ، يشملُ النَّكرة والمعرفةَ، و«يعيِّن مسمَّاه» فَصْل أَخْرَجَ النكرةَ، و«بلا قيد» أخْرَجَ بقيةَ المعارِف، كالمضمَر، فإنَّه يعيِّن مسمَّاه بقيد التكلُّم، كـ«أنا»، أو الخطاب، كـ«أنْتَ»، أو الغيبة، كـ«هو».

ثم مَثَّلَ الشيخُ بأعلام الأَناسيِّ وغيرِهم، تنبيهاً على أن مُسَمَّيات الأعلام: العقلاء وغيرهم، من المألوفات، فـ«جعفر»: اسم رجل، و«خِرْنِقُ»: اسم امرأة من شعراء العرب[٤]، وهي أخت طَرَفَةَ بن العَبْدِ لأمِّهِ، و«قرَنٌ»: اسم قبيلة، و«عَدَنٌ»: اسم مكان، و«لاحِقٌ»: اسمُ فرسٍ، و«شَذْقم»: اسم جَمَل، و«هَيْلَة»: اسم شاة، و«واشِق»: اسم كلب.

---

(١) لفظ «العلم» في اللغة مشترك لفظي بين عدَّة معان، منها الجبل، قال الله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾ [الرحمن: ٢٤] أي: كالجبال، وقالت الخنساء تَرثي أخاها صخراً:

وإنَّ صَخراً لَتَأتَمُّ الهُدَاةُ بِهِ كأنَّهُ عَلَمٌ في رأسِهِ نارُ

ومنها الراية التي تُجعل شعارًا للدولة أو الجند، ومنها العلامة، ولعل المعنى الاصطلاحي مأخوذ من هذا الأخير، وأصل الترجمة: «هذا باب العلم» فحذف المبتدأ ثم الخبر، وأقام المضاف إليه مُقامه، وليس يخفى عليك إعرابه.

(٢) «اسم» مبتدأ «يعين» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم «المسمى» مفعول به ليعين، والجملة من يعين وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لاسم «مطلقاً» حال من الضمير المستتر في يعين «علمه» علم: خبر المبتدأ، وعلم مضاف، والضمير مضاف إليه، ويجوز العكس، فيكون «اسم يعين المسمى» خبراً مقدماً، و«علمه» مبتدأ مؤخراً «كجعفر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كقولك جعفر... إلخ.

(٣) «وخرنقاً، وقرن، وعدن، ولاحق، وشذقم، وهيلة، وواشق» كلهن معطوفات على جعفر.

(٤) لعلَّ الأولى ـ بل الأصوب ـ أن يقول: «من شواعر العرب».

٧٤ ـ واسْـمـاً أتَـى وكُـنْـيَـةً وَلَـقـبـا وَأَخِّـرَنْ ذا إنْ سِـواهُ صَـحِـبـا[1]

ينقسم العَلَمُ إلى ثلاثة أقسام: إلى اسم وكُنْيَةٍ ولَقَب، والمراد بالاسم هنا ما ليس بكُنْيَة ولا لَقَبٍ، كـ«زيد وعمرو»، وبالكُنْية: ما كان في أوَّله أبٌ أو أمٌّ، كـ«أبي عبد الله»، و«أمِّ الخير»، وباللقب: ما أشْعَرَ بمدحٍ، كـ«زين العابدين»، أو ذَمٍّ كـ«أنفِ النّاقَةِ»[2].

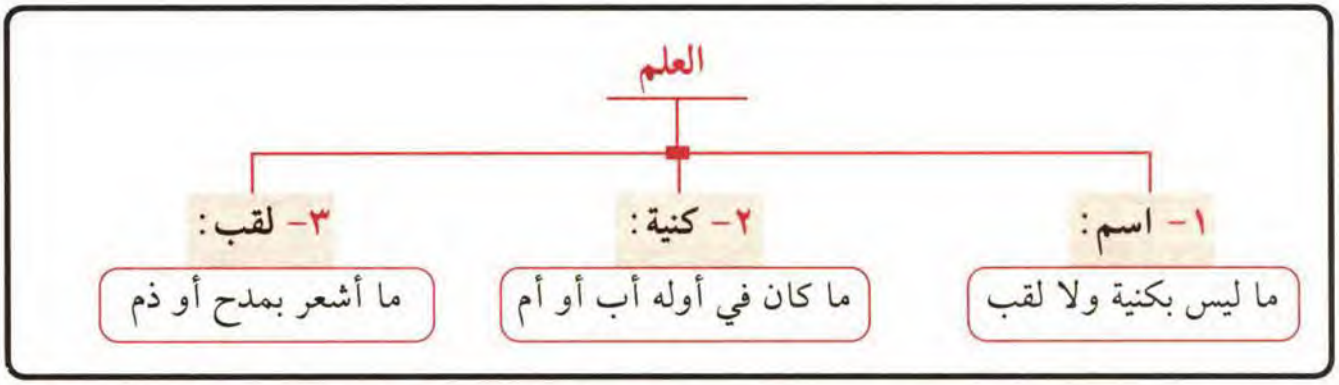

وأشار بقوله: «وأخِّرَنْ ذا . . . **إلخ**» إلى أنَّ اللَّقبَ إذا صَحِبَ الاسمَ وجبَ تأخيرُه[3]، كـ«زيدٌ أنفُ الناقة»، ولا يجوز تقديمُه على الاسم، فلا تقول: أنفُ الناقة زيد، إلا قليلاً، ومنه قولُهُ: [البسيط]

ش٢٢ ـ بأنَّ ذا الكَلْبِ عَمْراً خَيْرَهُمْ حَسَباً بِبَطْنِ شِرْيانَ يَعْوي حَوْلَهُ الذِّيبُ[4]

---

(١) «واسماً» حال من الضمير المستتر في أتى «أتى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العلم «وكنية، ولقبا» معطوفات على قوله: اسماً «وأخرن» الواو حرف عطف، أخر: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذا» مفعول به لأخر، وهو اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب «إن» حرف شرط «سواه» سوى: مفعول به مقدم لصحب، وسوى مضاف، وضمير الغائب العائد إلى اللقب مضاف إليه «صحبا» صحب: فعل ماض فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللقب، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن صحب اللقب سواه فأخِّره.

(2) الفرق بين اللقب والكنية: أن اللقب يُمدَح الملقَّب به ـ أو يُذَمُّ ـ بمعنى لفظه، أما الكنية فلا يُعَظَّمُ المكنى بها بمعناها بل بعدم التصريح باسمه؛ لكون البعض يأنف أن يُخاطب باسمه.

(3) علَّله في «شرح التسهيل» ١/ ١٧٤ بأن الغالب أن اللقب منقولٌ من اسمِ غيرِ إنسان كـ«بطة»، و«قفّة» فلو قُدِّمَ لتوهَّم السامع أن المرادَ مسمَّاهُ الأصلي، وذلك مأمون بتأخيره، فلم يُعْدَل عنه. وعنه في «البهجة» ص٧١.

(٤) البيت لجنوب أخت عمرو ذي الكلب بن العجلان أحد بني كاهل، وهو من قصيدة لها ترثيه بها، وأولها:
كـلُّ امـرئٍ بِـمِـحَـالِ الـدَّهْـرِ مَـكْـذُوبُ وَكُـلُّ مَـنْ غـالَـبَ الأيَّـامَ مَـغْـلُـوبُ =

وظاهرُ كلامِ المصنف أنه يجب تأخيرُ اللَّقبِ إذا صحبَ سواه، ويدخل تحت قوله: «سواه» الاسمُ والكنيةُ، وهو إنما يجب تأخيرُه مع الاسم، فأما مع الكُنية، فأنت بالخيار[1] بين أن تُقَدِّم الكُنْيَةَ على اللقب فتقول: «أبو عبد الله زينُ العابدين»، وبين أن تقدِّم اللقبَ على الكُنية فتقول: «زَيْنُ العابدين أبو عبد الله».

= **اللغة**: «محال الدهر» بكسر الميم، بزِنَةِ كتاب: كيدُه أو مكرُه، وقيل: قوَّته وشدَّته «شِرْيان» بكسر أوَّله وسكون ثانيه: موضع بعينه، أو واد، أو هو شجر تُعمل منه القِسيُّ «يعوي حولَه الذيب» كناية عن موته، والباء من قولها: «بأن» متعلقة بأبلغ في بيت قبل بيت الشاهد، وهو قوله:

أبلِغْ هُذيلاً وأبلِغْ مَن يُبَلِّغُهُمْ ... عَنِّي حَديثًا وَبَعضُ القَولِ تكذيبُ

الإعراب: «**بأن**» الباء حرف جرٍّ، وأن حرف توكيد ونصب «**ذا**» بمعنى صاحب: اسم أن منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف، و«**الكلب**» مضاف إليه «**عمرًا**» بدل من «ذا» «**خيرهم**» خير صفة لعمرًا، وخير مضاف، والضمير مضاف إليه «**حسبًا**» تمييز «**ببطن**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن، وبطن مضاف، و«**شريان**» مضاف إليه «**يعوي**» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل «**حوله**» حول: ظرف متعلِّق بيعوي، وحول مضاف، وضمير الغائب العائد إلى عمرو مضاف إليه «**الذيب**» فاعل يعوي، والجملة من يعوي وفاعله في محل نصب حال من عمرو، ويجوز أن يكون قولها: «ببطن» جارًا ومجروراً متعلقاً بمحذوف حال من عمرو، وتكون جملة «يعوي. . .إلخ» في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بأبلغ في البيت الذي أنشدناه.

الشاهد فيه: قولها: «ذا الكلب عمرًا» حيث قدمت اللَّقب ـ وهو قولها: «ذا الكلب» ـ على الاسم ـ وهو قولها: «عَمرًا» ـ والقياس أن يكون الاسم مقدَّمًا على اللَّقب، ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه القياس لقالت: «بأن عمرًا ذا الكلب».

وإنما وجب في القياس تقديمُ الاسم وتأخير اللَّقب؛ لأن الاسم يدلُّ على الذات وحدَها، واللقب يدلُّ عليها وعلى صفة مدح أو ذم، كما هو معلوم، فلو جئت باللقب أولاً، لَمَا كان لذِكر الاسم بعده فائدة، بخلاف ذكر الاسم أولاً؛ فإن الإتيان بعدَه باللَّقب يفيدُ هذه الزيادة، ومثل هذا البيت في تقديم اللَّقب على الاسم قولُ أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصاري الخزرجي:

أنا ابنُ مُزَيْقِيَا عَمرٍو وَجَدِّي ... أبُوهُ عَامِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ

والشاهد في قوله: «مزيقيا عمرو» فإن «مزيقيا» لقب، و«عمرو» اسم صاحب اللقب، وقد قدم هذا اللقب على الاسم كما ترى، أما قوله: «عامر ماء السماء» فقد جاء على الأصل؛ لأن «عامرًا» اسم، و«ماء السماء لقب»، وقد قدم الاسم وأخر اللقب.

(١) هذا الذي ذكره الشارح هو ما ذكرَه كبارُ النحويين من جواز تقديم الكنية على اللقب أو تأخيرها عنه، والذي نريد أنْ ننبِّهَ عليه أن الشارح وغيره ـ كصاحب «التوضيح» ابنِ هشام الأنصاري ـ ذكروا أنَّ قولَ ابن مالك:

وأخِّرَنْ ذا إنْ سِواه صَحِبا =